اليوم .. مجلس النواب يبدأ مناقشة تعديل قانون جوازات السفر ونظر تغليظ عقوبة احتكار السلع

مصر تهزم أزمتها الدولارية بأكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في تاريخها

٣٥ مليار دولار تدخل للدولة في غضون شهرين والمشروع شراكة وليس بيع أصول

جولدمان ساكس: "الصفقة" ستغطي فجوة التمويل بمصر على مدى ٤ سنوات

مصر تفضح «جرائم الصهاينة» بالقانون

ورقة بردى 03

مرافعة تاريخية لممثلة مصر أمام محكمة العدل الدولية توصف بأنها واحدة من اكثر المرافعات كشفا للجرائم ومنهجية السعي لإبادة الفلسطينيين على مدى عقود

بالتفاصيل والأرقام.. قفزات للأمام للصادرات المصرية

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • العدد ٧٢٣ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
٢٥ فبراير ٢٠٢٤

سعر الصرف ومواجهة زيادة الأسعار والتضخم ..

ملفات ساخنة أمام الجلسات الاقتصادية بالحوار الوطني

ماراثون المفاوضات مع صندوق النقد الدولي يقترب من المحطة الأخيرة

«بريكس» يبدأ خطوات حصار الدولار

حقق ٨٩,١ مليار جنيه ارباحاً مقابل ٤٨,٥٨٨ مليار جنيه في العام الأسبق

البنك الأهلي المصري يفرد منفردا في سماء القطاع المصرفى بأرباح تاريخية خلال الـ٩ أشهر الأولي من ٢٠٢٣

اليوم .. انطلاق معرض "أهلا رمضان" الرئيسي بالقاهرة

١٠٠ معرض رئيسي في جميع المحافظات .. و" التموين" تعلن عن تخفيضات تصل لـ ٣٠٪

كتبت – داليا احمد

ينطلق – اليوالأحـد- م معرض " أهلا رمضان " ٢٠٢٤ ، الرئيسي بالقاهرة تحت رعاية الدكتـور مصطفـى مدبولي رئيس مجلـس الـوزراء، بحيث من المقـرر إقامة المعرض بمنطقـة أرض المعـارض بمدينة نصر لتوفير كافة منتجات السـلع الغذائية واللحوم والدواجن بأسعار مخفضة مقارنة بأسعار الأسواق الأخرى .

وتشـارك غرفة القاهرة التجارية برئاسـة أيمـن العشـري رئيـس مجلـس إدارة الغرفـة بتوفيـر منتجات السـلع الغذائية ،حيث تشـارك كبرى الشـركات والمنتجين المنتسبين بالغرفة بتوفير المنتجات بأسعار مخفضة تتـراوح من ١٥ الـى ٣٠٪، كما سـيتم مد المعرض يوميا بكافـة المنتجات لتلبية احتياجات المواطنين تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسـية بتوفير السلع أول بأول ،في ظل وجـود مخزون اسـتراتيجية من السلع تكفي لفترات طويلة .

و الغرفـة التجاريـة بالقاهـرة اجتماعات مكثفـة مـع العارضين وكبرى الشـركات بالتنسيق مع الوزارة لوضع الاستعدادات النهائيـة لافتتـاح المعـرض الرئيسـي ،

بعد ساعات من إعلان تفاصيل صفقة " رأس الحكمة " .. الدولار يتراجع والذهب يهوي

بعـد سـاعات من الإعـلان عـن تفاصيل الصفقة الاسـتثمارية الكبرى لتطوير رأس الحكمـة بالشـراكة بين مصـر والإمارات ، شـهدت السوق السـوداء للدولار هبوطا كبيـرا خـلال السـاعات الماضية، حيث تراجع الدولار من مستويات ٦٤ جنيها إلى ٥٢ جنيها في تداولات الأمس ، بانخفاض قرابـة ١٢ جنيها مع توقف البيع والشـراء بشكل تام في السوق.

هـذه التراجعات جاءت بعد إعلان مجلس الوزراء ضخ اسـتثمارات جديدة بواقع ٣٥ مليار دولار ضمن مشـروع رأس الحكمة، الأمر الذي تسـبب فـي ارتبـاك كبير في السـوق الموازي وعدم معرفة سعر حقيقي للعملة الأمريكية.

في المقابل تسـبب اسـتمرار هبوط الدولار في السـوق السـوداء لما دون ٥٢ جنيها في تراجع سـعر الذهب بالسـوق المصري أمس السبت لأقل مستوى خلال ٣ أشهر ، وسجل جرام الذهب عيار ٢١ وهو الأكثر مبيعا في مصر ٣٠٠٠ جنيها للجرام وسط انخفاض فـي الطلب الفعلـي على الذهب خـلال الفترة الحالية وكذلك بسـبب هبوط الدولار في السوق السوداء .

وهبط سـعر الذهب في مصر مع مسـتهل تعامـلات أمس السـبت ، بحوالي ٢٠٠ جنيهـا وهو أكبر انخفـاض لحظي للذهب، حيث سـجل جـرام الذهب عيـار ٢١ وهو الأكثر تداولا في مصر ٣٠٠٠ جنيها مقابل ٣٢٠٠ جنيها كسعر إغلاق أول أمس.

وزير التنمية المحلية يعلن انطلاق المرحلة الثانية من الموجة الـ٢٢ لإزالة التعديات

كتب – أسامة السيد

أعلن اللواء هشـام آمنة وزير التنمية المحلية، عن بدء المحافظات أمس السـبت ، في تنفيـذ المرحلـة الثانية مـن الموجة الـ ٢٢ لإزالـة التعديـات على الأراضي المملوكـة للدولة والأراضي الزراعية ومخالفـات البنـاء والتـي سـوف تسـتمر حتى ١٥ مـارس المقبل، وذلك تحت إشـراف اللجنة العليا لاسـترداد الأراضـي ، برئاسـة اللواء حسن عبد الشافى مستشار رئاسـة الجمهوريـة والتـي أوصـت بالتصـدي بكل حزم لكافة أشـكال التعديات على أرض المحافظات واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لردع المخالفين .

يأتي ذلك فـي ضوء تنفيـذ توجيهات رئيس الجمهورية وتكليفات رئيس مجلس الوزراء في اجتماع مجلس المحافظين الأخير بمتابعة ملف إزالة التعديات علـى أملاك الدولة والأراضي الزراعية ومخالفات البناء بصورة مسـتمرة، لوقـف هذا النزيف، وحفاظا على الرقعة الزراعية وحقوق الدولة واسترداد حق الشـعب، من خلال إزالـة كافة صور التعديات مما يسـهم فـي إعطاء قوة دفع كبيرة لجهـود المحافظات وقوات إنفاذ القانـون ومديريات الأمن بكافة المحافظات لتطبيق القانون بكل حزم .

وأكـد اللـواء هشـام آمنة علـي تنفيذ توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسـي ، والمتضمنـة ضـرورة اسـتغلال الأراضي المستردة، فإنه جار العمل على استخدام تلك الأراضي في مشروعات النفع العام، ودمجها في القطاع الرسمي للدولة، وهو ما يسهم في الحفاظ عليها من التعدي مرة أخرى.

اتحاد الغرف التجارية يعلن إطلاق منتدى أعمال مصر تركيا لزيادة التعاون الاستثماري المشترك

كتب – أحمد ابراهيم

أعلن اتحـاد الغرف التجارية إطلاق منتـدى أعمال مصري تركي بمشاركة الغرف التجارية المختلفة بهدف مناقشـة تعزيز التعاون التجاري والاستثماري المشترك.

وقـال ايمـن العشـري رئيس غرفـة القاهـرة التجاريـة، إن اللقاء المشـترك للغرف العربية والتركيـة يمثـل اهمية خاصة وسـيكون لـه مـردود ايجابي علي دعم العلاقات الاقتصادية وزيادة الاسـتثمارات المشتركة بين الدول العربية وتركيا.

وأكد العشـري خلال مشاركته – يـوم أمـس السـبت- فـي الاجتمـاع الخامس المشـترك للغرف العربيـة والتركية الذي نظمـه الاتحـاد العـام للغرف التجارية المصرية ، أكد تشجيع القيـادة السياسـية المصريـة وعلـي راسـها الرئيـس عبد الفتاح السيسـي للاسـتثمار والمسـتثمرين والفـرص الاسـتثمارية المتاحة في مصر في كافـة القطاعات وايضا في ظل مرحلة التنمية التي تشهدها مصر في السنوات الأخيرة.

قمة مصرية إريترية بالاتحادية تتناول تطورات الأوضاع بالقرن الأفريقي

كتب – ناصر المصرى

استقبل الرئيس عبدالفتاح السيسي – يوم أمس السـبت- بقصر الاتحادية، الرئيس الإريتري أسـياس أفورقي، حيث أقيمت مراسـم الاسـتقبال الرسـمي وتم عزف السـلامين الوطنيين واسـتعراض حرس الشرف.

وصرح المستشـار أحمـد فهمي المتحدث الرسـمي باسـم رئاسـة الجمهورية، أن المباحثات بين الرئيسـين تضمنت ترحيب الرئيـس بزيارة الرئيـس الإريتري لمصر، وتأكيد اهتمام الجانبيـن بمواصلة تطوير العلاقـات الثنائيـة بمـا يحقـق نقلة في مسـتوى وعمق التعاون بـين الجانبين في مختلـف المجالات الاقتصاديـة والتجارية والأمنيـة، حيـث ركـزت المباحثـات على تنشـيط التبـادل التجـاري بـين البلدين وتعزيـز التدفـق الاسـتثماري عبر دعم تواجـد الشـركات المصرية في السـوق الإريتـري فـي القطاعـات ذات الاهتمام والأولويـة للجانبيـن، والتـي تتمتع فيها الشركات المصرية بميزات نسبية وخبرات متراكمة.

وأضاف المتحدث الرسـمي أن المباحثات تناولـت أيضًا الأوضـاع الإقليمية، وعلى رأسـها التطورات بالبحـر الأحمر، حيث ناقش الرئيسان ما تشهده هذه المنطقة من تطـورات أمنية خطيـرة، وأكدا أهمية عدم التصعيد واحتواء الموقف، كما تم التشديد على ضرورة التوصل لوقف فوري لإطلاق النار في قطـاع غزة بشـكل يمهد للنفاذ الإنسـاني الكامـل والمسـتدام للقطـاع، وإطلاق مسـار حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسـطينية المسـتقلة وفقًـا للمرجعيات الدولية المعتمدة.

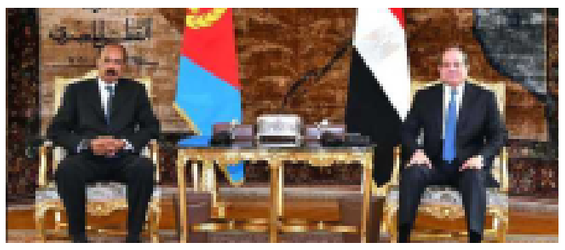

وقد تباحث الرئيسان كذلك بشأن التطورات التي يشـهدها القرن الأفريقـي، حيث تم التوافـق علـى ضـرورة احترام سـيادة دولـة الصومال، ودعمها فـي رفض كافة الاجراءات التي من شـأنها الانتقاص من هذه السيادة، كما تم التطرق إلى الأوضاع في السـودان وتم تأكيد أهمية اسـتمرار العمل المشـترك بين مصـر وإريتريا، في إطار مسار دول الجوار، من أجل التوصل إلى حلول جادة للأزمـة تفضي إلى وقف إطـلاق النـار، بما يضـع حـدًا للمعاناة الإنسانية التي يمر بها الشعب السوداني الشـقيق، ويلبي تطلعاته وآماله في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • الاحد ٢٥ فبراير ٢٠٢٤ • العدد ٧٣٣

مصر تستضيف اجتماعات الاتحاد الدولي للسيارات مايو المقبل

تستضيف مصر اجتماعات الاتحاد الدولي للسيارات لأول مرة خلال الفترة من ١٢ إلى ١٦ مايو المقبل بمشاركة أكثر من ١٨٠ ضيفا من ٩٠ دولة.

وقال علي عيسى، رئيس مجلس إدارة نادي السيارات والرحلات المصري خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده نادي السيارات والرحلات المصري بمناسبة مرور ١٠٠ عام على تأسيسه منذ عام ١٩٢٤، والذي تم فيه عرض رؤية واستراتيجية النادي التي سيتم تنفيذها خلال الفترة المقبلة إنه تم عقد لقاء مع وزير السياحة لبحث سبل تنشيط والاستفادة من نشاط السياحة الموتورية(سياحة السيارات والموتوسيكلات الفورمولا وسباق الدراجات النارية والتي تمثل نشبة لاتقل عن١٢٪ من السياحة في العالم.

وأضاف أنه سيتم بالتزامن مع انعقاد المؤتمر تنظيم موكب للسيارات التاريخية والتي تواكب مع احتفالات مصر بأعياد تحرير سيناء كما سيتم تنظيم مسيرات للدراجات النارية و مسابقات سيارات بالعلمين في أغسطس ٢٠٢٤، و تشمل عدد من السباقات المختلفة منها "دريفت - توين دريفت - رالى - دراج وغيرها"،

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
وائل خطاب
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

سعر الصرف ومواجهة زيادة الأسعار والتضخم ..

ملفات ساخنة أمام الجلسات الاقتصادية بالحوار الوطني

تنطلق هذا الأسبوع المرحلة الثانية للجلسات النقاشية من الحوار الوطني ، والتي تضع أولوية لقضايا الاقتصاد تنفيذا لدعوة الرئيس عبدالفتاح السيسي بعقد حوار اقتصادي أعمق وأشمل، لبحث الأولويات التي تهم المواطن في ظل التحديات الحالية.

وعقد مجلس أمناء الحوار الوطني، اجتماعا الأسبوع الماضي ، لمناقشة خطوات وإجراءات الحوار الاقتصادي، والخطوات المقبلة في الحوار الوطني، ولبحث جدول أعمال وجلسات موضوعات الحوار الاقتصادي وباقي جلسات الموضوعات المختلفة.

وأكد عضو مجلس الأمناء الدكتور طلعت عبد القوي، أن الحوار الوطني سيعقد جلسات اقتصادية متخصصة ضيقة، بحضور الحكومة والمختصين والخبراء ومقرري اللجان من المحور الاقتصادي وأعضاء مجلس الامناء، للتباحث بشأن آليات تنفيذ توصيات ومخرجات الحوار في المرحلة الأولى وبحث التحديات الحالية والمستجدة.

وأضاف أن أجندة تلك الجلسات ترتكز على قضايا التضخم والغلاء، عجز الموازنة، ملكية الدولة، الاحتكار، العدالة الاجتماعية وتحديات الاستثمار، منوها أن المجلس يستهدف المتابعة مع الحكومة من أجل تحويل توصيات المحور الاقتصادي للمرحلة الأولى إلى خطط وبرامج تنفيذية تنتقل لأرض الواقع في القريب العاجل حتى يكون هناك جدوى لها، وبحث سبل تطبيق الحلول متوسطة وبعيدة الأمد.

وأشار إلى أن عقد الجلسات المتخصصة للمحور الاقتصادي تحديدا يأتي تنفيذا لما دعا إليه الرئيس عبد الفتاح السيسي ليكون بشكل أعمق وأشمل وأكثر فاعلية في المرحلة المقبلة، لما تمر به الدولة والمجتمع من ظروف اقتصادية دقيقة، وحرص مجلس الأمناء على التفاعل مع تلك الدعوة والاستجابة لها.

وأشار الكاتب الصحفي جمال الكشكي، عضو مجلس أمناء الحوار الوطني، إلى أن الجلسات ستضم أهل الشأن الاقتصادي، وستتناول الاقتراحات التي تلقاها مجلس الأمناء خلال الفترة الماضية، ويحرص المجلس على بلورة العناوين والقضايا والموضوعات الاقتصادية التي سيتم مناقشتها تمهيدا للوصول لنتائج سريعة في أقصر وقت ممكن.

من جانبه أكد الدكتور سمير صبري، مقرر لجنة الاستثمار الخاص بالحوار الوطني، أن اللجنة ستركز على حل مشكلة سعر الصرف سريعا، وعمل آلية للمستثمر الأجنبي للتحوط من التغيير الكبير في سعر الصرف وأيضا ضمان تحويل أرباحه للخارج، منوها أن توصيات المرحلة الأولى الخاصة باللجنة بدأت خطوات التنفيذ بالفعل وتتابعها اللجنة مع الحكومة.

ملفات اقتصادية

وقال الدكتور أيمن محسب عضو مجلس النواب ومقرر لجنة أولويات الاستثمار بالحوار الوطني إن المرحلة الأولى من الحوار الوطني حققت ثمارا كبيرة وكان لها باع حقيقي في تغيير شكل ومناخ السياسة في مصر والتعامل مع الملفات الاقتصادية، مضيفا أننا نمر بأزمة كبيرة مستوردة، وتواجه الدول الخارجية أيضا نفس إشكالية التضخم، وعلى مستوى مصر هناك تحد كبير يتعلق بارتفاع الأسعار، لذلك سيكون الحوار الوطني معنيا بهذه الإشكالية وتبعاتها، وستستند تلك الجلسات ليس في وضع الحلول فقط بينما ستتضمن الروشتة آلية التنفيذ وكيفية وتوقيت التطبيق، كما أن أفضل ما في المرحلة الأولى أن الحكومة شريك في الجلسات وليست ضيفة، وهو ما يجعلها ضمانة بأن أى مقترحات تخرج ستكون متوافقة مع الحكومة والإمكانيات الحالية، بما يضمن سرعة التنفيذ فيخدم مناخ الاقتصاد بقوة.

وأضاف أن التوترات الإقليمية أكدت على وجود أزمة هيكلية في الاقتصاد، ولا بد من إعادة هيكلته والنظر للقطاعات الخدمية بشكل مختلف، فمن الضروري أن يذهب ٨٠ ٪ منها للقطاع الخاص وأن تخرج الحكومة بشكل واضح من القطاع الخدمي وتتمسك بما هو يمثل الخدمات الأساسية، ومن ثم فإنه لا بد وأن تمتثل الحكومة لوثيقة ملكية الدولة التي أصدرتها حتى يحدث نمو وعمالة، وأن يتم تبنى مبادرة «ابدأ» من قبل وزارة الصناعة وتوسع نشاطها لتمتد إلى مشروعات متوسطة وكبيرة، والحقيقة أن الأزمة أكدت على أن الدولة تستهلك أكثر بكثير مما تنتج واستمرار هذا الوضع يعرض مصر لكارثة كبيرة، لذلك لا بد من الإنتاج على كل مستويات القطاعات، خاصة أن مصر لديها مقومات متميزة تساعدها، كما أن أزمة غزة عكست أن «العالم مبقاش يمد إيده لحد»، فمصر ذات الاقتصاد النامى الضعيف دفعت مساعدات لغزة ٤ أضعاف ونصف الضعف لما دفعه العالم كله.

التضخم وسعر الصرف

وقال الدكتور مصطفى أبوزيد مدير مركز مصر للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية عضو المنتدى الاقتصادى بتنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين : لا يوجد حديث فى مصر يخلو من التحديات الاقتصادية التى تمر بها البلاد، وبالطبع لدينا ما يؤثر على الاقتصاد أولها التضخم وموضوع سعر الصرف، فالأزمات العالمية المتتالية كان لها دور مباشر، ولكن كانت هناك بعض الثغرات بالداخل المصرى التى كان يتوجب التعامل معها بشكل أكثر مرونة وسرعة وفعالية، حيث إن التضخم يأتى لشقين أولها مستورد نتيجة ارتفاع نسبة الواردات، ما يجعل تكلفة المنتجات المستوردة تنعكس على الأسعار بالداخل، ولكن على الجانب الآخر لم يكن هناك رقابة حقيقية على الأسواق تحقق ضبطا للأمور، وفى هذا الإطار كان هناك جهاز لتخطيط الأسعار فى ١٩٧١ كان منوطا به اقتراح سياسات سعرية لتكلفة المنتجات والخدمات، والآن لا توجد آلية تحسم تكلفة السلع أو المنتج رغم وجود علماء بالجامعات متخصصين فى محاسبة التكاليف يمكنهم تحديد تكلفة المنتج، لذلك هناك أهمية لضرورة إحياء جهاز تخطيط الأسعار فى اقتراح السياسات السعرية للسلع والمنتجات.

وتابع فى تصريحات له : بصفتى أحد الخبراء المشاركين فى المشروع البحثى الخاص بوثيقة التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصرى، التى تستلزم النظر لترتيب أولويات البيت الاقتصادى من الداخل على المدى القصير والمتوسط والبعيد، أرى سبب المشكلة الأساسية هى أن الإيرادات أقل من المصروفات، وهناك ضرورة لحل مشكلة صافى عجز الهيئات الاقتصادية التى قدرت فى آخر مرة بـ١٨٤ مليار جنيه، ويتم دعمها بـ٤٨٢ مليارا، فى المقابل تتمثل إيراداتها فى ٢٩٩ مليار جنيه، لذلك هناك أهمية لبحث أسباب خسائرها ووقف هذا النزيف، كما أنه لا بد من سرعة حل ملف التشابكات المالية بين الوزارات وبعضها، لكون الحل يغطى ٩٥ ٪ من العجز النقدى الموجود بالموازنة.

وأشار مدير مركز مصر للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية إلى أن هناك الكثير من التفاصيل التى لا بد من طرحها بشكل أعمق من خلال الحوار الوطنى، ومنها على سبيل المثال مستهدفات زيادة الصادرات طبقا لوثيقة التوجهات الاستراتيجية، التى تستهدف الوصول إلى ١٤٥ مليار دولار، لذلك لا بد من تحديد نوعية الصادرات، ومن هم رجال الأعمال المستهدفين بالقائمة المطروحة بـ١٥٢ سلعة، ومن ثم فإن الحوار الوطنى فى نسخته الثانية مع وجود الحكومة وممثليها سيسهل إنجاز الآليات التنفيذية، وسرعة إخراج توصيات يمكن تطبيقها.

وأشار إلى أن الدولة المصرية بالتأكيد لديها خطة للتعامل مع إشكالية تفاقم الديون الخارجية عبر عدة آليات، أولا زيادة التدفقات الدولارية التى وضعت لها مستهدفا خلال الـ٦ سنوات المقبلة ٣٠٠ مليار دولار من عائدات السياحة وإيرادات قناة السويس، وتحويلات المصريين بالخارج إلى جانب الاستثمار الأجنبى المباشر، وثانيا من خلال التنوع فى أدوات التمويل من طرح سندات خارجية إلى جانب الاستفادة من انضمام مصر إلى تجمع البريكس، بما يتيح توفير تمويلات بفائدة ميسرة بفترات سماح أطول زمنيا يساهم فى تراجع نسبة الديون الخارجية قصيرة الأجل، وثالثا المضى قدما فى زيادة حجم الإنتاج عبر التخصص فى صناعات ذات عوائد دولارية، تساهم فى زيادة حجم الصادرات المصرية، ومن ثم زيادة حجم التدفقات الدولارية الداخلة للاقتصاد المصرى بما يدعم الاحتياطى النقدى، ويدعم من قوة الجنيه المصرى.

وأوضح النائب أحمد بهاء شلبي، رئيس الهيئة البرلمانية لحزب حماة الوطن بمجلس النواب، ومقرر مساعد لجنة الصناعة بالحوار الوطني، أن بدء الجلسات المتخصصة الأسبوع المقبل يأتي تلبية لدعوة الرئيس لحوار اقتصادي أعمق وأشمل، حرصا منه على النهوض بالأوضاع الاقتصادية وإيجاد حلول أعمق تتناسب مع متغيرات الأحداث الإقليمية والعالمية لبناء اقتصاد قوى قادر على الصمود خاصة وأن الفترة الحالية تشهد ميلاد نظام اقتصادي جديد.

أحمد ابراهيم

الرئيس السيسي يوافق على تعديلات قانون ضريبة الدخل

وافق الرئيس عبدالفتاح السيسي، على قانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

وجاءت أهم هذه التعديلات، بحسب الجريدة الرسمية، في عددها رقم ٧ مكرر أ الصادر في ٢١ فبراير ٢٠٢٤، يستبدل بنصي المادتين ٨ و١٣ من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ النصان الآتيان:

- مادة ٨ يكون سعر الضريبة على الدخل على النحو التالي:

أولا- صافي الدخل الذي لم يتجاوز ٦٠٠ ألف جنيه

١- تكون الضريبة «صفر» لمن كان صافي الدخل من ١ جنيه إلى ٤٠ ألف جنيه.

٢- الضريبة ١٠٪ لصافي الدخل أكثر من ٤٠ ألف جنيه حتى ٥٥ ألف جنيه.

٣- ١٥ ٪ لمن كان صافي الدخل أكثر من ٥٥ ألف جنيه حتى ٧٠ ألف جنيه.

٤- ٢٠ ٪ لمن كان صافي الدخل له أكثر من ٧٠ ألفًا حتى ٢٠٠ ألف جنيه.

٥- ٢٢,٥ ٪ لمن كان صافي الدخل له أكثر من ٢٠٠ ألف جنيه حتى ٤٠٠ ألف جنيه.

٦- ٢٥ ٪ لمن كان صافي الدخل له أكثر من ٤٠٠ ألف جنيه.

ثانيًا: صافي الدخل يتجاوز ٦٠٠ ألف جنيه حتى ٧٠٠ ألف جنيه

كما هو موضح بجدول نشرة الجريدة الرسمية المرفق:

ثالثًا: صافي الدخل الذي يتجاوز ٨٠٠ ألف جنيه ولم يتجاوز ٩٠٠ ألف جنيه.

كما هو موضح بالجدول المرفق:

رابعًا: صافي الدخل الذي يتجاوز ٩٠٠ ألف جنيه ولم يتجاوز ١,٢ مليون جنيه.

كما هو موضح بالجدول المرفق:

خامسًا: صافي الدخل أكثر من مليون و٢٠٠ ألف جنيه.

بإجمالي 252 وحدة فندقية

وزير السياحة والآثار يشهد مراسم افتتاح فندق والدورف أستوريا القاهرة هليوبليس

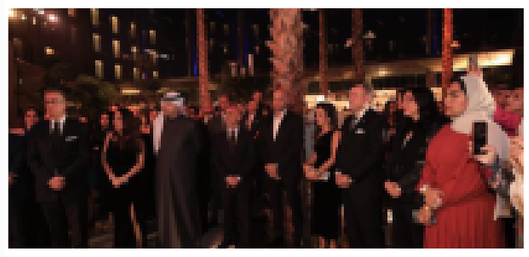

شهد، أحمد عيسى وزير السياحة والآثارمراسم افتتاح فندق والدورف أستوريا القاهرة هليوبليسWALDORE ASTORIA Cairo Heliopolis وهو أحد فنادق شركة الخليج مصر للفنادق والسياحة، والذي تديره شركة هيلتون العالمية لإدارة الفنادق. وقد حضر الافتتاح محسن أبو العزم العضو المنتدب للشركة، ومازن حوا نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لمجموعة شركات URC، والسيدة ديل ماكفي مدير عام الفندق، وعدد من قيادات شركة هيلتون العالمية في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

وشارك في الافتتاح من الوزارة غادة شلبي نائب الوزير لشئون السياحة، والدكتورة سها بهجت مستشار الوزير لشئون التدريب، ومحمد حجاج مدير عام الإدارة العامة لتراخيص المنشآت الفندقية.

وخلال مراسم الافتتاح، نقل، وزير السياحة والآثار تحية وتهنئة رئيس مجلس الوزراء بهذه المناسبة، كما أعرب عن سعادته الشخصية لتواجده وتشريفه بالحضور نيابة عن دولة رئيس مجلس الوزراء في افتتاح هذا الفندق، مهنئا مسئولي ومديري الفندق بهذا الافتتاح.

وأشاد الوزير بما شهده من حجم أعمال وتطوير كبير بالفندق حيث سيمثل إضافة قوية جديدة للقطاع الفندقي في مصر، متطلعا أن تشهد الفترة المقبلة توسع في حجم أعمال الشركة بصورة أكبر في هذا القطاع.

كما أشار إلى ما حققته صناعة السياحة في مصر في أعداد السائحين الوافدين خلال عام ٢٠٢٣ حيث استقبلت ١٤,٩ مليون سائح، موضحا أن مصر تحتاج لافتتاح وتشغيل ٢٠٠ ألف غرفة فندقية جديدة تضاف للطاقة الفندقية الموجودة حاليا بها لتحقيق مستهدفاتها من صناعة السياحة والوصول إلى ٣٠ مليون سائح بحلول عام ٢٠٢٨.

ويضم فندق والدورف أستوريا القاهرة هليوبليس ٢٣٥ غرفة فندقية و١٧ جناح بإجمالي ٢٥٢ وحدة فندقية.

جدير بالذكر أنه من المتوقع أن يتم افتتاح ٢٥ ألف غرفة فندقية جديدة في مصر خلال عام ٢٠٢٤، لتضاف إلى إجمالي الطاقة الفندقية الحالية في مصر والتي تبلغ ٢٢٠ ألف غرفة.

باستثمارات ٣٠٠ مليون دولار.. توقيع عقد تخصيص أرض مشروع طبي تعليمي عمراني متكامل بالشروق لشركة إنجليزية

وقعت "هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة" وشركة "إن إتش إم سي « NHMCللخدمات الطبية-مصر، التابعة لشركة "إن إتش إم سي" الإنجليزية؛ عقد تخصيص أراض لإقامة مشروع طبي تعليمي عمراني متكامل بمدينة الشروق.

ووقّع على العقد كل من أمين غنيم، نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لقطاع الشئون العقارية والتجارية، والدكتور ناصر ميشيل فؤاد، النائب الملكي لقاطعة شيشاير الإنجليزية، رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات إن إتش إم سي للخدمات الطبية الإنجليزية والمصرية.

وقال الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، إنه بموجب العقد المُوقّع يتم تخصيص قطعة أرض؛ لإقامة مشروع طبي تعليمي عمراني متكامل، بواقع ٦٥٪ لإقامة نشاط عمراني و٣٥٪ لإقامة نشاط طبي تعليمي، وذلك على طريق القاهرة السويس بمدينة الشروق.

وأشار الوزير إلى أنه سيتم سداد ثمن الأرض بتحويلات من الخارج بالدولار الأمريكي، أو أي عملة أجنبية أخري تكون ضمن العملات الأجنبية المدرجة بقائمة الأسعار الرسمية للبنك المركزي المصري.

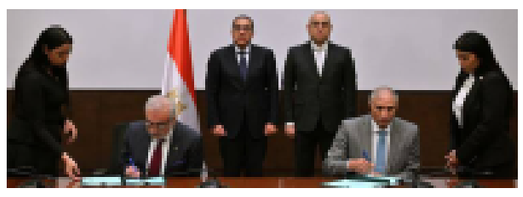

وقال الدكتور ناصر ميشيل فؤاد النائب الملكي لمقاطعة شيشاير الإنجليزية، رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات إن إتش إم سي للخدمات الطبية الإنجليزية والمصرية، إنه من المقررأن يكون المشروع العمراني -المتكامل- بمساحة ٤٧ فدانًا بنسبة ٦٥٪ من إجمالي أرض المشروع.

وأشار إلى أنه ستتم إقامة مشروع مدينة إليزيوم الطبية التعليمية على مساحة ٢٥ فدانًا بنسبة ٣٥٪ من إجمالي أرض المشروع، مضيفا أن حجم استثمارات المشروع بالكامل يبلغ ٣٠٠ مليون دولار.

وتابع: يتضمن المشروع إنشاء أول كليات: طب، وتمريض، وعلاج طبيعي إنجليزية في الشرق الأوسط وافريقيا، بالشراكة مع جامعة باكنجهام، وأول مستشفى تعليمي وخاص تابعة لجامعة باكنجهام في الشرق الأوسط وأفريقيا.

واضاف أن المشروع يشمل إنشاء مستشفى يتعاون مع شركة "جونسون أند جونسون" العالمية، وكبار الجراحين العالميين على مستوى العالم في إجراء الجراحات الدقيقة في الوجه والفك والركبة، وكذا إقامة منطقة طبية متخصصة لرعاية المسنين بسعة ٧٦غرفة.

وزيرة التخطيط: ٢ تريليون جنيه استثمارات كلية مستهدفة بخطة ٢٠٢٤/٢٠٢٥

استعرضت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الملامح الأساسية للخطة الاستثمارية للعام ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ في إطار مرتكزات ومستهدفات خطة التنمية متوسطة الأجل (٢٠٢٢/٢٠٢٣ - ٢٠٢٥/٢٠٢٦)، موضحة أن فكر التخطيط التنموى فى مصر منذ إطلاق رؤية مصر ٢٠٣٠، هو فكر تشاركى بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى.

وأشارت «السعيد»، خلال حفل تكريم الفائزين فى مبادرة «حوافز تميز الأداء»، على هامش الاجتماعات السنوية لمناقشة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٤، بحضور اللواء هشام أمنة، وزير التنمية المحلية، والمحافظين، إلى أهم الاستثمارات التى تم تنفيذها العام الماضى ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣.

ولفتت إلى زيادة الاستثمارات العامة لتبلغ ٨٧١,٣ مليار جنيه العام الماضى، موضحة التوزيع القطاعى للاستثمارات الإجمالية المنفذة ليحظى قطاع التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية بحوالى ٢٣٪، وقطاع التشييد والبناء ١١,٦٪، وقطاع المرافق ١٦٪، وقطاع الزراعة بأكثر من ٤٪، وقطاع الصناعة حوالى ٦٪ بالإضافة إلى قطاع الاستخراجات ليحظى بـ٧,٧٪، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٤,٦٪، فضلا عن قطاع النقل ٢٢٪ مما يعكس حجم الاستثمارات ومدى توزيعها على القطاعات المختلفة.

وحول توجهات خُطَّة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤؛ أوضحت أن المرتكزات الرئيسية للخطة تتضمن الاستحقاقات الدستورية، البرنامج الوطنى للإصلاحات الهيكلية، استخلاصات تبعات الأزمات العالمية على مستهدفات الخطة ومستويات الأداء.

«الإسكان» : مهلة عام لاستكمال التنفيذ بالأراضي الصغيرة المستلمة

وافق مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، على منح مهلة لمدة عام بدون مقابل، تضاف للمدة الأصلية والمضافة، لاستكمال التنفيذ بجميع قطع الأراضي السكنية الصغيرة (ما عدا أراضي ابني بيتك)، شاملة أراضي مشروع بيت الوطن، وذلك للأراضي التي تم استلامها، وما زالت مدة تنفيذها سارية حتى تاريخه، في إطار تيسير الهيئة على المواطنين، ونظرا للتحديات الاقتصادية المحلية والعالمية.

جاء ذلك في اجتماعه برئاسة عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

وأشار وزير الإسكان، إلى أنه يتم السماح خلال المهلة الممنوحة باستخراج التراخيص، على أن يطبق ذلك على الأراضي الساري تخصيصها، وبالشروط التالية: سداد جميع الأقساط المستحقة من قيمة قطعة الأرض بالأعباء المالية من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد قبل منح المهلة، وعدم وجود مخالفات بنائية على قطعة الأرض، والتنازل عن أي دعاوى قضائية مرفوعة ضد الهيئة أو الأجهزة بذات الشأن إن وجدت، وبمجرد انتهاء هذه المهلة يتم تطبيق قرارات مجلس إدارة الهيئة ذات الصلة.

أسامة ربيع يبحث مع الخط الملاحى الإيطالى ميسينا سبل التعاون فى مجال الخدمات اللوجيستية

بحث الفريق أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس، سبل تعزيز التعاون المشترك مع الخط الملاحي الإيطالي "ميسينا" ، خلال اجتماعه عبر الفيديو كونفرانس مع الرئيس التنفيذي للخط الملاحي الدكتور إجنازيو ميسينا، والعضو المنتدب الدكتور ستيفانو ميسينا، والقبطان إبراهيم طه رئيس مجلس إدارة التوكيل الملاحي "أوشن إكسبريس"، والدكتور محمد قبطان المدير العام للتوكيل "، تفعيلا لاستراتيجية هيئة قناة السويس بفتح قنوات تواصل مع كافة عملائها.

أعرب ربيع عن تقديره للعلاقات الممتدة مع الخط الملاحي الإيطالي ميسينا والتي تبلورت خلال الآونة الاخيرة في تزايد أعداد السفن التابعة للخط الملاحي عبر قناة السويس رغم التحديات الراهنة في منطقة البحر الأحمر.

و أكد ربيع حرص هيئة قناة السويس على تعزيز علاقات التعاون مع عملائها واستثمار التقارب لفتح آفاق جديدة للعمل عبر عقد شراكات وجذب الاستثمارات، ضمن استراتيجية الهيئة التي تستهدف تنويع مصادر الدخل وعدم الاقتصار على رسوم عبور القناة بإقامة مشروعات لوجيستية و بحرية تخدم حركة التجارة العالمية في المنطقة.

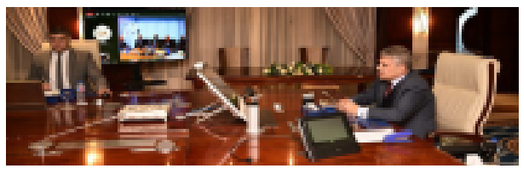

فيما أعرب إجنازيو ميسينا عن تطلعه لمد جسور التعاون مع هيئة قناة السويس والتنسيق المشترك للعمل في مجال تقديم الخدمات اللوجيستية، بما يعزز من المكانة الرائدة لقناة السويس ويدعم تحولها لمحور إقليمي لتقديم الخدمات البحرية واللوجيستية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

وأوضح ميسينا أن الشركة تعتزم زيادة أعداد وحمولات السفن التابعة لها للعبور عبر قناة السويس خلال الفترة المقبلة، ضمن سياسة المجموعة للتوسع في أعمالها واتجاهها لضم وبناء سفن حاويات ذات طاقة استيعابية كبيرة للعمل على الطرق الملاحية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

يرجع تأسيس الخط الملاحي الإيطالي ميسينا إلى نحو ١٠٠ عام ويرتبط بعلاقات تعاون مع هيئة قناة السويس منذ ثلاثينيات القرن الماضي وكانت إحدى سفن المجموعة في مقدمة السفن العابرة للقناة بعد إعادة افتتاحها عام ١٩٧٥.

اسلام عبدالفتاح

اليوم .. مجلس النواب يبدأ مناقشة تعديل قانون جوازات السفر ونظر تغليظ عقوبة احتكار السلع

يبدأ – اليوم الأحد- مجلس النواب مناقشة عددا من مشروعات القوانين، بينها تعديل قانون جوازات السفر، وتغليظ عقوبة احتكار السلع، إضافة إلى مناقشة عدد من الاتفاقيات، وتقارير اقتراح برغبة حول مطالب وخدمات جماهيرية.

حيث وضع المجلس على جدول أعماله ، مناقشة مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر.

وبحسب تقرير اللجنة، يهدف مشروع القانون إلى تعديل رسم الحصول على جواز السفر في ضوء الالتزامات بالمواثيق والاتفاقيات الدولية التي حددت طرق تأمين وثائق السفر، وما يوجبه ذلك من إجراء تعديلات دورية على علامات تأمين الجوازات لتحقيق مزيد من الضمانات.

وتضمن التعديل تغيير قيمة الرسم المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون ليرتفع من ٢٥٠ جنيها إلى ألف جنيه.

وتنص المادة بعد تعديلها على أن: "يعين بقرار من وزير الداخلية، بموافقة وزير الخارجية شكل جواز السفر ومدة صلاحيته ومواصفاته وقيمة الرسم الذي يحصل عنه، بما لا يجاوز ألف جنيه، وذلك بالإضافة إلى الرسوم المقررة بقوانين أخرى".

كما يناقش مجلس النواب، في جلسة العامة يوم غدا الاثنين ، مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون حماية المستهلك الصادر بالقانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨، ومشروع القانون المقدم من النائب أحمد مقلد وأكثر من عشر عدد الأعضاء في ذات الموضوع.

ويهدف مشروع القانون إلى تشديد عقوبة حبس السلع الاستراتيجية المعدة للبيع عن التداول بإخفائها أو عدم طرحها للبيع أو الامتناع عن بيعها مما يمس بحقوق المستهلكين، مع الحكم بإغلاق المحل أو المكان الذي وقعت فيه الجريمة مدة لا تجاوز ستة أشهر وجواز الحكم بإلغاء رخصة المحل أو المكان الذي وقعت فيه الجريمة، وذلك في إطار جهود الدولة نحو ضبط آليات السوق وتوفير جميع السلع خاصة الاستراتيجية.

لأول مرة.. ضم الموازنة العامة للدولة و موازنات ٥٩ هيئة اقتصادية

وافقت الحكومة على تعديل بعض أحكام قانون المالية العامة الموحد والذي يستحدث ما يسمي بـ "موازنة الحكومة العامة" التي تضم الموازنة العامة للدولة وموازنات ٥٩ هيئة اقتصادية، على أن يتم ذلك تدريجيا خلال ٥ سنوات.

وبحسب بيان للوزارة المالية تسهم تلك الخطوة في تحسين المؤشرات المالية حيث تشمل "موازنة الحكومة العامة" إيرادات الموازنة العامة للدولة و٥٩ هيئة اقتصادية بما يصل إلى نحو ٥ تريليون جنيه بينما إيرادات الموازنة العامة للدولة فقط تبلغ ٢,١ تريليون جنيه.

وأشارت الوزارة إلى أن العام المالي القادم سيشهد التقدم بموازنة الحكومة العامة التي تضم الموازنة العامة للدولة و موازنات ٤٠ هيئة اقتصادية ، وذلك بعد موافقة مجلس النواب المصري.

وفي تصريحات له ، أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن مجلس الوزراء وافق على تعديل بعض أحكام قانون المالية العامة الموحد واحاله إلى مجلس النواب ليبدأ مناقشته الأسبوع المقبل، الذي يستحدث ما يسمى بـ «موازنة الحكومة العامة»؛ تحقيقًا لمبدأ شمولية الموازنة حيث تضم الموازنة العامة للدولة وموازنات ٥٩ هيئة اقتصادية إيرادات ومصروفات، على أن يتم ذلك تدريجيا خلال ٥ سنوات وتكون بداية عرض «موازنة الحكومة العامة» خلال العام المالي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ وتشمل «الموازنة العامة للدولة وموازنات ٤٠ هيئة اقتصادية» بعد موافقة مجلس النواب، لافتا إلى أن الحكومة ستتقدم لأول مرة - بعد صدور هذا التعديل التشريعي - بـ ٦١ موازنة هي: «موازنة الحكومة العامة، وموازنات ٥٩ هيئة اقتصادية، والموازنة العامة للدولة» .

قال الوزير، إن هذا التعديل يتضمن تغييرًا جوهريًا في المالية العامة للدولة يسهم في تحسين المؤشرات المالية حيث تشمل «موازنة الحكومة العامة» إيرادات الموازنة العامة للدولة و ٥٩ هيئة اقتصادية بما يصل نحو ٥ تريليونات جنيه بينما إيرادات الموازنة العامة للدولة فقط تبلغ ٢,١ تريليون جنيه وتؤدي إلى مؤشرات غير واقعية على النحو الدقيق.

وأوضح وزير المالية أنه يجري حاليًا مع الجهات المعنية بالدولة وضع سقف لدين أجهزة الموازنة والهيئات الاقتصادية، يتم تحديده سنويًا، ولا يجوز تجاوزه إلا بعد موافقة مجلس النواب بما يتسق مع جهود الدولة الهادفة لوضع معدل الدين للناتج المحلي في مسار نزولي مستدام، لافتًا إلى أننا نعمل على إطالة عمر دين أجهزة الموازنة ليبلغ ٤ سنوات في المدى المتوسط بدلًا من ٣ سنوات في الوقت الحالي؛ لتقليل الحاجة إلى التمويلات السريعة.

أضاف معيط ، أن معدل الدين للناتج المحلي قد انخفض من ١٠٣ ٪ في يونيه ٢٠١٦ لنحو ٨٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال يونيه ٢٠٢٠ ليعاود الارتفاع مرة أخرى بسبب التضخم وارتفاع معدلات الفائدة، ويصل إلى ٩٥,٧ ٪ في يونيه ٢٠٢٣ ، وأننا نحرص على التحديث السنوي المستمر لاستراتيجية الدين لخفض نسبته وخدمته للناتج المحلي.

وأوضح أنه سيتم طرح وثيقة استراتيجية السياسة الضريبية لمصر «٢٠٢٤ / ٢٠٣٠ » للحوار الوطني الأسبوع المقبل، لافتا إلى أنها لا تتضمن أي أعباء جديدة على المستثمرين، أو أي زيادة في أسعار الضرائب أو تعديل في الشرائح، كما أن مشروع القانون الجديد للضريبة على الدخل سيكون محفزًا للقطاعات الاقتصادية.

وقال الوزير، إن الحكومة تواصل مسيرتها المحفزة للقطاع التصديري، رغم كل التحديات الداخلية والخارجية، حيث تعمل على إطلاق مرحلة جديدة من مبادرة «السداد النقدي الفوري» لدعم المصدرين، لافتا إلى أنه تم صرف نحو ٥٤ مليار جنيه للشركات المصدرة منذ بدء تنفيذ مبادرات سداد المستحقات المتأخرة للمصدرين في أكتوبر ٢٠١٩.

مؤكدا على استخراج أكثر من ١٤ ألف عقود مؤمنة لحوالى ٢٢١ ألف فدان

وزير الزراعة : تحصيل ٥,٣ مليار جنيه مستحقات الدولة لدى الغير خلال ٣ سنوات

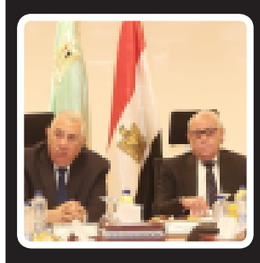

ترأس السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، اجتماع مجلس ادارة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، بحضور اللواء عادل الغضبان محافظ بورسعيد، وممثلي الوزارات والهيئات المعنية.

وقال القصير إن الاجتماع تناول مناقشة الآليات اللازمة لتنفيذ توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية بشأن الأراضي ولاية هيئة التعمير بزمام محافظة بورسعيد، في مشروع ٣٣ ألف فدان بشمال الحسينية بتقنين اوضاع المنتفعين وتحصيل مستحقات الدولة وتحويل كامل الزمام للاستزراع النباتي.

وزير الزراعة اشاد بالتعاون بين الوزارة وكل مؤسسات الدولة، وخاصة محافظة بورسعيد، والتي أثمرت عن زيادة التنمية الزراعية وإقامة مشروعات كبيرة ساهمت في تحقيق الاكتفاء الذاتي للمحافظة في الإنتاج الزراعي والحيواني، كما أثمرت عن تقنين الأوضاع القانونية لواضعي اليد والمنتفعين الجادين في مناطق جنوب بورسعيد وتحرير العقود المؤمنة لهم لتحقيق المزيد من الاستقرار الاجتماعي وتشجيع الاستثمار الزراعي.

وقال القصير إن الوزارة ممثلة في هيئة التعمير قامت خلال الثلاث سنوات الماضية بتحصيل حوالى ٥,٣ مليار جنيه قيمة أقساط الأراضي والمتأخرات، مشيراً إلى أن عدد العقود التي تم تحريرها بلغت حوالي ١٤١٠٠ عقد عن مساحة حوالي ٢٢١ ألف فدان، مضيفا أنه يتم طباع

الحصاد
الرؤية الثاقبة أمام عينيك
alhassad.com.eg
03
• السنة السادسة عشر • الاحد ٢٥ فبراير ٢٠٢٤ • العدد ٧٣٣

تحالف «دار الهندسة» يفوز بتخطيط باقي مراحل العاصمة الإدارية الجديدة

أعلـن المهندس خالد عباس رئيـس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشـركة العاصمـة الإداريـة للتنمية العمرانيـة عن فوز تحالف دار الهندسـة العالمي لتخطيط المراحـل الثانية والثالثـة والرابعة من العاصمـة الإدارية الجديدة، يأتي ذلك في إطار عملية استكمال تنمية العاصمة الإدارية الجديدة بمراحلها المختلفة في ظل قرب انتهاء المشروعات الرئيسية بالمرحلة الأولى من العاصمة الإدارية الجديدة.

وأضاف: «في إطار الخطة الاسـتراتيجية لاستكمال وتنمية العاصمة الإدارية الجديدة فقد تـم طرح مناقصة عالمية على المكاتب الاستشـارية المتخصصة لتخطيـط المراحل الثانية والثالثـة والرابعة من العاصمة الإدارية الجديدة وقد تقـدم للمناقصة أربع مكاتب استشـارية عالمية وبعد جـولات من المفاوضات والممارسات للعروض الفنية والمالية المقدمة من تلك المكاتب تم إرساء المناقصة على تحالف دار الهندسة العالمي الأفضل فنيا وماليا».

مصر تهزم أزمتها الدولارية بأكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في تاريخها

الحكومة توقع صفقة شراكة استثمارية مع الإمارات لتنمية منطقة رأس الحكمة

ومدبولي : ٣٥ مليار دولار تدخل للدولة المصرية في غضون شهرين والمشروع شراكة قائمة علي التنمية وليس بيع أصول

في أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر ، شهد الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس الوزراء- يوم الجمعة أمس الأول- مراسم التوقيع على أكبر صفقة استثمارية مع كيانات كبرى.

وقال رئيس الوزراء إن مشروع رأس الحكمة أكبر مشروع استثماري في تاريخ مصر، موضحا أن مخطط التنمية العمرانية يشتمل على تنمية مطروح والسلوم والعلمين ، مؤكدا أن الصفقة هى شراكة وليست بيع أصول ومقدار قياس نجاح الدولة فى مدى جذب استثمارات أجنبية مباشر وبالتالي منذ إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة فهذا المشروع الكبير هو ترجمة حقيقية للوثيقة ، مؤكدا أن مصر تحتاج كل عام مليون فرصة عمل جديدة وبالتالي نحتاج لمثل هذه المشروعات الكبرى.

24 مليار دولار سيولة مباشرة بالإضافة إلى 11 مليار دولار كودائع سيتم تحويلها بالجنيه المصري لاستخدامها في تنمية المشروع.

خبراء ومصرفيون: الصفقة تدعم الاقتصاد المصري وتساهم في تقليل الضغوط الاقتصادية والتضخمية عليه واستقرار سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي

المشروع يخلق الملايين من فرص العمل و كل شركات المقاولات والتطوير العقاري في مصر ستعمل في مشروعات الصفقة الاستثمارية الكبرى .. و بداية لعدة صفقات استثمارية تعمل الحكومة عليها حالياً لزيادة موارد الدولة من العملة الصعبة

وقال رئيس الوزراء إن مشـروع رأس الحكمة أكبر مشروع استثماري في تاريخ مصر، موضحا أن مخطط التنمية العمرانية يشـتمل على تنمية مطروح والسلوم والعلمين

وتابـع ، مدينة رأس الحكمة توفر ملايين فرص العمل للشـباب المصري، وأن كل شـركات المقـاولات والتطويـر العقـاري في مصر سـتعمل في مشروعات الصفقة الاستثمارية الكبرى.

وأوضح أن مشـروع تطوير مدينة رأس الحكمة سيدخل للدولة ٣٥ مليار دولار خلال شـهرين ، مقسـمة إلـى الدفعة الأولى في غضون أسـبوع بإجمالي ١٥ مليار دولار ، والدفعة الثانية بعد شهرين بإجمالي ٢٠ مليار دولار، مؤكدا أن مصر حريصة على جذب الاسـتثمار الأجنبي المباشر، والدولة المصرية سـيكون لها ٣٥٪ من أرباح تنفيذه طوال مدة المشـروع، بجانب ضخ ١٥٠ مليار دولار من الجانب الإماراتي كاستثمارات.

وقـال الدكتور مصطفى مدبولـى ، رئيس الـوزراء، إن هناك حجم من النقد الأجنبي الذى سـيدخله هذه الصفقة وسيتم تحقيق استقرار النقد واستهداف القضاء على التضخم والحفاظ على مستوى الاسعار والقضاء على وجود سعرين للعملة فى السوق المصرى .

وأوضح أن المشـروع شـراكة بين مصر والامارات ، والجانب المصري ممثل فـى هيئة المجتمعـات العمرانية الجديدة ، موجها الشـكر للقيادة السياسـية والشـيخ محمد بن زايد لدعم هذه الصفقـة الكبرى، مؤكدا أن الدولـة المصرية ملتزمة بتعويض أهالي مطروح على أرض المشـروع تعويـض كامـل نقدا وعينـي والدولة ملتزمة بهذا الأمر وسـيتم إنشـاء تجمعات للأهالي ونقلهم.

وأشـار رئيس الوزراء إلي أن المشـروع سيتضمن تأسيس شركة رأس الحكمة وسـتكون هى الشـركة القابضة للمشـروع ، وستتضمن فنادق ومشـروعات ترفيهية ، ومنطقة المال والاعمال، وإنشاء مطار دولى جنوب المدينة، وسـتجذب ٨ ملايين سـائح ، وبالتالي مستهدف ٤٠ و٥٠ مليون سائح من خلال هذه المشروعين

ووجـه مدبولي الشـكر لدولة الإمـارات وما قدموه وهى رسـالة ثقة فى دولة مصر ، ويروا الفرص الاسـتثمارية فى مصر، وموجها الشكر أيضا للشعب المصرى قائلا" بشكركم على تحملكم للفترة الصعبة وأثبتم وعيكم الكامل وثقتكم فى القيادة السياسية ".

وقـال رئيـس الـوزراء، أن الدولـة المصرية غيـرت البيئة الاسـتثمارية والتشريعات للمستثمرين المحليين نحو الأفضل ، فا المستثمرين المحليين لهم نفسـه القيمـة والأهمية مثل المسـتثمر الأجنبي ونرحـب بكل انواع الاستثمار.

وشـدد علي أن مصر حريصة على تنفيذ مشـروع مدينة رأس الحكمة في أسـرع وقت ممكن، موضحا أن الصفقة الاسـتثمارية الكبرى بداية تصحيح المسـار للاقتصـاد المصري ، وأنهـا تتم في إطـار القوانين والحوافز المصرية للمسـتثمرين المحليين، قائلا: "شركة أبو ظبى التنموية القابضة جاية تسـتفيد من نفس الحوافـز والقوانين اللى وضعتها الدولة للمستثمرين المحليين".

وأضاف مدبولي، ردا على سـؤال "هناك حوافز كبيرة للمسـتثمرين من خارج مصر ماذا يمكن أن يقدم للمستثمر المحلي؟ قائلا: "الدولة فى خلال السـنتين اللى فاتوا عملت نقلة نوعية كبيرة فى تحسـين مناخ الاستثمار وغيرنا وعملنا تعديلات تشريعية كبيرة وأولوية لقطاع الصناعة من خلال تخصـيص أراضـى وعمل حوافز ولكن للأسـف هذا تزامـن مع الازمة العالمية فى الحرب الروسية الأوكرانية وقبلها كورونا".

وتابع: "أقول للمسـتثمر المحلـى غيرنا حاجات كتيـر وأطلقنا الرخصة الذهبيـة لكل المشـروعات وتيسـير الإجـراءات وتخصـيص الأراضي والمستثمر المحلى له نفس القيمة من الدولة نفس المستثمر الأجنبي".

وأشـار إلي أن مدينـة رأس الحكمة توفر ملايين فرص العمل للشـباب المصري، وأن كل شـركات المقاولات والتطوير العقاري في مصر ستعمل في مشروعات الصفقة الاستثمارية الكبرى.

وقـال الدكتور مصطفـى مدبولى ، رئيس الـوزراء، أن هناك حجم من النقد الأجنبي الذى سـيدخله هذه الصفقة وسيتم تحقيق استقرار النقد واستهداف القضاء على التضخم والحفاظ على مستوى الاسعار والقضاء على وجود سعرين للعملة فى السوق المصرى .

وقـال رئيـس الـوزراء، إن الدولة المصريـة غيرت البيئة الاسـتثمارية والتشريعات للمستثمرين المحليين ، فالمستثمرين المحليين لهم نفسه القيمة والأهمية مثل المسـتثمر الأجنبي ونرحب بكل أنواع الاسـتثمار ، مشيرا إلي أن مدينة رأس الحكمة توفر ملايين فرص العمل للشباب المصري، و كل شـركات المقاولات والتطوير العقاري في مصر ستعمل في مشروعات الصفقة الاستثمارية الكبرى.

وتابـع رئيس الوزراء قائـلا،" الصحة والتعليم لهم الأولوية الكبرى على مدار الفترة القادمة بالإضافة إلى مبادر حياة كريمة" ، مؤكدا أن مخطط التنميـة العمرانية يحدد مجموعة من المـدن ، بجانب التحضير لعدد من المشروعات التي سيتم طرحها طرح عالمي .

وقال مدبولي : " نحن على بعد خطوات قليلة من إتمام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا الاتفاق بجانب الصفقة التى تم التوقيع عليها من شأنها توفير وإيجاد سـيولة فـي العملة الصعبة واسـتقرار الاحتياطي النقدي الأجنبي".

وكان مجلـس الـوزراء وافق فـي اجتماعه الأخير ، برئاسـة الدكتور مصطفى مدبولي، على أكبر صفقة أسـتثمار مباشـر من خلال شـراكة اسـتثمارية مع كيانات كبرى، وذلك في ضوء جهـود الدولة حاليا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي.

وصرح الدكتور مصطفى مدبولي بأن هذه الصفقة الاسـتثمارية الكبرى، التي تتم بشـراكة مع كيانات كبرى، تحقق مستهدفات الدولة في التنمية، والتي حددها المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية، مشيرا إلى أن هـذه الصفقة بداية لعدة صفقات اسـتثمارية، تعمـل الحكومة عليها حاليا، لزيادة موارد الدولة من العملة الصعبة.

وأشـار إلى أن نجاح الحكومة في جذب اسـتثمارات أجنبية ضخمة، يؤكد ثقة الكيانات الاسـتثمارية الكبرى في الاقتصـاد المصري، وقدرته علـى تخطـي التحديات ، لافتا إلى أن المشـروعات التـي تنتج عن هذه الصفقـة سـتوفر مئات الآلاف مـن فرص العمل، وستسـهم في إحداث انتعاشة اقتصادية وكذا مشاركة مختلف الشركات والمصانع المصرية في المشروعات المنفذة، ومزايا متعددة للدولة المصرية.

وأكـد الدكتور مصطفى مدبولي أن هذه الصفقـة الكبرى، وغيرها، وما سـتوفره من سيولة نقدية كبيرة من العملة الصعبة، ستسهم في استقرار سـوق النقد الأجنبي، وتحسـين الوضـع الاقتصادي، مشـيرًا إلى أن الحكومة تعمل حاليا أيضـا على إنهاء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي،

كما أن الحكومة مسـتمرة في إجراءاتها التي أقرتها وثيقة سياسة ملكية الدولـة، من حيـث تمكين القطـاع الخاص، وزيادة فرص مشـاركته في القطاعات التنموية.

وكانـت الحكومـة ركـزت جهودها خـلال السـنوات الماضية، على تحسين مناخ الاسـتثمار لتصبح مصر واحدة من الوجهات الاستثمارية الواعدة في الشـرق الأوسـط وأفريقيا، وذلك رغـم التحديات والتغيرات الدولية الاقتصادية والجيوسياسـية غير المسبوقة والتي عصفت بالعديد مـن الاقتصاديات الناشـئة في العالم، لكن تمكنت مصـر من عبور هذه التحديات لتنوع جهودها بعقد صفقة استثمارية كبري.

وتتمثل أهمية الاسـتثمار الأجنبي المباشـر في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي بتحسـين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشـاركة في العمليـة الإنتاجيـة الدولية، بالإضافـة إلى تعظيم مسـاهمته في العملية الإنتاجية الدولية، وهو ما يفسـر المنافسـة القوية بـين معظم دول العالم لاجتذاب اسـتثمارات الأجنبية المباشـرة للإسـهام فـي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وهو ما يتسـق مع جهـود الدولة المصرية في هذا الشـأن، كما يسهم الاستثمار المباشر في بناء القدرات الوطنية من خلال إدخال التقنية الحديثة وفتح فرص عمل جديدة أمام مواطني البلد المضيف للاسـتثمار، بالإضافة إلى كونه مصدرًا مهما للتدفق النقدي مما يساهم في حل أزمة شُح العملة الصعبة.

تغطية الفجوة التمويلية

وتعليقا علي الصفقة ، قال بنك جولدمان سـاكس، إن الشراكة بين مصر والإمارات بمشـروع رأس الحكمة، سـيوفر سـيولة تكفي لتغطية فجوة التمويل بمصر على مدى السنوات الأربع المقبلة.

وذكر البنك، في تقرير له، يوم الجمعة أمس الأول، أن حجم هذا الاستثمار أكبر بكثير مما كان متوقعًا، وتوقيت دخول هذه السـيولة قريب جدًا، مما يوفر للبنك المركزي المصري سـيولة كافية لتسوية تراكم العملات الأجنبية وتصفية سوق العملات الأجنبية في المستقبل.

وتوقع البنك، أنه في خلال أيام أو أسـابيع يمكن أن يتم بعض التخفيض في سـعر الصرف الرسمي، وسيكون متواضعًا نسـبيًا مقارنة بأسعار السوق الحالية، بجانب توقع حدوث انخفاض حاد في الطلب على العملات الأجنبية في الاقتصاد.

تغيير شكل الاقتصاد

تعليقـا علي ذلك ، أكد العديد من الخبـراء أهمية هذه الصفقة في تغيير شكل الاقتصاد المصري وقال أشرف القاضي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد إن مشـروع رأس الحكمة الكبير يسـاهم في التنميـة الحضارية والعمرانيـة لمصر ويدعم اقتصادهـا القومي ، كما يساهم في تقليل الضغوط الاقتصادية والتضخمية علي الاقتصاد القومي ويساعد علي استقرار سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي .

أضاف القاضي أن المشـروع يدعم جهود البنك المركزي في القضاء علي السوق السوداء ، بالإضافة الي زيادة القدرة والدخل من السياحة وخلق فرص عمـل كبيرة ، كما يؤكد علي متانة العلاقـات المصرية الاماراتية والدعم اللانهائي من اشقائنا بدولة الامارات العربية الشقيقة.

وقـال الدكتور كريـم عادل، رئيس مركز العدل للدراسـات الاقتصادية والاستراتيجية، إن الصفقة الاستثمارية الكبرى التي أعلنت عنها الحكومة تعكس نجاح جديد لجهود الدبلوماسـية الاقتصادية المصرية ومساعيها نحو تحقيق مستهدفات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، مضيفا أن هذه الاسـتثمارات تعتبر نتاج لما تتمتع به الدولة المصرية من استقرار سياسي وأمني واقتصادي، لا سيما وأن الدولة المصرية تعد من الأسواق الناشئة الأكثر اسـتقرار وأمانا وقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، فقـد أصبحت قبلة آمنة ومسـتقرة للمسـتثمرين الأجانب، واسـتطاعت الاستمرار في تحقيق معدلات نمو موجبة في ظل العديد من الاضطرابات والأزمات العالمية التي أضرت وأطاحت باقتصادات دول كبرى .

وأضـاف "عـادل"، أن هـذه الاتفاقية ودخـول هذه الاسـتثمارات تعد بمثابة رسـالة ثقة وطمأنة للمسـتثمرين الآخرين بالتوجه باسـتثماراتهم للدولة المصرية أو التوسـع في مشـروعاتهم القائمة بها، واتجاه الدولة داخل الدولة المصرية، وهي بحوث ودراسـات تقدمها مؤسسات ومكاتب استشـارية عالمية معتمدة وموثوق بها للمسـتثمرين وأيضا للمؤسسات المالية والتصنيف الائتماني العالمية .

وأشـار الخبير الاقتصادي، إلي أن الدولة المصرية تمتلك بنية تشـريعية وأساسـية وتكنولوجية مطمئنة للمستثمرين وجاذبة للاستثمار، حتى وإن تواجـدت بعض المعوقـات إلا أن الإرادة والعمل على اسـتغلال الفرص سيسـاهم في معالجـة تلك المشـكلات والمعوقات على المديـن القصير والمتوسط.

وأكد أن الدولة المصرية تمتلك موقع جغرافي ولوجيستي يعود بالنفع على الاقتصاد المصري والمسـتثمرين فيه، لا سيما وأن مثل هذه الاستثمارات تسـاهم في خلق حالة مـن الانتعاشـة الاقتصادية كونهـا ذات الصلة والارتباط المباشر بالعديد من القطاعات الاقتصادية ذات التأثير والأثر في الناتج المحلي الإجمالي، كقطاع الصناعة وقطاع السياحة وقطاع التشييد والبناء وقطـاع العقارات وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع النقل واللوجستيات ، إضافة لما توفره من فرص عمل لكافة الفئات ومن ثم انخفاض معدل البطالة وزيادة معدلات التشغيل والإنتاج، وتحقيق المسته الاقتصادية والتنموية للدولة المصرية.

وجهة استثمارية

وأكـد الدكتور سـمير صبـري مقرر لجنة الاسـتثمار الخـاص المحلي والأجنبي بالحوار الوطني، أن مصر هي الوجهة الاسـتثمارية الأولى في إفريقيا والمنطقـة واقتصادها قوي ومتنوع رغم الأزمات الاقتصادية التي تحدث بسـبب أزمات عالمية، مشيرا إلي أن صفقة الاستثمار مع كيانات كبرى هي بداية لصفقات استثمارية أخرى .

وأضاف سـمير صبري، أنه تم توقيع أكثر من فرصة استثمارية وأكثر من صفقة وسـتقوم الحكومة تباعا بتوقيع العقود وهذه الصفقات ستفتح فرص عمل ومصانع، قائلا: "على الأقل في أكثر من ٣ مشروعات ضخمة في قطاع السـياحة والبحر الاحمر ومشروعات تكاملية تخدم على إنشاء هذه المدن الضخمة التي ستكون في القريب العاجل على أرض الواقع".

وأوضح سـمير صبري، أن "من أنواع الاسـتثمار الأجنبي المباشر وهو مـا يحدث الآن أي ضخ أموال جديدة تدخل الاقتصاد لإنشـاء مشـروع جديد وليس شراء مشروع قائم"، متابعا: "الأموال تدخل لإنشاء مشروع وبالطبع من أهم النتائج المباشـرة لمثل هذه الصفقات أن يكون في مصدر للعملة الأجنبية يتوفر لدى البنك المركزي ي وفرة في العملة ، لكون خطوة كبيرة للقضاء على السوق الموازي واستقرار سعر الصرف .

حلول للأزمات

وقـال المهندس محمد البسـتاني، الخبير الاقتصـادي، ورئيس جمعية مطـوري القاهرة الجديدة، إن الصفقة التي عقدتها الحكومة مع كيانات اقتصاديـة كبرى جـاءت في توقيت جيـد للغاية، وتؤكـد أن الحكومة المصريـة قادرة علـى إيجاد حلول للخـروج من الازمـات الاقتصادية وتحقيق نتائج جيدة.

أضـاف البسـتاني، أن الصفقـة الأخيرة والتي تعـد أكبر صفقة استثمار مباشر من خلال شراكة استثمارية مع كيانات كبرى، ستساهم في سـد العجز في الميزان التجاري، وهو ما يسـاعد على خفض قيمة الدولار واستعادة مكانة الجنيه المصري من جديد.

وأوضـح الخبير الاقتصادي، أن وجـود تلك الصفقة بالتزامن مع القـرارات الأخيرة والإصلاحات الأخيـرة للحكومة والتي تمثلت في تقليل الاسـتيراد للمواد الترفيهية وترشـيد الاستهلاك ، ووقف المشـروعات الجديدة، كلها عوامل ستساعد بشكل جيد على الخروج بنتائج إيجابية لصالـح المواطن، وتقلل من حالة الذعر لدى الشعب المصري بسبب الارتفاع غير المبرر للدولار في الفترة الأخيرة.

استثمار أجنبي

ورأي الدكتـور رائـد سـلامة، المقـرر المسـاعد للجنـة التضخم وغلاء الأسـعار بالحـوار الوطني أن الاسـتثمار الأجنبي المباشـر مـن أهم مصادر العملة الأجنبيـة وأقلها تكلفة سياسـيًا واقتصاديًا، لأنـه يضخ فـي الاقتصاد أمـوالا جديـدة أو كما يقال بالإنجليزيـة Fresh Money، وبالتالي فهو لا ينطوي على مخاطر مـن نوع الأموال السـاخنة التي تأتي بسـرعة وتخرج بسرعة، ولا يترتب عليه بيعًا لأصول قائمة بالفعل.

وأضاف أن الاسـتثمار الأجنبي المباشـر يأتي ليبقى ويسـتمر، ويوفر وظائـف دائمـة، بما يفكك من حالـة الركود ومـا يصاحبها من تضخم، بالإضافة إلى قيامه بنقل تكنولوجيا حديثة ووسائل أعمال متطورة، مشيرًا إلى أن صفقة الاستثمارات التي وافقت عليها الحكومة ستساهم في دعم مركـز العملة الأجنبية لدى البنك المركزي الذي يسـتطيع مع توافر مبالغ ضخمة في الاحتياطي النقدي، تمكنه من توحيد سعر العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ومن ثم القضاء على السـوق السوداء والمضاربين، مع إتاحة مبالغ كبيرة من تلك الحصيلة لاسـتخدام البنوك في فتح اعتمادات للاستيراد. وشـدد الخبير الاقتصادي، على ضرورة أن توجه اعتمادات الاستيراد لمسـتلزمات الإنتـاج بالأسـاس لأجل تعزيـز الإنتاج وتوطين الصناعة وتحويل نمط الاقتصاد من استهلاكي ريعي إلى إنتاجي تنموي، وهو ما سـيؤدى في حالة اسـتخدامه بأكبر كفاءة ممكنة إلى رفع سـعر العملـة المحلية وخفض أسـعار البضائع المسـتوردة التـي كان التجار يقومون بتسـعيرها وفقا لتقييمات مُغالى فيها لتكلفة الاسـتيراد بسـبب ارتفاع سعر تدبير العملات الأجنبية. نشجع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأشـار الدكتور حازم عبد العظيم، أسـتاذ الاقتصاد وخبير الاستثمار إلى أن الاستثمار المباشر خاصة الأجنبي تسعى إليه كل الدول، لمساهمته فـي تعدد وتنـوع الاسـتثمارات، بالإضافة إلى كونه مصـدرًا مهمًا من مصـادر العملة الصعبة، لأن المسـتثمر الأجنبي يدفـع بالدولار، ومن ثم تؤدي زيادة المعروض من العملة في تخفيف حدة مشـكلة سـعر الصرف التي تواجه الدولة المصرية خلال الفترة الماضي.

وقال "عبد العظيم" إن السـوق المصري يعاني من وجود سعر رسمي للدولار وسـعر بالسوق غير الرسمي "السوق السـوداء"، بالإضافة إلى تسـعير الدولار بسعر مختلف داخل كل قطاع سواء الذهب أو السيارات أو الحديد وغيرها، موضحًا أن هذه الفجوة تؤدي إلى مشكلة حقيقية في القطاعات الاقتصادية، لذلك يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد الأدوات لحل هذه المشـكلة، فكلما زاد الاستثمار الأجنبي خاصة لو في شكل شراكات مـع الدولة أو القطـاع الخاص أدى ذلك إلى مزيد مـن النتائج الإيجابية سواء بحل أزمة العملة أو المساهمة في نمو القطاع الخاص.

ويوضح الخبير الاقتصادي، أن قرار الشـركات العالمية بالاستثمار في أي دولة يرتبط بتوافر عدد من العناصر في هذه الدولة، منها توافر الأمن والاستقرار، ووجود تشريعات جاذبة للاستثمار، ووجود تشريعات تحمي دخـول وخروج رؤوس الأمـوال، بالإضافة إلى اسـتقرار النظام المالي، لذلك تسـعى الدولة جاهدة نحو تحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي والقضـاء على الفجوة الموجـودة، لافتًا إلى وجود ميزة نسـبية تحققها الاسـتثمارات المباشـرة في مجالات متعددة تتعلق بزيادة حجم التصنيع والإنتـاج وهو ما يخفف فاتـورة الواردات، وتخفيـف الطلب على العملة الصعبـة ، ومـن الممكن في حال زيـادة الإنتاج أن ننتقـل إلى التصدير ومـن ثم يصبح مصدر مهـم لزيادة الحصيلة الدولاريـة للدولة المصرية، كما أنه ينعكس على زيادة معدلات النمو وتحسـين مؤشـرات الاقتصاد في الدولة الأم.

ويؤكد أسـتاذ الاقتصـاد، أن مصر تمتلك مقومات كثيرة تسـاعدها في جذب الاستثمارات الأجنبية منها الموقع الاستراتيجي وتوافر المواد الخام، والبنية التحتية المتطورة، كذلك الأيدي العاملة التي تعد تكلفتها أقل مقارنة بـدول أخرى، وفي حال توفير التدريب والتأهيل اللازم لها تصبح كفاءتها عالية جدًا، مشددًا على الدور الذي تلعبه الاستثمارات المباشرة في توفير فرص العمل المتنوعة ومن ثم خفض معدلات البطالة في المجتمع المصري.

ورأي النائب مصطفي سـالم، وكيل لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب أن الموافقـة تدلل على اقتراب بداية حدوث انفراجة في الأفق الاقتصادي المصـري مع دخول اسـتثمارات جديـدة بالدولار واقتـراب الانتهاء من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي كما أشارت تصريحات مجلس الوزراء.

وأشـار إلى أهمية أن تتخذ الحكومة إجراءات سـريعة لانعاش النشـاط الاقتصادي ودوران عجلة الإنتاج بالشكل الذي يعود على المواطن ايجابيًا ويهـدئ من عواصف ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسـعار، وربما تكون تلك الموافقة هي أولى الخطوات في هذا الاتجاه.

"رأس الحكمة" قبلة الاستثمار

نجحـت مدينـة رأس الحكمة، في اسـتقطاب كبرى الشـركات المحلية والعربية لإقامة مشروعات استثمارية ضخمة بها، نظرًا لما تتميز به المدينة مـن مقومات فريـدة أبرزها واحدة من أكثر الواجهات المائية شـهرة في سـاحل البحر المتوسط والتي ستحاكي في تصميمها المدن ذات الوجهات المائيـة (waterfront)، كمـا تتميز بخصائصها البيئية والمتوسـطية الفريدة بحيث تعكس في تصميمها شـخصية الموقع الفريد بيئيًا وثقافيًا وحضريًا وعمرانيًا.

ويعد مشـروع تنمية مدينة رأس الحكمة، التي تقع على الساحل الشمالي وتمتد شـواطئها مـن منطقة الضبعة فـي الكيلو ١٧٠ بطريق السـاحل الشـمالي الغربي وحتى الكيلو ٢٢٠ بمدينة مطـروح التي تبعد عنها ٩٦ كم، جزءاً هامًا من استراتيجية الدولة لتنمية الساحل الشمالي الغربي، إذ يستهدف مخطط التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٢ وضع مدينة رأس الحكمة علـى خريطة السـياحة العالمية خلال ٥ سـنوات كأحد أرقـى المقاصد السياحية على البحر المتوسط وفي العالم.

ولتحقيـق هذا المسـتهدف نفذت الدولة مشـروعات ضخمـة وفق خطط اقتصادية واسـتراتيجيات معدة مسبقا يتم التحرك فيها خطوة تلو أخرى وفق ما هو محدد للوصول إلى الهدف النهائي، أبرزها طريق فوكة الجديد هو أحد المشـروعات الضخمة التي تشارك في إنشـائه القوات المسلحة ليربط بين القاهرة والسـاحل الشـمالي، حيث تبلغ المسـافة من القاهرة إلى العلمـين من خلال طريق فوكة الجديد حوالي ١٤٠ كيلو مترًا بعد أن كان الطريق السـابق حوالي ٢٤٠ كيلومترًا من القاهرة إلى مدخل طريق العلمين من خلال طريق القاهرة - الإسـكندرية الصحراوي، ثم من طريق العلمين وحتى السـاحل الشـمالي والعلمين، وسيوفر طريق فوكا الجديد مسافة كبيرة بين القاهرة ومطروح.

العلمين الجديدة البداية

النجـاح الكبير الـذي حققته الدولة في تنفيذ صفقات اسـتثمارية كبرى بمدينـة رأس الحكمة، يأتـي ترجمة لخطة بدأتها منذ عـام ٢٠١٤ لتنمية السـاحل الشـمالي الغربي، بداية من مشـروع مدينة العلمين الجديدة، حيث الاسـتفادة من المنطقة وتطويرها لتصبـح نموذجًا للتنمية العمرانية المتكاملة، وقبلة سياحية متميزة على مستوى العالم، وصولا لتطوير وتنمية مدينة رأس الحكمة، لتصبح نموذج للشـراكات الاستثمارية الإيجابية بين الحكومـة والقطاع الخاص. ونفـذت الدولة اسـتراتيجية متكاملة للدولة لتنمية السـاحل الشـمالي الغربي لوضعه على خريطة التنمية الشاملة، وذلك وفق لرؤية مدروسـة تستهدف الاسـتفادة من الإمكانات والقدرات التي يتسم بها كل إقليم ومنطقة، وخلق قيمة اقتصادية مضافة لتدخلاتها التنموية في المناطق المختلفة يمكن الاسـتفادة منها بعد ذلك في شراكات استثمارية كبرى تحقق عوائد اقتصادية وتنموية كبيرة وإضافية لما تحقق بالفعل.

وظهـرت اسـتراتيجية الدولة الهادفـة إلى تركيز الاهتمـام على بعض المناطق فـي أقاليم جغرافية مختلفة وتحقيق كل سـبل التنمية بها بما ينعكس إيجابًا عليها وعلى الإقليم ككل، بوضوح في منطقة الساحل الشـمالي الغربي من خلال مشروع مدينة العلمين الجديـدة؛ إذ كانت منطقة السـاحل الشـمالي الغربي مهملة تمويًا إلى حـد بعيد خلال عقود مضت، مما جعل القيمة الاسـتثمارية والتنمويـة لهذه المنطقة في أدنى مسـتوياتها رغم ما تتسـم به من قدرات وسـمات فريدة عن بقية مناطق وأقاليم الجمهورية وحتى عن بقية دول العالم.

وتصويبًا لهـذا الوضع، عكفـت الدولة منذ ٢٠١٤ على وضع مخطط لتحقيق تنمية شاملة للمحور الغربي، وكانـت البدايـة بمدينة العلمين الجديـدة، والتي أصبحت أحد أهم أقطاب التنمية المتكاملة للسـاحل الشـمالي الغربي ومنخفض القطارة، وأيقونة التنمية بالساحل الشمالي كله، كمدينة ذات طابـع عمراني متميز جنوب الطريق السـاحلي، وتمثل هذه المدينـة الجيل الرابع من المدن الجديدة التـي تعتمد على مصادر الطاقة المتجـددة، بعد أن تم تطهيرها من الألغام، فضلا عن توافر ١٥ ألف فدان معدة للتنمية الفورية بالمدينة.

وانعكس إنشاء مدينة العلمين الجديدة إيجابًا على وضع منطقة الساحل الشمالي الغربي كلها على خريطة الاستثمار والسياحة والتجارة العالمية؛ إذ اسـتلزم إنشاء هذه المدينة - ذات الطابع العالمي للاستفادة من موقعها المتميز على سـاحل البحر المتوسط وتحقيق تنمية متكاملة وتوفير أساس اقتصادي متنوع أن تتدخل الدولة بكل قدراتها للارتقاء بمسـتويات البنية التحتيـة فـي هذه المنطقة ككل، مع تأكيد الشـراكة مـع القطاع الخاص المحلي والأجنبـي لتعظيم العوائد الاقتصادية، وتأكيد أن القطاع الخاص هو قاطـرة التنمية بالفعل، وأن كل خطط ومشـروعات الدولة في تحديث البنى التحتية من طرق وموانئ ومحاور لوجستية ومشروعات الطاقة كان الهدف الاستراتيجي منها جعل مصر بيئة جاذبة للاستثمار وتعظيم قيمة المناطق الجغرافية المدرجة في خطط التنمية متوسطة وبعيدة المدى.

فوائد اقتصادية

تحقـق تلك الخطوات عائدًا اسـتراتيجيًا من جهتين؛ الأولى أنه يسـهم في تحسـين جودة حياة المواطنين المقيمين فـي هذه المنطقة بعد عقود من التهميش التنموي وتعزيز الاتصالية بين المناطق المختلفة لإقليم السـاحل الشـمالي الغربي، والثاني هو أنه يزيد من القيمة السـوقية والاستثمارية للمنطقة بما يفتح الباب واسـعا للمزيد من المشـروعات المستقبلية بعدما أصبحت المنطقة مهيأة على مسـتوى البنية التحتية والإنشـاءات الإقامة مشـروعات استثمارية ضخمة بالشراكة مع القطاع الخاص والمستثمرين الاسـتراتيجيين تحقـق عوائد كبيـرة للاقتصاد المصري علـى المديات القصيرة والمتوسطة والبعيدة.

جولدمان ساكس: "الصفقة" ستغطي فجوة التمويل بمصر على مدى 4 سنوات

سيكون للدولة المصرية 35% من أرباح المشروع .. و رأس الحكمة ستكون مدينة عالمية وإنشاء مطار دولي جنوب المدينة ..و الصفقة تتم فى إطار القوانين المصرية .. و150 مليار دولار ستتدفق من الجانب الإماراتي طوال فترة تنفيذ المشروع .. واستقطاب 8 ملايين سائح

الإحصاء: ٢٨,٥٪ زيادة في أرصدة الودائع المصرفية لعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣

ارتفعت أرصدة الودائع المصرفية في عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ لتصل إلى ٩٤٥٠,٨ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢٨,٥٪ عن ٢٠٢١/٢٠٢٢، وفقا للنشرة السنوية لإحصاءات الودائع والائتمان المصرفي وتناولت تطورات الودائع والائتمان المصرفي، الصادره عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والتى أوضحت أن ودائع كلا من القطاع العائلى وقطاع الخدمات العام حققت أعلى نسب من إجمالي قيمة الودائع.

وبحسب النشرة، ارتفعت أرصدة الودائع المصرفية للقطاع العائلي بنسبة ١٧٪ لتسجل ٥٥١٢,٤ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، حيث ساهم الأفراد الطبيعيون بنسبة ٩٦,٥٪ من إجمالي أرصدة ودائع القطاع العائلي، حيث استحوذ القطاع العائلي علي نسبة ٥٨,٣٪ من إجمالي الودائع المصرفية.

ماراثون المفاوضات مع صندوق النقد الدولي يقترب من المحطة الأخيرة

اقتربت مصر من التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي، لاستكمال صرف شرائح قرض الصندوق البالغ قيمته ٣ مليارات دولار، وتقديم دعم إضافي من الصندوق وغيره من شركاء التنمية لسد فجوات التمويل المتزايدة في مصر-وفقًا لبيان للصندوق وتصريحات لمسئولين به - وسط تأكيدات لخبراء علي أهمية التوصل لهذا الاتفاق لتحقيق استقرار في سوق الصرف والقضاء على السوق الموازية وتعزيز السيولة الدولارية في البنوك، وهو ما ظهر في انخفاض سعر صرف الدولار في السوق الموازية.

وواجهت مصر في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية والتضخم العالمي، أزمة نقص في النقد الأجنبي بسبب خروج استثمارات أجنبية غير مباشرة بأكثر من ٢٠ مليار دولار، وارتفاع فاتورة الاستيراد، مما دفعها للجوء لصندوق النقد للحصول على قرض بقيمة ٣ مليارات دولار، ووافق الصندوق في أكتوبر من عام ٢٠٢٢ على إقراض مصر شريطة تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي يلزمها بتبني سياسة سعر صرف مرن بشكل دائم، وتم صرف الشريحة الأولى من القرض بقيمة ٣٤٧ مليون دولار، وأوقف صرف باقي الشرائح بسبب عدم تنفيذ بعض التعهدات.

وزار مصر مؤخرا ، وفد من صندوق النقد الدولي، والتقى مع عدد كبير من الوزراء والمسؤولين، وتوصل الوفد إلى تقدم ممتاز في المناقشات المتعلقة بحزمة السياسات الشاملة اللازمة للتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء للمراجعتين الأولى والثانية المجمعتين لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر الذي يدعمه الصندوق، وفقًا لبيان رسمي صادر من الصندوق.

وخلال الساعات الماضية ، تداولت تقارير إعلامية تصريحات لمسؤولة بصندوق النقد الدولي قالت فيها إن الصندوق يواصل إحراز تقدم ممتاز بشأن المناقشات مع الحكومة المصرية حول حزمة سياسات شاملة، للتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعتين المجمعتين الأولى والثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري المدعوم من الصندوق.

وذكرت المتحدثة باسم صندوق النقد جولي كوزاك، في مؤتمر صحفي من واشنطن، إن فريق الصندوق والسلطات المصرية توصلا إلى اتفاق بشأن العناصر الأساسية لبرنامج الاتفاق على مستوى الخبراء، وإن السلطات عبرت عن التزامها بها ، وأضافت أن المناقشات ما زالت مستمرة وأن الصندوق سيعلن عنها فور انتهائها.

وردًا على سؤال بشأن إمكانية اتخاذ تدابير لدعم مصر في ظل ضغوط قد تنجم عن تدفق لاجئين فلسطينيين بسبب الحرب في غزة، قالت كوزاك: «نرى أن هناك حاجة لحزمة دعم شاملة لمصر، والصندوق يعمل بشكل وثيق مع السلطات المصرية وشركائها لضمان أن مصر لا توجد لديها احتياجات تمويلية متبقية، وأيضًا البرنامج قادر على ضمان الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي والمالي» .

وقالت إن منصة «بورت وتش» التابعة للصندوق التي تتبع حركة الملاحة على مستوى العالم، رصدت انخفاض حركة الملاحة في قناة السويس بنسبة ٥٥٪ على أساس سنوي في سبعة أيام تنتهي في ١٣ فبراير، بينما زادت الحركة عبر رأس الرجاء الصالح في الفترة نفسها بنسبة ٥٧٪ تقريبًا.

وقالت كوزاك إن الصندوق يواصل مراقبة ما يترتب على الهجمات بالبحر الأحمر من أثر اقتصادي على كل من قناة السويس وحركة الشحن في البحر الأحمر التي تحول التدفقات التجارية من القناة إلى طريق رأس الرجاء الصالح في جنوب القارة الإفريقية، ما يستهلك وقتا أطول وكلفة أكبر في الرحلات بين أوروبا وآسيا .

وبالنسبة للوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة، قالت المسؤولة إن الصندوق عادة ما يقدم دعمًا فنيًا ومشورة على مستوى السياسات للسلطات في الضفة الغربية وغزة، مضيفة أن الصندوق على أهبة الاستعداد لتقديم ذلك الدعم متى سمحت الظروف.

وتشير منصة بيانات "بورت واتش" التابعة للصندوق إلى أن حركة الشحن عبر قناة السويس في الأيام السبعة المنتهية في ١٣ فبراير، انخفضت ٥٥ في المئة عن الفترة نفسها من العام السابق، بينما زادت حركة الشحن حول رأس الرجاء الصالح نحو ٧٥ في المئة.

اتفاق قريب

رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب ، الدكتور فخري الفقي، قال في تصريحات له إن الحكومة المصرية أوشكت على التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي لاستئناف صرف باقي شرائح القرض البالغة قيمته ٣ مليارات دولار وتقديم دعم إضافي لسد الفجوة التمويلية المتزايدة التي تواجهها مصر بعد اندلاع الحرب في قطاع غزة، وكذلك زيادة مدة القرض بما يتناسب مع زيادة التمويل لتتجاوز أكثر من ٤ سنوات، وسيتحدد هذا الأمر خلال الفترة القريبة المقبلة.

وأشار الفقي، إلى أن التوصل لاتفاق مع صندوق النقد سيحفز تلقي مصر دعمًا إضافيًا من شركاء التنمية لسد الفجوة التمويلية في مصر، خاصة بعد تعهد الحكومة بتطبيق سياسة مرنة في سعر الصرف، وإصدار عدة تشريعات وقرارات لزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد وتحسين مناخ الاستثمار، وتطبيق الحياد التنافسي، متوقعًا أن يصل حجم التمويل المرتقب من الصندوق وشركاء التنمية حوالي ١٠ مليارات دولار، وأن تتراوح مدة القرض بين ٥-٦ سنوات.

وسبق أن اتفقت مصر مع صندوق النقد الدولي على تبني سعر صرف مرن "بشكل دائم" للمساعدة في التخفيف من تأثير الصدمات الخارجية، ودعم التنافسية، وتقليص العجز في ميزان المدفوعات، وفقًا لخطاب نوايا صادر من الصندوق في يناير ٢٠٢٣ بشأن القرض المقدم لمصر.

وذكر فخري الفقي، أن توحيد سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية، وتلبية طلبات المستوردين سيؤدي للقضاء على السوق الموازية للدولار، مما سينعكس على زيادة السيولة الدولارية في البنوك من تحويلات العاملين بالخارج، وإيرادات السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر وتسريع وتيرة برنامج الطروحات الحكومية.

من جانبه توقع رئيس حزب العدل، وأمين سر لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب عبد المنعم إمام، أن يرفع صندوق النقد الدولي من حجم التمويل الإضافي المقدم لمصر من بين ٦-٧ مليارات دولار، على أن يتم صرف الشريحة قبل شهر رمضان المقبل لتحقيق استقرار في سوق الصرف محليًا، وتطبيق إصلاحات اقتصادية تسهم في تحقيق نمو مستدام.

أضاف "إمام"، أن الإصلاحات الاقتصادية قد تتضمن تطبيق نظام سعر صرف مرن للجنيه أمام العملات الأجنبية، وزيادة الدعم المقدم للفئات الأولى بالرعاية لتوفير حماية من تطبيق هذه الإصلاحات.

وكان صندوق النقد الدولي اتفق مع الحكومة ، على تعزيز الإنفاق الاجتماعي لحماية الفئات الفقيرة، لتوفير ظروف معيشية مناسبة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تضررت بشدة من ارتفاع الأسعار، وفقًا لبيان رسمي للصندوق.

وقال الصندوق ، في بيان مطلع فبراير الجاري، إنه اتفق مع مصر على عناصر السياسة الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مؤشر آخر على أن الاتفاق النهائي لزيادة قرض البلاد البالغ ثلاثة مليارات دولار على وشك الاكتمال.

وذكرت إيفانا فلادكوفا هولار رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي إلى مصر، في البيان السابق، إن الجانبين حققا "تقدما ممتازا" في المناقشات حول حزمة سياسات شاملة قد تبدأ معها مراجعات طال انتظارها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد.

لا صحة لاحتياطات إضافية

تقارير إعلامية أخرى تداولت نقيا لمصدر مصري مسؤول لما تم تداوله بشأن إجراء مباحثات مصرية مع صندوق النقد للحصول على دعم إضافي بسبب الحرب في قطاع غزة.

وقال المصدر إنه لا صحة لما تردد عن وجود مناقشات بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي لحصول القاهرة على احتياطات مالية إضافية بسبب الحرب على غزة.

وكان صندوق النقد الدولي أكد أن المحادثات مع مصر لتعزيز برنامج قرض صندوق النقد الدولي تحرز تقدما ممتازا، مشيرا إلى أن البلاد تحتاج إلى حزمة دعم شاملة للتعامل مع الضغوط التي يشكلها نزوح اللاجئين بسبب الحرب في غزة .

وقلص صندوق النقد الدولي في يناير توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ٢٠٢٤ إلى ٢,٩ في المائة، بانخفاض ٠,٥ نقطة مئوية عن توقعاته في أكتوبر بسبب الآثار الاقتصادية السلبية لحرب في غزة.

وانخفضت توقعات النمو في مصر لعام ٢٠٢٤ بنحو ٠,٦ نقطة مئوية إلى ثلاثة في المائة.

وقالت مديرة الصندوق كريستالينا جورجيفا في وقت سابق من الشهر الجاري، إن مصر كانت تجمع قبل الحرب نحو ٧٠٠ مليون دولار شهريا من رسوم عبور قناة السويس، وتخسر الآن مئات الملايين من الدولارات شهريا بسبب هجمات المسلحين الحوثيين على الشحن في البحر الأحمر.

وكانت مديرة صندوق النقد الدولي قالت إننا لم نتفق على مبلغ محدد لقرض مصر حتى الآن، موضحة أن المفاوضات بين الحكومة المصرية والصندوق مازالت جارية ، مضيفة أنه على الحكومة تحديد حجم الدين الذي تستطيع تحمله لتحديد المساحة المتبقية لديهم، مشيرة إلى أن الصندوق سيرفع قيمة القرض بشكل ملحوظ.

وذكرت أن الاتفاق مع مصر سيتيح لها دعما قويا من البنك الدولي وأوروبا ودول الخليج، أما المبلغ بالتحديد فسيتم الإعلان عنه بعد أن تنتهي المباحثات.

وقال الدكتور فخري الفقي، إن صندوق النقد الدولي حقق تقدمًا ممتازًا في محادثات القرض الخاص بمصر، وإنهاء المراجعة الأولى والثانية والاتفاق بالسياسات الشاملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، بخصوص تمويل إضافي لمصر، سيزيد عن الـ ٣ مليارات التي تم رصدها.

وأضاف : أعتقد أن سعر صرف الدولار في السوق الموازية سينخفض بشكل ملحوظ ، مشيراً إلى أنه «فور دخول هذه المليارات، وقيمة من النقد الأجنبي التي ستدافع عن الجنيه المصري.. وقيمة الـ ١٠ مليارات دولار تكفي لتلبية الاحتياجات وانخفاض الدولار وحل أزمة فجوة سعر الصرف».

المتحدثة باسم الصندوق : حققنا « تقدما ممتازا» حول حزمة سياسات شاملة و فريق الصندوق والسلطات المصرية توصلا إلى اتفاق بشأن العناصر الأساسية لبرنامج الاتفاق على مستوى الخبراء

ناصر ..

حقق ٨٩,١ مليار جنيه ارباحاً مقابل ٤٨,٥٨٨ مليار جنيه في العام الأسبق

البنك الأهلي المصري يفرد منفردا في سماء القطاع المصرفي بأرباح تاريخية خلال الـ٩ أشهر الأولي من ٢٠٢٣

كشفت القوائم المالية للبنك الأهلي المصري عن تحقيق البنك أرباح قبل الضرائب قدرها ٨٩,١٠٤ مليار جنيه عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ (خلال ٩ أشهر)، مقابل ٤٨,٥٨٨ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢.

واوضحت القوائم المالية عن تحقيقه صافي ربح بقيمة ٥٠,٠٠٩ مليار جنيه خلال الـ٩ اشهر الأولى من ٢٠٢٣، مقابل ٢٥,٢٦٥ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من ٢٠٢٢؛ وسجل صافي الدخل من العائد ١٢٦,٠٢٥ مليار جنيه، مقابل ٤٧,٦٦٦ مليار جنيه.

ووفقا للقوائم، بلغ عائد القروض والإيرادات المشابهة نحو ٤٣٥,١٣٣ مليار جنيه، وتكلفة الودائع والتكاليف المشابهة نحو ٣٠٩,١٠٨ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣.

وسجل صافي الدخل من الأتعاب والعمولات نحو ١٢,٩٤٣ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل ٤,٧٥٧ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢.

وكشفت القوائم المالية عن ارتفاع إجمالي أصوله إلى ٥,٠١٥ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل ٤,٣٧٠ تريليون جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢.

وارتفع حجم ودائع العملاء بالبنك إلى ٣,٥٨٣ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل ٣,٢٢١ تريليون جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢ ، فيما زادت محفظة القروض والتسهيلات إلى ٢,١٨٣ تريليون جنيه ، مقابل ١,٦٦٥ تريليون جنيه.

وسجل رأسمال البنك المدفوع نحو ٧٥ مليار جنيه بنهاية سبتمبر الماضي، مقابل ٥٠ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢ ، فيما ارتفعت حقوق الملكية إلى ٢٧٠,١٩٥ مليار جنيه ، مقابل ٢٢٣,٠٨١ مليار جنيه.

كما ارتفعت محفظة القروض المشتركة لتسجل ٣١٣,٢٧ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل ٢٤٢,٢٤٤ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢.

وارتفعت أرصدة بطاقات الائتمان لتسجل ١٥,٧١٨ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل ١٢,٠٣٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢.

وكشفت القوائم عن وصول الحسابات الجارية المدينة إلى ٨,٥٩٦ مليار جنيه بنهاية سبتمبر الماضي، مقابل ١٠,٩١٢ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢.

وكشفت القوائم عن ارتفاع قروض السيارات بالبنك لتسجل ٣,٧٢٨ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل ٣,٤٤٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢.

أوضحت أن محفظة التمويل العقاري بالبنك ارتفعت إلى ١٩,٧٢١ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل ١٧,١٩٦ مليار جنيه بنهاية ديسمبر الماضي.

وارتفعت التجزئة المصرفية بالبنك لتسجل ٢٧٦,٧٣٤ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل ٢٢٧,١٠٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢.

وارتفعت محفظة التمويل العقاري بالبنك الأهلي المصري إلى ١٩,٧٢١ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل ١٧,١٩٦ مليار جنيه بنهاية ديسمبر الماضي.

وكشفت القوائم المالية للبنك عن وصول الحسابات الجارية المدينة إلى ٨,٥٩٦ مليار جنيه بنهاية سبتمبر الماضي، مقابل ١٠,٩١٢ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢.

بمجالات التنمية الزراعية واستصلاح الأراضي بالمناطق التنموية الجديدة..

رئيس البنك الزراعي المصري يبحث مع رئيس جامعة الإسكندرية سبل تعزيز التعاون

التقى علاء فاروق رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، الدكتور عبد العزيز قنصوه، رئيس جامعة الإسكندرية لبحث سبل التعاون بين الجانبين في مجالات التنمية الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية واستصلاح الأراضي في المحافظات الحدودية والمناطق التنموية الجديدة.

جاء ذلك في إطار جهود البنك الزراعي المصري لتعزيز أوجه التعاون مع كافة الجهات والمؤسسات تنفيذاً لاستراتيجية البنك في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ودعم الاقتصاد الوطني

وجرى خلال اللقاء الذي استضافه المركز الرئيسي للبنك الزراعي المصري استئناف المناقشات والتأكيد على نتائج الإجتماع الأول الذي جمع الجانبين بمقر جامعة الاسكندرية، وذلك بحضور سامي عبد الصادق نائب رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، وعدد من قيادات ومسئولي البنك والجامعة.

وخلال اللقاء، أعرب علاء فاروق رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري عن حرص البنك على تعزيز أواصر العلاقات واستمرار أوجه التعاون مع كافة مؤسسات الدولة بما يمكن البنك من ممارسة دوره التنموي في خدمة كافة القطاعات الانتاجية خاصة في القطاع الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.وأشاد فاروق بمستوى العلاقات مع كافة الجامعات والمراكز البحثية للاستفادة من الخبرات الأكاديمية لتلك الجهات في تحقيق التنمية الزراعية، مؤكدا أن جامعة الاسكندرية تعد واحدة من أعرق الجامعات في العالم ومنارة علمية تزخر بخبرات أكاديمية كبيرة في مختلف المجالات.

وأشار إلى أن اللقاءات المتتالية مع رئيس جامعة الإسكندرية الهدف منها خلق فرص جديدة للتعاون بين البنك والجامعة لتحقيق أقصى استفادة من الشراكة التي تدمج بين الخبرات الأكاديمية للجامعة والفرص التمويلية التي يتيحها البنك وفتح آفاق جديدة للإستثمار وتحفيز الإنتاج في المناطق التنموية الجديدة، فضلا عن مساهمة البنك في دعم وتمويل المبادرات والمشروعات القومية لدعم الإنتاج الزراعي ، تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية ،لتحقيق التنمية الشاملة وتعظيم الإستفادة من القطاع الزراعي وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني .

وأكد فاروق أن البنك الزراعي المصري يستهدف أيضا التعاون مع جامعة الإسكندرية في تعزيز الشمول المالي ونشر الثقافة المالية لجميع فئات الجامعة، وتحفيز ريادة الأعمال بين أوساط الطلاب، وتشجيعهم لإطلاق مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة في مجالات الزراعة والتصنيع الزراعي والإبتكار الرقمي والتكنولوجي، تفعيلا لدوره في تنمية قدرات الشباب وإتاحة الفرص التمويلية لهم بما يسهم في توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة في محيط مجتمعاتهم.

وخلال اللقاء، أكد الدكتور عبد العزيز قنصوه أن اللقاء يأتي بغية تعزيز التعاون بين نتائج البحوث العلمية التي تنتجها جامعة الإسكندرية في مجالات التنمية الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية واستصلاح الأراضي، والاستفادة القصوى من الفرص التمويلية التي يتيحها البنك وفتح آفاق جديدة للإستثمار وتحفيز الإنتاج في المناطق التنموية الجديدة، وأكد على أهمية التكامل والتعاون بين الجامعة والبنك الزراعي المصري والتي تساعد على توفير منتج محلي قادر على المنافسة في الأسواق العالمية، مشيراً أن الجامعة حريصة أيضا على تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتطوير مهارات الطلاب في هذا المجال، حيث انشأت عدد من مركز الابتكار وريادة الاعمال والمراكز الجامعية للتطوير المهني بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وعدلت برامجها الدراسية وطورتها لتشمل مقررات خاصة بريادة الأعمال، وتعزيز الروح الريادية والابتكارية بين الطلاب، وذلك بهدف تنمية مهارات الطلاب في مجال ريادة الأعمال وتمكينهم من تحويل أفكارهم ومشاريعهم إلى مشاريع حقيقية تسهم في تنمية الاقتصاد المحلي وخلق فرص العمل.

تماشيا مع دوره المجتمعي الرائد وحرصه على إحياء الإرث الثقافي المصري..

البنك التجاري الدولي -مصر CIB راعي رسمي لـ "مئوية أم كلثوم" بالمتحف المصري الكبير لإحياء الإرث الثقافي المصري

شارك البنك التجاري الدولي-مصر CIB، كراعي رسمي لمئوية "أم كلثوم"، في حدث غنائي اسطوري بالمتحف المصري الكبير تحت شعار "١٠٠ سنة من الإبداع"، نظمته شركة CMR تحت رعاية وزارة السياحة والآثار، للاحتفال بمرور ١٠٠ عام على إقامة أول حفل لكوكب الشرق.

يعكس ذلك الدور المُجتمعي الرائد للبنك، ودعمه المُستمر للفنون وحرصه على إحياء الارث الثقافي المصري، والمُساهمة في الترويج للقطاعات المختلفة ذات الفرص التنموية الواعدة وفي مقدمتها قطاع السياحة، وهو ما يدفع بدوره نمو الاقتصاد القومي، ويتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠. ويُعد البنك التجاري الدولي أحد أكثر المؤسسات اهتمامًا بالثقافة والفنون ودعم القيم الإبداعية.

شارك في تلك الأمسية لفيف من رواد قطاع الفن والثقافة والترفيه في مصر، وقام بإحيائه كوكبة من ألمع نجوم الوطن العربي، احتفاءًا وتكريمًا للمسيرة الفنية العريقة لأحد أهم أساطير الفن المصري وسيدة الغناء العربي "أم كلثوم".

يُساهم الحدث في تشجيع الحركة الفنية وتعزيز مكانة مصر المرموقة كمركز للفنون على مستوى العالم، وتخليد ونشر تراثها الموسيقى عبر الأجيال، باعتباره جزءًا أصيلا من تاريخ مصر الثقافي والحضاري.

وفي هذا السياق، عبّر أحمد عبيد، المدير التنفيذي لشركة CMR، عن سعادته وفخره بمشاركة البنك التجاري الدولي-مصر BIC باعتباره البنك الرسمي للحدث، موجهًا إليه الشكر والتقدير على دعمه ورعايته المُستمرة لمُبادرات إحياء التراث الثقافي والفني بمصر.

وأضاف "عبيد" أن شركة CMR تسعى دائمًا إلى تعزيز والحفاظ على المشهد الثقافي في مصر من خلال العروض والحفلات الموسيقية والترفيهية التي ترقى لمنزلة مصر المرموقة على مستوى العالم.

وفي السياق ذاته، أشار عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك التجاري الدولي-مصر BIC، إلى حرص البنك على رعاية هذا الحدث الهام بهدف النهوض بالثقافة والإبداع، وهو ما يتماشى مع استراتيجية البنك التي تهدف دائمًا لدعم المجالات الثقافية الملهمة التي تليق بتاريخ مصر العريق المنشود له في الفن والثقافة، مما يدفع بدوره مكانة مصر الثقافية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

عقب 5 سنوات من انطلاق مبادرة «رواد النيل» التابعة للبنك المركزي

المصرف المتحد يقدم حصاد مراكز سلاسل القيمة ويوفر ١٠٩١٠ خدمة غير مالية لأكثر من ٣٠٢١ رائد أعمال

كشف أحدث تقرير أصدره المصرف المتحد، حول حصاد مبادرة "رواد النيل" التي أطلقها البنك المركزي المصري ٢٠١٩، نجاحه في تحقيق عدة إنجازات في مجال دعم ريادة الأعمال وأصحاب المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع جامعة النيل الأهلية وعدد من الجهات والبنوك.

وشارك المصرف المتحد ضمن مبادرة رواد النيل في برنامجين، هما برنامج مراكز خدمات تطوير الأعمال لتقديم الخدمات غير المالية والاستشارية لرواد الأعمال والشباب وأصحاب الأفكار والمشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وبرنامج تنمية سلاسل القيمة في مجالي المنسوجات وصناعة الأثاث.

وعلى مدار خمس سنوات، قام المصرف المتحد بجهود استثنائية لدعم رواد الأعمال، حيث وصل عدد الخدمات الاستشارية غيرا المالية التي وفرها البنك لأصحاب المشروعات لأكثر من ١٠٩١٠ خدمة استفاد منها أكثر من ٣٠٢١ رائد أعمال وشركة، تضمنت العديد من الخدمات منها بلورة الأفكار والمساعدة في إعداد دراسات الجدوى وتجهيز الملفات الائتمانية والحصول على التراخيص، وأيضًا دعم التحول الرقمي للشركات القائمة.

كما قدم المصرف المتحد، كامل الدعم والتمويل البنكي لعدد ٤٧٧ رائد أعمال من أصحاب المشروعات الصغيرة، وذلك من خلال ٣ مراكز لخدمات تطوير الأعمال في محافظات المنيا والدقهلية والجيزة، فضلًا عن منافذ بت ٦٨ فرعا منتشرة جميع أنحاء الجمهورية لخدمة رواد الأعمال والشركات الناشئة والصغيرة ودعمه بنكيا وتقنيا وتأهيله للقيام بدور الاقتصادي والاجتماعي الحيوي لرفع معدلات التنمية الشاملة وفقا لرؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠.

وأطلق المصرف المتحد، برنامج تطوير قطاع المنسوجات للملابس الجاهزة في إطار مبادرة رواد النيل، ويهدف البرنامج لرفع كفاءة الشركات العاملة بالقطاع وزيادة القدرة على التصدير والتواجد على المنصات الإلكترونية المحلية والدولية مع العمل على رفع كفاءة الشركات في إدارة ومراقبة الجودة والتحكم في التكاليف وتحسين نظم التقارير لخطوط الإنتاج، ومن خلال البرنامج فقد تم تدريب ٣٩٠ شخص بعدد ٢٤ شركة، كما تم التركيز على الشركات الناشئة والأفكار الإبداعية للمصريين خاصة الشباب.

وسبقها برنامج متخصص لتوطين صناعة الأثاث وتحسين كفائه الإنتاج والجودة ورفع تنافسيته في الأسواق المحلية والعالمية ٣٣ شركة مصرية، واستمر البرنامج لمدة ١٠ شهور، وتستهدف زيادة حجم المبيعات حيث بلغت قيمها أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه.

وقال أشرف القاضي رئيس المصرف المتحد، إن البنك حريص على دعم النهوض بقطاع ريادة الأعمال والشركات الناشئة المصرية وتمكين الشباب، من خلال تقديم الدعم المصرفي وغير المصرفي الكامل لهم لتعظيم دور هذا القطاع الواعد في خدمة الاقتصاد القومي وزيادة معدلات التنمية الشاملة.

وذكر "القاضي"، أن البنك يوفر العديد من الخدمات لمشروعات ريادة الأعمال والشركات الناشئة والصغيرة مثل خدمات تيسير عمليات استخراج التراخيص للمشروعات للمساهمة دمج الاقتصاد غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمية وخدمات التشبيك بين رواد الأعمال والشركات الناشئة وسلاسل الإمداد والمستثمرين وأيضًا التيسير لحصول رواد الأعمال على التمويل البنكي اللازم والمناسب لأنشطة مشروعاته، وذلك بهدف تنمية قدرات هذه المشروعات وضمان عملية التطوير المستدام لها الأمر الذي ينعكس على معدلات النجاح وبالتالي يخدم الاقتصاد الكلي للدولة المصرية..

وأشارت نيفين كشميري نائب العضو المنتدب لقطاعات الأعمال، أن المصرف المتحد قام من خلال برنامج تنمية سلاسله القيمة، بدعم أكثر من ٤٣٨ شركة، حصلت منها ٥٧ شركة على برامج لدعم للتحول الرقمي، كما وفرت برامج تدريبية لنحو ٨٣١ رائد أعمال وأصحاب مشروعات.

وقالت: "ساهم تلك الجهود التي قام بها المصرف المتحد في زيادة مبيعات الشركات المستفيدة بنحو ٢٩٠ مليون جنيه، فضلا عن توفير مليون جنيه من التكلفة. كذلك إطلاق ٢٥ موقع إلكتروني و٢٥ تطبيق، بالإضافة إلى عقد ٥ صفقات تصديرية. وتطوير ١٠ ملفات تعريفية للشركات».

وأوضحت "كشميري": "هذا واستفاد من البرنامج ٣٣ شركة في مجال صناعة الأثاث و٢٤ شركة في مجال صناعة المنسوجات، وتعاون في تنفذها مع كل من غرفة صناعة الملابس والمفروشات والمجلس التصديري لصناعة الأثاث وعدد من الجهات الأخرى الدولية والمحلية».

وأضافت "كشميري"، أن حضانات الأعمال الموجودة بـ٣ مراكز "رواد النيل" المصرف المتحد، و٦٨ منفذ داخل فروع المصرف المتحد المنتشرة بجميع أنحاء الجمهورية تستهدف تقدم مجموعة من البرامج المصممة خصيصا لدعم وتطوير وإنجاح الشركات الناشئة، وذلك عن طريق تزويدهم بالخدمات الفنية والتقنية لمساندهم في تطبيق أفضل الممارسات العالمية والأسس العلمية لدعم هذه المشروعات.

وأشارت إلى المشاركة في العديد من الحملات الإعلامية والتوعوية إلى أطلقها المصرف المتحد تحت شعار "انطلق معنا" بالتوازي مع المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" التي تهدف إلى تطوير الإنسان المصري وتأهيله للمستقبل.

أشرف القاضي : المصرف المتحد دعم أكثر من 477 شركة صغيرة

نيفين كشميري : 3 مراكز "راود النيل" و68 فرعا للمصرف شريك استراتيجي للعديد من قصص نحاج رواد الأعمال

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار و التمويل البريطانية يستحوذون على حصة الحكومة بشركة "تمويلي" مقابل ٢٠,٥ مليون دولار

أعلن البنـك الأوروبي لإعـادة الإعمار والتنميـة، موافقة مجلس إدارته على عملية الاستحواذ على حصة الحكومة في شـركة تمويلي للتمويل متناهـي الصغر بقيمة ٢٠,٥ مليـون دولار، تبلغ نسـبتها ٢٧٪ من رأس مال الشـركة وحقـوق الملكيـة، ويمثل اسـتثمار البنك جـزءً من حزمة اسـتثمارية شـاملة إلى جانـب SPE Capital، وتنمية كابيتـال، ومؤسسـة التمويل البريطانيـة BII، وذلك في إطـار الجهود الحكومية لتمكين القطـاع الخاص وتحفيز إستثماراته وزيادة مشاركته في جهود التنمية تماشيًا مع وثيقة سياسـة ملكية الدولة، وفي إطار الجهود التي تقوم بها وزارة التعاون الدولي، لتعزيز الشـراكات بين شركاء التنمية والقطاع الخاص.

بحضور وزراء التخطيط والتموين والبترول المصريين..

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) توقع خطاب نوايا مع بنك مصر بقيمة ٣٠ مليون دولار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وقعت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)، عضـو مجموعـة البنـك الإسـلامي للتنميـة (IsDB) ، خطـاب نوايا مع بنك مصر لتقديم خط تمويل بقيمة ٣٠ مليون دولار لتمويل مشـروعات القطـاع الخاص فـي مصر ودعم المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة، وذلك على هامـش حفل أقيم في عاصمـة جمهورية مصر العربية "القاهرة" بحضور كل من الدكتورة هالة السـعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ومحافـظ مصر لدى البنك الإسـلامي للتنمية، والدكتـور علـي المصيلحـي، وزيـر التمويـن والتجـارة الداخلية، والمهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية.

وقـام بالتوقيـع المهندس هانـي سـالم سـنبل، الرئيس التنفيذي بالأنابة للمؤسـسـة الإسلامية لتنميـة القطاع الخاص، ومحمد الاتربي، رئيس مجلس ادارة بنك مصر.

وتعليقـا على هذا التوقيع، قـال المهندس هاني سـالم سنبل: "يعد بنك مصر عميلا مميزا لدى المؤسـسـة الإسـلامية لتنمية القطاع الخاص، حيث سـبق التعاون بيننا في عـام ٢٠١٧، من خلال تقديم خط تمويـل بقيمة ٢٥ مليون دولار لمدة ٥ سـنوات، اما خـط التمويل الجديد الذي نص عليـه خطاب النوايا الموقع بيننا فهو يحقق أهداف المؤسسـة فـي مصر من خـلال زيادة تمويل مشـروعات القطاع الخاص والمشروعات الصغيـرة والمتوسـطة وخلق المزيـد من فرص العمل لدى الشباب والمرأة فى مصر".

والجديـر بالذكر أن المؤسسـة منذ تأسيسـها قامت بتقديم تمويـلات لمصر بلغت ٣١٥ مليون دولار كتمويـلات لشـركات القطـاع الخاص وخطوط تمويل للبنوك بالإضافة إلى الاسـتثمار المباشر فى الشركات، وساهمت هذه التمويلات في تطويـر وزيـادة حجم النمـو وخلق فرص العمل لعدد من شركات القطاع الخاص العاملة في عـدد من القطاعات أبرزهـا الطاقة والغذاء والصناعة.

مـن جانبه، أكد محمد الاتربـي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، أن هذا التوقيع يعد اسـتكمالا للتعاون المسـتمر مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطـاع الخاص فـي تمويل شـركات القطاع الخـاص والمشـروعات الصغيرة والمتوسـطة، موضحـا أن هـذا التعـاون هـو خطـوة في إطـار اسـتراتيجية بنك مصر لدعم ومسـاندة المشـروعات باختلاف أحجامهـا، والذي يوليه البنك أهمية كبرى من خلال توفير كافة الخدمات المالية وغير المالية بما يلبي احتياجات عملاء هذا القطاع وذلك للنهوض به بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد القومي من خلال تحسـين مؤشرات الاقتصـاد وزيادة معـدلات التنمية الاقتصادية وتشـجيع المنتـج المحلـي وخفـض فاتـورة الاستيراد"، هذا ويحرص بنك مصر دائما على الدخول في العديد من المبادرات والبروتوكولات التـي تهدف إلـى التوسـع في تمويـل قطاع المشـروعات، إيمانا منه بأن تلك المشروعات هي قاطرة النمو الاقتصادي وركيزته.

بنك القاهرة يحصل على قرض من البنك الأوروبى بـ٥٠ مليون دولار لإعادة إقراضها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم رائدات الأعمال

حزمة التمويل تشمل تقديم المشورة وفرصاً لبناء القدرات بالشركات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء

حصل بنك القاهرة علـي حزمة تمويل بقيمة ٥٠ مليـون دولار أمريكي من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتوسـيع نطاق دعم المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة ومتناهية الصغـر في مصـر، وسـيتم تخصيص ١٠ مليون دولار أمريكي منها لرائدات الأعمال.

يسـهم التمويـل فـي زيادة فـرص حصول المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة ومتناهية الصغـر علـى التمويـل اللازم فـي مصر، وتوسيع نطاق وصولها إلى عملاء جدد بكافة أنحاء الجمهورية.

وفي إطار برنامج دعم سيدات الأعمال التابع للبنـك الأوروبي لإعـادة الإعمـار والتنمية، سـيخصص بنك القاهـرة نحـو ١٠ مليون دولار أمريكي للمشـروعات المملوكة للنسـاء أو تلـك التي تديرها النسـاء، بهدف تخفيف فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تقودها النساء وتعزيز قدرتها التنافسية.

كمـا سـيتم اسـتكمال قـرض برنامج دعم سـيدات الأعمال بحزمة برامج للدعم الفني يمولهـا البنـك الأوروبـي لإعـادة الإعمـار والتنمية لتطوير القدرات الإدارية والتسويقية للمستفيدين من القرض. وسيشمل هذا الدعم الفنـي أيضًا تقديم خدمات استشـارية لبنك القاهرة للمسـاعدة في تلبية احتياجات قطاع المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة ومتناهية الصغر و المشـروعات التي تقودها النساء ، وتسـهيل حصولهم علي التمويل اللازم.

تم توقيـع الاتفاقيـة بالمقر الرئيسـي للبنك الأوروبـي لإعادة الإعمـار والتنمية بحضور يورغـن ريجترينك، النائب الأول لرئيس البنك الأوروبي لإعـادة الإعمـار والتنمية، وطارق فايد، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة.

ومن جهته، أعـرب طارق فايد، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيـذي لبنك القاهرة عن إعتزازه بالشراكة الإسـتراتيجية مع "البنك الأوروبـي لإعـادة الإعمار والتنميـة" والتي تعكس ثقـة المؤسـسـات الماليـة الدولية فى المؤشـرات الماليـة والرؤية المسـتقبلية لبنك القاهرة.

وتابـع فايد أن بنـك القاهرة يولـي إهتماماً بالغاً بدعم رواد الأعمال والمشروعات متناهية الصغـر وبصفـة خاصـة رائـدات الأعمال لتمكين المرأة على كافة المسـتويات لا سـيما فى مجـال التمكين الإقتصـادى بما يتوافق مع رؤيـة وتوجهات الدولة لدعم المرأة تحقيقا لأهداف الشمول المالى، مشيراً إلى أن التمويل يأتى لدعم المشـروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر، وسيتم تخصيص ١٠ مليون دولار أمريكي منها لرائدات الأعمال.

يسـهم التمويـل فـي زيادة فـرص حصول المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة ومتناهية الصغـر علـى التمويـل اللازم فـي مصر، وتوسيع نطاق وصولها إلى عملاء جدد بكافة أنحاء الجمهورية.

وفي إطار برنامج دعم سيدات الأعمال التابع للبنـك الأوروبي لإعـادة الإعمـار والتنمية، سـيخصص بنك القاهـرة نحـو ١٠ مليون دولار أمريكي للمشـروعات المملوكة للنسـاء أو تلـك التي تديرها النسـاء، بهدف تخفيف فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تقودها النساء وتعزيز قدرتها التنافسية.

كمـا سـيتم اسـتكمال قـرض برنامج دعم سـيدات الأعمال بحزمة برامج للدعم الفني يمولهـا البنـك الأوروبـي لإعـادة الإعمـار والتنمية لتطوير القدرات الإدارية والتسويقية للمستفيدين من القرض. وسيشمل هذا الدعم الفنـي أيضًا تقديم خدمات استشـارية لبنك القاهرة للمسـاعدة في تلبية احتياجات قطاع المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة ومتناهية الصغر و المشـروعات التي تقودها النساء ، وتسـهيل حصولهم علي التمويل اللازم.

تم توقيـع الاتفاقيـة بالمقر الرئيسـي للبنك الأوروبـي لإعادة الإعمـار والتنمية بحضور يورغـن ريجترينك، النائب الأول لرئيس البنك الأوروبي لإعـادة الإعمـار والتنمية، وطارق فايد، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة.

ومن جهته، أعـرب طارق فايد، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيـذي لبنك القاهرة عن إعتزازه بالشراكة الإسـتراتيجية مع "البنك الأوروبـي لإعـادة الإعمار والتنميـة" والتي تعكس ثقـة المؤسـسـات الماليـة الدولية فى المؤشـرات الماليـة والرؤية المسـتقبلية لبنك القاهرة.

وتابـع فايد أن بنـك القاهرة يولـي إهتماماً بالغاً بدعم رواد الأعمال والمشروعات متناهية الصغـر وبصفـة خاصـة رائـدات الأعمال لتمكين المرأة على كافة المسـتويات لا سـيما فى مجـال التمكين الإقتصـادى بما يتوافق مع رؤيـة وتوجهات الدولة لدعم المرأة تحقيقا لأهداف الشمول المالى، مشيراً إلى أن التمويل يأتى لدعم المشـروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر، وسيتم تخصيص ١٠ مليون دولار أمريكي منها لرائدات الأعمال.

يسـهم التمويـل فـي زيادة فـرص حصول المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة ومتناهية الصغـر علـى التمويـل اللازم فـي مصر، وتوسيع نطاق وصولها إلى عملاء جدد بكافة أنحاء الجمهورية.

وفي إطار برنامج دعم سيدات الأعمال التابع للبنـك الأوروبي لإعـادة الإعمـار والتنمية، سـيخصص بنك القاهـرة نحـو ١٠ مليون دولار أمريكي للمشـروعات المملوكة للنسـاء أو تلـك التي تديرها النسـاء، بهدف تخفيف فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تقودها النساء وتعزيز قدرتها التنافسية.

كمـا سـيتم اسـتكمال قـرض برنامج دعم سـيدات الأعمال بحزمة برامج للدعم الفني يمولهـا البنـك الأوروبـي لإعـادة الإعمـار والتنمية لتطوير القدرات الإدارية والتسويقية للمستفيدين من القرض. وسيشمل هذا الدعم الفنـي أيضًا تقديم خدمات استشـارية لبنك القاهرة للمسـاعدة في تلبية احتياجات قطاع المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة ومتناهية الصغر و المشـروعات التي تقودها النساء ، وتسـهيل حصولهم علي التمويل اللازم.

تم توقيـع الاتفاقيـة بالمقر الرئيسـي للبنك الأوروبـي لإعادة الإعمـار والتنمية بحضور يورغـن ريجترينك، النائب الأول لرئيس البنك الأوروبي لإعـادة الإعمـار والتنمية، وطارق فايد، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة.

ومن جهته، أعـرب طارق فايد، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيـذي لبنك القاهرة عن إعتزازه بالشراكة الإسـتراتيجية مع "البنك الأوروبـي لإعـادة الإعمار والتنميـة" والتي تعكس ثقـة المؤسـسـات الماليـة الدولية فى المؤشـرات الماليـة والرؤية المسـتقبلية لبنك القاهرة.

وتابـع فايد أن بنـك القاهرة يولـي إهتماماً بالغاً بدعم رواد الأعمال والمشروعات متناهية الصغـر وبصفـة خاصـة رائـدات الأعمال لتمكين المرأة على كافة المسـتويات لا سـيما فى مجـال التمكين الإقتصـادى بما يتوافق مع رؤيـة وتوجهات الدولة لدعم المرأة تحقيقا لأهداف الشمول المالى، مشيراً إلى أن التمويل يأتى لدعم المشـروعات الصغيرة والمتوسطة

«بريكس» يبدأ خطوات حصار الدولار

موسكو تستضيف اجتماعات وزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية لدول بريكس الثلاثاء المقبل .. و القضايا المتعلقة بآليات مبادلة العملات و أسعار الصرف و توظيف الاحتياطيات النقدية لدول التجمع علي رأس المناقشات

تسـتضيف العاصمة الروسـية موسـكو في السـابع والعشـرين من الشـهر الجاري اجتماعات وزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية فى تجمع البريكس .

وخـلال اجتماعات تمهيدية لنـواب وزراء المالية و نواب محافظـي البنـوك المركزية لدول تجمـع البريكس فى موسـكو بنظام الدوائر التليفزيونية المغلقة ، قال ايفان شيبيسـكوف نائب وزيـر المالية الروسـي و فلاديمير شيستوخين النائب الأول لمحافظ البنك المركزي الروسي إن موسكو وهى تتولى رئاسة تجمع " بريكس " حاليا تعول بصورة كبيرة على اهمية المسـارات المالية لتجمع البريكس بما يحقق التكامل المنسـق و المحقق لمصلحة دول التجمـع و العمل بصورة موحدة و تحقيق التعاون فـى مجالات الجمـارك و منـع الازدواج الضريبي فى المعامـلات التجارية لدول التجمع و تمويل مشـروعات البنية التحتية .

و سـيتم التركيز فى اجتماعات وزراء مالية و محافظي البنـوك المركزية للـدول الاعضاء فـى تجمع " بريكس " المقررة نهاية الشـهر الجاري علـى القضايا المتعلقة باليـات مبادلة العملات و اسـعار الصـرف و توظيف الاحتياطيـات النقدية لدول التجمع بصـورة مثلى ، و بالإضافة الى ذلك تعزيز نظم الأمان الرقمي للحسـابات المصرفية وو تعاملات المؤسسات المالية و البورصات .

و تشير التقارير الصادرة عن الحكومة الروسية الى ان التعامل بالدولار الأمريكي كان يتم على نسـبة ٨٠ ٪ من كافة تعاملات روسيا التجارية مع العالم الخارجي وذلك حتى بدء العام ٢٠٢٢ ، الا انه بفضل سياسات المقايضة التجاريـة و التعامل بالعملات المحلية بين دول بريكس و العقوبـات التجارية المفروضة من قبل الغرب و الولايات المتحدة على روسـيا بسبب الصراع فى اوكرانيا هبطت نسـبة المكون الدولارى فى معاملات روسـيا الخارجية بنهاية العام ٢٠٢٣ بنسـبة ٦٧ ٪ عنها فى فبراير ٢٠٢٢ عندا نشـبت الحرب الروسية مع اوكرانيا ، وفى الوقت الراهن لا يتعدى المكون الدولارى فى معاملات روسـيا التجاريـة الخارجيـة نسـبة ١٣ ٪ ، وفـى المقابل زاد مكون اليوان الصينى فى صفقات التجارة الروسـية مع الصـين من ٣ ٪ فى العـام ٢٠٢٢ الى ٣٤ ٪ فى الوقت الراهن وهى التجربة التى دفع نجاحها فى تجارة روسيا الخارجيـة الى تقديم ٣٤ بلدا ناميا فـى العالم لطلبات انضمـام الى تكتل بريكس الذى تعد روسـيا و الهند و الصين و البرازيل و جنوب افريقيا اباه المؤسسين .

في مواجهة الدولار

وبحسـب خبراء ، فإنه يبدو أن فكرة سـيطرة الدولار على حركة التجارة العالمية وكذلك لكونه مكون أساسـي في سلة عملات دول العالم تصطدم بمساعي دول تجمع البريكس للحد من هيمنة الدولار على حركة التجارة فيما بـين دول التجمع، ولكي نتعرف أكثر على تغلغل الدولار وسـيطرته على مجريات الأمـور الاقتصادية عالميًا فإنه يجب النظر إلى أن الدولار يمثل ما بين ٧٥ إلى ٨٠ ٪ من التعاملات المالية العالمية كما يمثل الدولار نحو ٦٠٪ من عملات الاحتياطيات الدولية، اضف إلى ذلك فإن الدولار هو العملة العالمية الوحيدة التي تستوعب معاملات مالية ضخمة فـي قطاع الطاقة وتداولا النفـط بما يصل إلى ١٠٠ مليون برميل من النفط بخلاف السلع الأخرى، ومن هنا تسعى دول تجمع البريكس منذ أكثر من ١٠ سنوات للحد من هذه الهيمنة للعملة الأمريكية على تعاملاتها .

و تتكـون بريكـس من ٥ دول أساسـية هـي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا والكلمة مأخوذة مـن أول حرف لهذه الـدول، وتأسسـت المجموعة عام ٢٠٠٦، أثنـاء منتدى بطرسـبورج الاقتصـادي، وتمثل "بريكـس" بتركيبتها الراهنة ٤٢ ٪ من سـكان الأرض وربـع الاقتصاد العالمي وبالتالي هـي قوة اقتصادية لا يسـتهان بها، وفق تقديـرات عدد من المراكـز البحثية الاقتصاديـة الدوليـة، كما قـرر "التجمـع" فى دورته المنعقدة ١٥ أول سـبتمبر ٢٠٢٣ فى جوهانسبرج ضم كل مـن مصر والمملكـة العربية السـعودية والإمارات العربية المتحدة وإثيوبيـا وإيران، لتصبح أعضاء كاملة العضوية منذ يناير ٢٠٢٤.

تتشـارك مجموعـة البريكس التي تضم قـوى متباينة الحجم الاقتصادي والنظام السياسـي في هدف واحد وهو الحد من سـيطرة الـدولار على حركـة التجارة، وكذلـك إيجـاد بدائل لنظام عالمي يهيمـن عليه الدولار والقوى الغربية وهنا فكـرة التخلص من هيمنة الدولار تصطدم بأزمة التوصل إلـى اتفاق بين الدول الأعضاء في التجمع بهدف اصدار عملـة موحدة لدول التجمع، يمكـن الاعتماد عليها كعملة لحركة التجارة أو الاعتماد على العملات المحلية للـدول الأعضاء، فالبرازيل تدعم فكرة إنشاء عملة موحدة بين دول "بريكس"، حيث شدد لـولا دا سـيلفا رئيس البرازيل، على أن تدشـين عملة هـي خطوة لا تهـدف إلى تحدي التكتـلات العالمية، أو الولايات المتحدة الأمريكية، وقال إن المجموعة لا ترفض الدولار الأميركي، وإنما تسعى لإتمام التبادل التجاري بـين أعضائها بالعمـلات المحلية في بعـض الأحيان، تصريحـات الرئيس البرازيلي تتفـق إلى حد كبير مع تأكيدات مستمرة من الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، علـى رغبـة دول البريكس في الاعتمـاد على العملات المحليـة في التبادلات التجارية، وقـال "بوتين" "هدف التخلص من الدولار بلا رجعة في علاقاتنا الاقتصادية يكتسب قوة دافعة».

مؤخـرًا دعـا الرئيس البرازيلـي لولا دا سـيلفا دول البريكس إلى إنشـاء عملة مشتركة للتجارة والاستثمار فيما بينها، كوسـيلة للحد من تعرضها لتقلبات أسعار صـرف الدولار، بحسـب وكالة رويتـرز، وهذه الدعوة قابلها ترحيب من روسـيا التي كشـفت من جانبها أن دول مجموعـة "بريكـس" تبحث إطـلاق منصات دفع موحـدة للدول الأعضاء وفق ما أعلنـه وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف.

وقـال "لافـروف" ، إن هناك توجيهًا من رؤسـاء الدول الأعضاء فـي "بريكس" صدر في قمـة العام الماضي للبنوك المركزيـة ووزارات المالية بأن تقـدم حتى القمة المقبلة في روسـيا توصيات تخص وسائل الدفع البديلة لأنظمة الدفع الغربية .

وأضـاف أن البرازيـل تدعـم وتروج بنشـاط لإطلاق أنظمة الدفـع البديلة وعملة موحدة لمجموعة "بريكس"، مضيفًا أن مسـألة إطلاق عملة موحدة للمجموعة لديها آفـاق ضئيلة في الوقت الراهن، لكنه شـدد على وجود توجيهات من قـادة "بريكس" في المرحلة الحالية للنظر في مسألة إطلاق منصات دفع موحدة.

هـذه الدعوة التي لاقت ترحيـب من جنوب أفريقيا ولم تعلـق حتى الآن الصين ولا الهنـد، وحتى هذه اللحظة لـم تظهر بـوادر تحركات علـى أرض الواقع بشـأن العملـة الموحـدة أو منصة الدفع المرتقبة التي كشـف عنهـا روسـيا، إلا أن اقتصاديون أشـاروا إلى بعض الصعوبـات التـي يجب التغلـب عليها نظـرا للفوارق الاقتصاديـة والسياسـية والجغرافيـة بـين البرازيل وروسـيا والهند والصين وجنـوب أفريقيا، إضافة إلى الدول المنضمة حديثًا مطلع ٢٠٢٤.

أجهزة المنافسة

وعلي مدار يومي الأربعاء والخميس الماضيين ، انطلقت تحـت رعايـة رئيس مجلس الـوزراء؛ أعمال ملتقى رؤساء ومسئولي أجهزة المنافسـة والخبراء في الدول أعضاء مجموعة البريكس BRICS، وذلك لمناقشـة سلاسـل إمداد الغذاء العالمية، وكيفية تطبيق سياسات المنافسـة والعمـل على إيجـاد حلول أكثر اسـتدامة وتنافسية لتنظيم تجارة الحبوب العالمية.

ويعـد هـذا الملتقى الأول مـن نوعه الذي تسـتضيفه مصر بعد انضمامها رسـميًا إلـى مجموعة البريكس مطلـع العـام الجاري. ويهـدف لوضع اليـات جديدة لمعالجة التشـوهات التي يعاني منها السوق العالمي في تجارة الحبوب ومواجهة الممارسات الاحتكارية في هذا الشـأن بما يؤمّن تلبية احتياجات الدول من هذه السلع الاستراتيجية بانتظام واطراد وبأسعار تنافسية تتوافق مع إمكانيات المستهلكين وقدراتهم حول العالم وتخفيف الأعباء المالية عليهم.

وخـلال كلمتـه الافتتاحية؛ رحـب الدكتـور محمود ممتاز -رئيس جهاز حماية المنافسـة ومنع الممارسـات الاحتكاريـة المصري- بجميع المشـاركين مـن ممثلي أجهزة المنافسـة بـدول مجموعة البريكـس والخبراء الدوليين، معربًا عن خالص امتنانه وسعادته لإقامة هذا الملتقـى في جمهورية مصر العربيـة التي انضمت إلى مجموعة البريكس بشـكل رسـمي مطلع العام الجاري مما يسـهم في دعم وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال سياسـات المنافسـة ومكافحة الممارسـات الأحتكارية .

وقال الدكتور محمود ممتاز: إن سلاسـل إمداد الغذاء بشـكل عام وتجارة الحبوب بشـكل خاص تلعب دورًا محوريًا في ضمان الأمن الغذائي لليارات الأشـخاص حول العالم، وتؤثر فيها العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعيـة والبيئيـة مما يجعلـه موضوعًا ذو أهمية لواضعي السياسـات خاصة وأن هذا السـوق يشهد العديد مـن التقلبـات والتحديـات والاضطرابات في سلاسل التوريد كما يسيطر عدد من اللاعبين الرئيسيين علـى تجارة الحبوب حول العالم، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة المخاوف بشأن المنافسة والتسعير واستقرار ذلك السوق ويؤدي في بعض الأحيان لتشوهات تضر به.

ومـن جانبـه؛ قال انـدري تسـيجانوف -نائب رئيس الهيئة الفيدرالية لمكافحة الأحتكار بروسـيا- إن مصر أحد الشـركاء التجاريين الرئيسيين لروسيا، وإن جهاز حماية المنافسـة المصـري أحد أكثر أجهزة المنافسـة نشـاطا، ولدينا تعاون مشـترك سـواء على المستوى الثنائـي أو في المواقـع الدولية المختلفـة، مؤكدًا على أهمية ذلك الملتقى في تبادل الخبرات والمعلومات خاصة فـي القضايا الاسـتراتيجية والأسـواق ذات الأهمية الاجتماعية كسلاسل إمداد الغذاء العالمية.

أمـا أليكـس إيفانوف -مدير مركز قانون وسياسـات المنافسـة بمجموعة البريكس- فقـال إن انضمام دول جديـدة إلى مجموعة البريكـس يفتح نافذة من الفرص للارتقـاء بالتعـاون فـي مجـال مكافحة الممارسـات الاحتكاريـة في مختلف الأسـواق بشـكل عـام وفي سلاسـل إمداد الغذاء وتجارة الحبوب بشـكل خاص، موجهًا الشكر لجمهورية مصر العربية على استضافتها لهذا الحـدث الذي سيشـهد مجموعة من الجلسـات والمباحثـات وعـرض للتحقيقـات التـي أجريت حول الاتفاقيات الضارة بالمنافسـة والممارسـات الاحتكارية العابرة للحدود، والخروج بآليات عمل مشتركة لمواجهة تلك الممارسات.

خطوة مصرية

كانـت وزارة الخارجيـة أعلنت مؤخـرا أنها أبلغت الحكومة الروسية رسـميا بالتوجيهات الرئاسية بتولي السفير راجي الإتربي، مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية الدولية والاقليمية، مهام الممثل الشـخصي لرئيس الجمهورية «عبد الفتاح السيسي»، لدى تجمع البريكـس، حيـث تتولى روسـيا هذا العام، الرئاسـة الدورية للتجمع، والذى انضمت إليه مصر رسـميا بدءاً من العام الجارى، بناء علـى الدعوة التى وجهتها دول البريكـس إلى مصر، وعدد من الدول الاخرى، فى هذا الشأن.

وذكرت الوزارة أنها أبلغت كذلك الرئاسـة البرازيلية الدورية لمجموعة العشـرين التوجيهات الرئاسية بتولي "الإتربـي" ذات المنصـب لدى المجموعـة، حيث قامت البرازيل بدعوة مصر للمشاركة كضيف في اجتماعات مجموعة العشـرين، خلال فترة رئاسـتها للمجموعة، والتي بدأت من ديسـمبر الماضى ولمدة عام، وتعد المرة الرابعة التى تشـارك فيها مصر فـى مختلف فعاليات العشرين.

ناصر ..

لجنة التجارة في اتحاد الصناعات المصري : الدفع في الاتجاه للاعتماد على العملات المحلية يحد من الضغط على اقتصاد الدول الأفريقية .. وأجهزة المنافسة بدول مجموعة البريكس يناقشون «سلاسل إمداد الغذاء وتجارة الحبوب» خلال اجتماعهم الأول بمصر ..

«البنك المركزي»: تطور معدلات الشمول المالي لتقفز إلى ٧٠,٧٪ بنهاية ٢٠٢٣

أصـدر البنـك المركـزي المصري المؤشرات الرئيسية للشمول المالي لعـام ٢٠٢٢ والتي أبـرزت تقدمًا ملحوظًا في معدلات الشمول المالي في مصر، حيث بلغ عدد المواطنين (في الفئة العمرية ٦١ سـنة فأكثر) الذين يمتلكون حسـابات تمكنهم من إجـراء معاملات ماليـة- سـواء في البنـوك/ البريد المصـري/ محافظ الهاتف المحمول/ البطاقات مسـبقة الدفع- نحـو ٩,٦٤ مليون مواطن مـن إجمالي ٤,٦٦ مليـون، وذلك بنسـبة وصلـت إلـى ٧,٠٧٪ في نهاية ٢٠٢٢ مقارنـة بـ ٨,٤٦ ٪ في ديسـمبر ٢٠٢٢، وبمعدل نمو بلغ ٤٧١٪ خلال الفترة من ٦١٠٢ حتى ٢٠٢٢.

ويعـد معدل نمـو الشـمول المالي في مصر خلال السـنوات الماضية مـن أفضل المعدلات على مسـتوى الدول النظيـرة، وينعكس هذا النمو على زيادة اسـتفادة المواطنين من الخدمـات الماليـة المناسـبة لهم، وتحفيز الادخار وتيسـير المعاملات الماليـة وتقليل الوقت اللازم لأدائها وخفـض تكلفتهـا مع إتاحـة هذه الخدمـات فـي أي وقـت ومن أي مكان، بما يسـاهم في تيسـير حياة المواطنيـن، وتحسـين الظـروف المعيشية.

المتحدث العسكري: المنطقة الشمالية العسكرية تطلق حملة بلدك معاك لدعم الأسر الأكثر احتياجا بالتعاون مع البنك الزراعى المصرى

انطلاقـاً من المسـئولية المجتمعية للقـوات المسـلحة قامـت المنطقة الشـمالية العسـكرية بإطلاق حملة " بلدك معاك " لدعم الأسـر الأكثر احتياجاً من أبنـاء المحافظات التي تقـع بنطـاق المسـئولية ، وذلـك بالتعاون مع البنك الزراعى المصرى وعدد من مؤسسات المجتمع المدنى. وتضمنت المرحلة الأولى من الحملة توزيع عـدد من الأجهزة الكهربائية والمنزلية على عدد (٢٣٣) أسرة من الأسر الأولى بالرعاية بالتنسيق مـع وزارة التضامـن الاجتماعى ، وشـملت الأسر عدد (٨٠١) أسرة بمحافظة الأسكندرية و(٣٨) أسرة بمحافظـة البحيرة و(١٧) أسـرة بمحافظـة الغربية و(٠٧) أسـرة بمحافظة كفر الشيخ .

وأكد اللواء أ ح / هشام حسنى حسن قائد المنطقة الشـمالية العسـكرية خلال مراسـم تدشـين الحملة على المسئولية المجتمعية التى تقوم بها القوات المسـلحة تجاه أبناء الشعب المصرى بمختلف فئاته ، مشيراً إلى تكثيف الجهود بالتعاون مع مختلف الجهات المانحة والأجهزة التنفيذية بالمحافظات نطاق المسئولية لخدمة المواطنين وتوفير إحتياجاتهم خلال الفترة المقبلة .

فيمـا أعربت الأسـر عـن عميق شـكرهم وإمتنانهم لما تقدمه الدولة ومؤسساتها الوطنية من جهود لتلبية مطالبهم وإحتياجاتهم والتخفيف من وطأة الأعباء الإقتصادية الراهنة.

حضر المراسم محافظو الإسكندرية والبحيـرة والغربية وكفر الشـيخ وممثلى مؤسـسـات المجتمع المدنى المشاركة فى الحملة .

مؤكدا علي دور البنوك المصرية ومنتجاتها الرقمية في دعم تدفق الاستثمارات المحلية والعالمية

أشرف القاضي: الوضع الاقتصادي يفرض ابتكار آليات تمويلية مرنة لمواكبة الثورة الرقمية

قال اشـرف القاضي – الرئيس التنفيذي والعضـو المنتدب للمصـرف المتحد - ان البنـوك المصرية ومنتجاتهـا الحاليـة والحلول الرقمية داعم كبير للاستثمارات المحلية والعالمية

جاء ذلك في كلمته التي القاها في الجلسة الثانيـة لمؤتمـر الرؤسـاء التنفيذيـين – النسخة التاسعة – والتي عقدت الأسبوع الماضـي تحت شـعار "عام استكشـاف التعافي».

تحـت عنـوان «القطـاع المصرفـي .. ومهام جمه وسـط تغير نظرة المؤسـسـات الدولية» ناقش المؤتمر بمشاركة ملك البابا – مدير عام شـركة فيزا مصر وعبد االله السادة – الرئيس التنفيذي ايباج ويسترن يونيـون وشـريف البحيـري – الرئيس التنفيـذي لبنـك مصـر الرقمـي واحمد الشـريف – الرئيـس التنفيذي لشـبكة المشروف العالمية عدد من المحاور الهامة، ادار الجلسـة الاعلامي احمد البطران – رئيس القسم الاقتصادي والبنوك بجريدة المال.

اوضـح القاضي فـي كلمتـه ان الوضع الاقتصـادي العالمي الراهـن يفرض علي الشركات والمؤسسات المالية عدة تحديات اهمها : ضرورة ابتكار واستحداث ادوات تمويليـة مرنه وذكية واقل تكلفة، تسـاعد المؤسـسـات علي مواكبة التحديات وتنمية قدرتها علي الاستمرار في تحقيق الارباح، كذلك تقوية الكيانات الاقتصادية بمختلف احجامهـا خاصة في مجال المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة. وذلك عـن طريق زيادة رؤوس الاموال في ظل ازمة المؤثرات العالمية التنافسية الكبيرة والثورة الرقمية. الامر الذى يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

واوضـح اشـرف القاضـي ان التنميـة الاقتصادية، احد اهم الملفات التي قادتها الدولـة المصريـة ومؤسسـاتها والبنـك المركـزي المصري لإجـراء عملية اصلاح شاملة ومخططة بهدف رفع معدلات التنمية وتحقيق أعلي معدلات الاكتفاء الذاتي. مما ينعكس بشكل مباشـر علي حياة المواطن وتحقيق رؤية ٢٠٣٠ .

مـن خـلال ضـخ الاسـتثمارات فـي المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدميـة والتـي تسـاهم فـي تحريك الاقتصـاد السـريع وخلق فـرص عمل وزيادة معدلات التشـغيل وتحسـين حياة المواطن وتنمية مـوارد الدولة كبوابة عبور لمستقبل الجمهورية الجديدة.

حلـول المصـرف المتحـد التمويليـة ل SMEs والرقميـة تضمن النمـو وادارة السيولة وتقليل المخاطر.

اشار القاضي الي جهود المصرف المتحد فـي دعـم قطـاع المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة والمتناهيـة الصغـر وريـادة الاعمال وهم:

شـارك المصـرف المتحد كمؤسـس في صنـدوق «أفانز منـارة» والـذي يطلق عليـه صنـدوق الصنـاديـق «fund of funds". يقوم الصندوق الاسـتراتيجي بالمسـاهمة في عدة صناديق اسـتثمارية أخرى تساهم في تنمية قطاع المشروعات الصغيـرة والمتوسـطة وتعظيـم العائـد الاقتصادي.

تقديـم حزمـة مـن الحلـول التمويليـة المتخصصة والمبتكـرة والخدماته الرقمية العاليـة الجـودة في بناء ثقافـة انتاجية وزيـادة المكـون المحلي وتحسـين جودته لتمكين الصناعات الوطنيـة من الانطلاق وزيـادة الانتـاج وبالتالـي تعظيم حجم الصادرات المصرية في مختلف المجالات.

التوسع فى تمويل اساطيل النقل الجماعي وتحويلها لنقل اخضر علي مستوي جميع محافظات الجمهورية. كذلك زيادة معدلات التمويلات لمشـروعات الطاقـة المتجددة. فالاسـتثمارات في مجال الطاقة المتجددة من مد شبكات وتخزين للطاقة، يؤدي الي زيادة العائد المستثمر في هذا المجال علي المسـتوي الاقتصـادي والاجت

اليوم .. البورصة تبدأ العمل بقرار تقسيم الأسواق الداخلية

أعلنت إدارة البورصة إعادة تقسيم الأسواق الداخلية وتوحيد معايير الإدراج بـ«قوائم الأسهم» مع معايير الإدراج بـ «مؤشرات أسعار الأسهم»، على أن يتم العمل بالقرار بدءًا من اليوم الأحد .

ووفقًا لبيان صادر عن البورصة ، يأتي ذلك نفاذًا للبند رقم ٣٤ من استراتيجية مجلس إدارة البورصة للتطوير والتي تم اعتمادها في يناير الماضي متضمنة ٦١ بندا مقسمة على ٧ محاور.

وصرّح أحمد الشيخ، رئيس البورصة، أن تفعيل البند المشار إليه جاء بعد حوار مجتمعي واسع ومكثف من خلال عدة اجتماعات وحلقات نقاشية مع كل أطراف السوق.

وحرصت إدارة البورصة بحسب الشيخ، على دراسة المقترحات والأفكار التي جرى تداولها ومناقشتها مع جميع الأطراف حرصا منها على أن يأتي القرار معبرا عن طموحات وتطلعات السوق.

وفد اقتصادي مصري يطرق أبواب الاستثمار في الاتحاد الأوروبي

لقاءات بالعاصمة البلجيكية بروكسل .. ورئيس «اقتصادية قناة السويس» : نتطلع لبناء المزيد من الشراكات مع الجانب الأوروبي بالموانئ والمناطق الصناعية وملف الوقود الأخضر

استضافت العاصمة البلجيكية قبل أيام وفدا اقتصاديا مصريا رفيع المستوى من كبار مسئولي القطاع العام والقطاع الخاص للترويج للاستثمار في مصر، واستعراض عملية الإصلاح الاقتصادي الجارية في البلاد، والتحضير لمؤتمر الاستثمار المزمع عقده في مصر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي خلال الأشهر المقبلة.

وخلال الزيارة استقبل الدكتور بدر عبد العاطي، سفير مصر في بروكسل ولوكسمبورج ولدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، الوفد ، كما قامت السفارة المصرية والمكتب التجاري التابع لها في بروكسل بتنظيم عدد من اللقاءات للوفد، ومنها لقاءات مع مؤسسة اتحادات الأعمال الأوروبية Business Europe، وغرفة التجارة العربية البلجيكية اللكسمبورجية ABLCC، واتحاد شركات الطاقة الشمسية في أوروبا Solar Power Europe .

ومن جانبه، تناول حسام هيبة، رئيس الهيئة العامة للاستثمار ورئيس الوفد التسهيلات التي تقدمها الدولة والهيئة العامة للاستثمار للشركات والمستثمرين الأجانب، وتأثيرها الإيجابي على مناخ الاستثمار وتنافسية الاقتصاد المصري، وأضاف "هيبة" أن مؤتمر الاستثمار المشار إليه يركز على القطاعات الواعدة، خاصة تلك التي تمثل أهمية لكل من مصر والاتحاد الأوروبي، ومن أهمها قطاع الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر، إلى جانب قطاعات الزراعة والامن الغذائي والسياحة والنقل والخدمات اللوجستية وقطاع الصناعة بما في ذلك صناعات السيارات والصناعات المغذية وصناعة الادوية وغيرها.

وأشار وليد جمال الدين، رئيس مجلس إدارة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، إلى المزايا التي تتسم بها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس مع وجود ٦ موانئ على شواطئ البحرين الأحمر والمتوسط، لافتا إلى جهود توطين الصناعات في المنطقة الاقتصادية، خاصة في مجال الهيدروجين الأخضر، وأكد على استعداد مصر لبناء المزيد من الشراكات مع الجانب الأوروبي.

وقال جمال الدين إن إمكانيات المنطقة الاقتصادية لقناة السويس من ٤ مناطق صناعية و٦ موانئ بحرية على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر تمثل فرصا واعدة للتعاون الاقتصادي، كما تمثل رؤية الدولة المصرية في تعظيم الاستفادة منها من خلال تجهيزها ببنية تحتية بمواصفات عالمية، بالإضافة إلى استراتيجية التكامل بين الموانئ والمناطق الصناعية واللوجستية، والتي قدمت نموذجا لدعم سلاسل الإمداد وحركة التجارة والصناعة، وبالتالي أسهمت هذه الجاهزية في أن تكون المنطقة الاقتصادية لقناة السويس مركزاً لصناعات الوقود الأخضر.

وأوضحت الدكتورة جيهان صالح، المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء، تطورات عملية الإصلاح الاقتصادي التي أطلقتها الدولة المصرية منذ عدة سنوات، منوهة الى وثيقة ملكية الدولة التي تم الإعلان عنها في عام ٢٠٢٢ لتحدد بوضوح القطاعات التي ستتواجد بها الدولة وتلك التي ستتخارج منها.

كما تحدث السفير عمر ابو عيش عن اهمية ترفيع العلاقات بين مصر والاتحاد الاوروبي على العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين الجانبين ، فيما تناول ممثل القطاع الخاص المصري ومن بينهم سكرتير عام اتحاد الغرف التجارية في مصر، ورئيس اتحاد جمعيات المستثمرين، ورئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال، و ممثل اتحاد الصناعات عن فرص الاعمال والاستثمار المتاحة حاليا في مصر.

من جانب اخر، أعرب ممثلو القطاع الخاص البلجيكي والأوروبي عن اهتمامهم البالغ بالأسواق المصرية، مع الإشارة إلى نشاط العديد من الشركات الأوروبية في مصر في قطاعات متنوعة، وتطلعهم لضخ المزيد من الاستثمارات في مصر، وكذا المشاركة في مؤتمر الاستثمار لدى تحديد موعده.

كما استعرض السفير بدر عبد العاطي" العلاقات الاقتصادية والتجارية الجيدة التي تجمع مصر والاتحاد الأوروبي، وكذا على المستوى الثنائي بين مصر وبلجيكا، مشيرا إلى العمل على إطلاق شراكة استراتيجية شاملة مع الاتحاد الأوروبي في إطار ترفيع العلاقات بين الطرفين.

رئيس الهيئة العامة للاستثمار : تسهيلات مصرية للشركات والمستثمرين الأجانب و مؤتمر الاستثمار الدولي بمصر «مايو 2024» يركز على القطاعات الواعدة

شراكة بترولية

وفي إطار العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبي ، كان طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، عقد جلسة مباحثات مع ديته بول يورجنسون مدير إدارة الطاقة بمفوضية الاتحاد الأوروبي؛ لبحث أوجه التعاون المشترك في مشروعات الانتقال الطاقى وخفض الانبعاثات.

وأكد الملا، أن الاتحاد الأوروبي شريك استراتيجي مع مصر في كثير من المشروعات الحيوية، لافتا إلى أهمية توفير الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية للإسراع في تنفيذ مشروعات خفض الانبعاثات والتحول الطاقي.

وتناول اللقاء أهمية وضع خارطة طريق لتنفيذ مشروعات التعهد العالمي لغاز الميثان في مجال البترول والغاز فى مصر بالتعاون مع الشركات الأوروبية والبنك الدولي.

مجلس المشاركة

وخلال الأسبوع الأخير من يناير الماضي ، ترأس سامح شكري، وزير الخارجية، وفد مصر المشارك في الاجتماع العاشر لمجلس المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي، والذي انعقد في العاصمة البلجيكية بروكسل برئاسة مشتركة مع الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية والسياسة الأمنية "جوزيب بوريل"، وبمشاركة الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، وعدد من وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي وكبار مسئولي المفوضية الأوروبية وجهاز الخدمة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

وتضمنت أعمال الجلسة الافتتاحية لمجلس المشاركة كلمات لكل من الوزير شكري و"بوريل" ، أكدتْ عمق وخصوصية العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي، والترحيب بعقد مجلس المشاركة باعتباره منصة مشتركة لاستعراض عمق ومرونة الشراكة التي تجمع الجانبين.

كما شهدت جلسات عمل مجلس المشاركة تناول الجانبين المصري والأوروبي لكافة مجالات التعاون الثنائي بين مصر والاتحاد الأوروبي، التي تضمنتها وثيقة أولويات المشاركة المصرية الأوروبية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٧. كما استعرض وزير الخارجية أهم المحاور والتطلعات ذات الصلة بالتعاون المشترك على المستوى السياسي والاقتصادي والتجاري والبحثي.

واتفق الجانبان على ضرورة تعزيز المكون الاقتصادي والتجاري والاستثماري في العلاقات بين الجانبين لدعم الجهود المصرية في المعالجة المستدامة للتحديات الاقتصادية التي زاد من حدتها الأزمات الدولية المختلفة.

كما استعرض الجانبان الجهود المبذولة في عدد من التحديات الاقتصادية والأمنية المشتركة التي تحتل أولوية متقدمة على أجندة التعاون بين الجانبين، وعلي رأسها أمن الطاقة، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب. وقد حرص الجانب الأوروبي على الإشادة بالدور الذي تقوم به مصر في التعامل مع هذه التحديات، متعهدا بتقديم الدعم اللازم لمصر لتعزيز جهودها في التعامل معها .

وائل خطاب

تنشيط أكواد العملاء الراكدة ينعش البورصة المصرية

الرقابة المالية تقرر زيادة المدة الزمنية التى يعتبر بعدها الحساب راكدا من ١٢ إلى ٢٤ شهرً على أن تتولى البورصة تصنيف الحسابات الراكدة ووقف التعامل عليها وإعادة تنشيطها

تفعيل آلية تنشيط الأكواد الراكدة ، بعد حصولها على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار القرار الخاص بإجراءات تعزيز حماية حسابات المتعاملين مع الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية.

وكانت البورصة تقدمت بمقترح إلى الهيئة العامة للرقابة المالية لتوحيد الجهة المختصة بتصنيف الحسابات الراكدة على مستوى السوق.

وتضمنت قرارات الرقابة المالية زيادة المدة الزمنية التى يعتبر بعدها الحساب راكد من ١٢ إلى ٢٤ شهرًا، على أن تتولى البورصة تصنيف الحسابات الراكدة ووقف التعامل عليها وإعادة تنشيطها لتجنب أى تضارب قد يحدث مستقبلاً نتيجة لتعدد جهات تصنيف حساب المستثمر كحساب راكد على مستوى السوق ككل.

وقال أحمد الشيخ رئيس البورصة المصرية، إن البورصة قامت خلال الشهرين الماضيين بتطوير نظام تسجيل العملاء بالبورصة Coding System لضمان آلية وكفاءة وسرعة وقف وإعادة تنشيط تلك الحسابات، ليقوم فريق العمل بتطوير نظام تسجيل العملاء وتعديل قواعد بيانات العملاء لتتم عملية التصنيف ووقف الأكواد الراكدة وإعادة التنشيط اليا.

وأضاف الشيخ، أنه تم التنسيق مع شركة مصر للمقاصة والشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي، وتم إجراء التجارب اللازمة للتشغيل وإتاحة النظام المطور للشركات الأعضاء بالبورصة المصرية مرفقاً به دليل تفصيلي لكيفية عمله تيسيراً لاستخدامه بواسطة المختصين لدى الشركات الأعضاء، مع قيام البورصة بتخصيص فريق عمل للإجابة على كافة الاستفسارات وتقديم الدعم الفني اللازم.

وسبق أن تقدمت البورصة المصرية، بمقترح للهيئة العامة للرقابة المالية، لتوحيد الجهة المختصة بتصنيف الحسابات الراكدة على مستوى السوق ككل، وذلك في ظل تعدد شركات الإيداع والقيد المركزي، ولتجنب أي تضارب قد يحدث مستقبلا نتيجة لتعدد جهات تصنيف حساب المستثمر كحساب راكد على مستوى السوق ككل.

إعادة تفعيل

وبعد ساعات من بدء التنفيذ ، أعلنت البورصة المصرية، تنشيط عدد ١٩٢ كود موحد وإعادة التعامل عليها منها عدد ٩٧ كود تم تنشيطه من خلال إدارة تسجيل العملاء بالبورصة المصرية، وعدد ٩٥ كود تم تنشيطه آلياً نتيجة تنفيذ عملية شراء باستخدامه.

وجاء هذا بعدما أوقفت إدارة البورصة، عقب جلسة تداول يوم الخميس قبل الماضي، التعامل بيعًا على الأكواد الموحدة التي ينطبق عليها ضوابط الإيقاف، وذلك لتوحيد الجهة المختصة بتصنيف الحسابات الراكدة على مستوى السوق ككل.

من جانبهم أكد أطراف سوق المال المصري أن الآلية الجديدة ستؤثر بشكل إيجابي على زيادة حجم تداولات الأفراد داخل البورصة المصرية، وعودة العملاء السابقين للتداول مرة أخرى داخل السوق دون التقيد بتنشيط الحساب كل عام.

ونقلت تقارير إعلامية عن مصدر مسؤول بالبورصة قوله إن تفعيل الآلية الجديدة يتيح للعملاء الراغبين في تنشيط حساباتهم الراكدة بشكل إلكتروني عبر نموذج تنشيط الأكواد الراكدة ببرنامج الأكواد الراكدة ، موضحا أن الآلية الجديدة أتاحت للمتعاملين الراكدة أكوادهم تسهيل تنشيط أكوادهم من جديد لمدة عامين بدلا من عام واحد، بالإضافة إلى أن التعديل ترك أمر التنشيط لإدارة البورصة وليس لشركات الإيداع والحفظ المركزي (تتجنب الآلية تضارب تنشيط الأكواد بمعني أن يكون الكود نشط بشركة وراكد بشركة أخرى). أضاف أن الآلية أيضا تأخذ في الاعتبار تنفيذ عمليات شراء وبيع السندات وأذون الخزانة على الأكواد الراكدة للأفراد ما يشمل كافة تعاملات الأوراق المالية التي تتم عبر إدارة البورصة المصرية.

وقال إن البورصة قامت بتجديد الآلية وجهزت النظام لإمكانية إعادة التنشيط التلقائي لأكواد العملاء الراكدة على أن تتضاعف المدة المفعل بها حساب العميل إلى سنتين بدلا من سنة واحدة في السابق، خاصة لو لم يتم تنفيذ أي عملية خلال تلك المهلة المتاحة.

وتوقع محمد فاروق العضو المنتدب لـ"جليال إنفيست لتداول الأوراق المالية"، أن تأثير قرار تنشيط الأكواد الراكدة بشكل إلكتروني وإطالة أمد تفعيل الحسابات، سيكون إيجابيًا على حجم التعاملات بالبورصة المصرية، وتظهر نتيجته في ارتفاع تعاملات الأفراد بسوق المال في المستقبل القريب ضمن استراتيجية البورصة لزيادة تعاملات الأفراد، خاصة وأنهم يعدوا الوقود المحرك لسوق المال المصري.

وأوضح أن الآلية الجديدة جاءت كحل لمشكلة العملاء الذين عانوا كل عام من ضرورة تنشيط حساباتهم خاصة العملاء المحتفظين بأسهم بحساباتهم بغرض الاستثمار أو العملاء الذين عانوا من تأثير جائحة كورونا على سوق المال والحرب الروسية الأوكرانية ما دفعهم لهجر محافظهم المالية بسبب إيجاد بعض الصعوبات لتنشيط الحساب بشكل سنوي.

تقسيم الأسواق داخل البورصة

في سياق مغاير أعدت البورصة المصرية، ضوابط لإعادة تقسيم الأسواق وتوحيد معايير الإدراج بقوائم الأنشطة المتخصصة مع معايير مؤشرات البورصة، وذلك بعد اعتمادها من الهيئة العامة للرقابة المالية، وسيصبح تقسيم الأسواق سيصبح اعتبارًا من اليوم الأحد الموافق ٢٥ فبراير الجاري، كما يلي:

أولا: السوق الأكثر نشاطا:

ويتضمن الأوراق المالية المدرجة بمؤشر البورصة «EGX١٠٠» وكذا وثائق استثمار صناديق المؤشرات الصادرة بتتبع أحد المؤشرات الصادرة عن البورصة المصرية ويتسم هذا السوق بما يلي:

١- يسمح للمتعاملين على أوراق هذا السوق بمزاولة آليات التعامل على الأسهم في ذات الجلسة والتعامل على الأوراق المالية في اليوم التالي للشراء وشراء الأوراق المالية بالهامش وتقبل كضمان حتى نسبة ١٠٠٪ من قيمتها السوقية.

٢- يسمح للمتعاملين على أوراق هذا السوق بمزاولة آلية اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع فقط على أسهم الشركات المدرجة بمؤشر «EGX» مضافا إليها وثائق استثمار صناديق المؤشرات الصادرة بتتبع أحد المؤشرات الصادرة عن البورصة المصرية.

٣- يسري على الأوراق المالية المدرجة بهذا السوق حدود سعرية ٢٠٪ من آخر سعر مرجعي مع تطبيق حدود الإيقاف المؤقت عند ١٠٪.

ثانيا: السوق متوسط النشاط:

ويتضمن الأوراق المالية غير المدرجة بمؤشر البورصة "EGX ١٠٠" وكذا الأوراق المالية غير المدرجة "بالسوق غير النشط" ، ويتسم هذا السوق بما يلي:

١- يسمح للمتعاملين على أوراق هذا السوق بمزاولة آليات التعامل على الأسهم في ذات الجلسة والتعامل على الأوراق المالية في اليوم التالي للشراء وشراء الأوراق المالية بالهامش وتقبل كضمان حتى نسبة ٨٠٪ من قيمتها السوقية، وعلى أن تستبعد من آلية شراء الأوراق المالية بالهامش الأوراق المالية التي لم تستوفى المعايير الكمية و/أو النوعية لمزاولة عمليات الشراء بالهامش.

٢- لا يسمح للمتعاملين على أوراق هذا السوق بمزاولة آلية اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع.

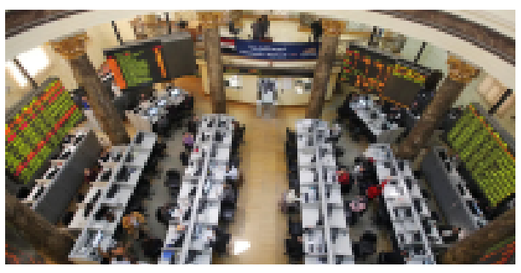

خبراء ومحللون : الآلية الجديدة ستؤثر بشكل إيجابي على زيادة حجم تداولات الأفراد داخل سوق المال وعودة العملاء السابقين للتداول مرة أخرى دون التقيد بتنشيط الحساب كل عام

نيفين يوسف

«ايجبس ٢٠٢٤» يشهد سباق بين شركات البترول العالمية للاستثمار في مصر

قال المهندس طارق الملا وزير البترول، إن الوزارة كانت حريصة خلال السنوات القليلة الماضية، على وضع مؤتمر ومعرض «إيجبس» على الأجندة الدولية.

وأضاف أن المؤتمر تنتظره الشركات المتخصصة في مجالي البترول والغاز، بفضل النجاح المتحقق على مدار السنوات الماضية.

وأكد حرص الوزارة على محاكاة التطور العالمي في منظومة الطاقة بصفة عامة، لافتًا إلى «سعي الدولة المصرية لأن تتواكب مع العالم في التغيير والتطوير بالقطاع».

وأكمل: «عناصر الطاقة ليس بالضرورة أن تقتصر على الوقود فقط، ولكنها تشمل البترول والغاز وتوليد الكهرباء من الشمس والرياح والطاقة الكامنة في باطن الأرض، إضافة إلى تحسين كفاءة الطاقة واستخداماتها».

وتابع: «العالم يتحدث الآن عن تحقيق هدف (صفر انبعاثات)، والحياد الكربوني والطاقة الجديدة الخضراء»، موضحًا أن «كل الدول تضع رؤية وصورة متكاملة خطة واضحة بكل العناصر؛ لامتلاك مزيج مناسب يمكن الدولة من تلبية احتياجاتها واحتياجات الاقتصاد والتنمية، وتحقيق الانتقال بأقل انبعاثات لتحقيق الالتزامات والتعهدات الوطنية».

وكانت القاهرة قد استضافت خلال الفترة من ١٩ -٢١ فبراير الجاري فعاليات مؤتمر ومعرض مصر الدولي السابع للطاقة (ايجبس ٢٠٢٤) الذي أقيم هذا العام تحت شعار (تحفيز الطاقة : تأمين الإمدادات والتحول الطاقي وخفض الانبعاثات)؛ بمشاركة نحو ٣٥ ألف مشارك من ١٢٠ دولة ونحو ٢٢٠٠ عضو وفود وأكثر من ٤٠ شركة مصرية وعالمية للطاقة والبترول والغاز وتكنولوجيا الطاقة .

لقاءات الملا والشركات الأجنبية

وعلي هامش المؤتمر التقي المهندس طارق الملا وفود العديد من الشركات الأجنبية التي تهافتت علي الاستثمار في قطاعات البترول و الطاقة والغاز المصري .. ومنها لقائه مع وفد شركة GAC المتخصصة في خدمات الشحن والخدمات اللوجستية والبحرية، بحضور المهندس محمود ناجي رئيس الإدارة المركزية للنقل والتسويق بالوزارة، والمهندس ناصر شومان رئيس شركة التعاون للبترول، وذلك ضمن أنشطة مؤتمر ومعرض مصر الدولي للطاقة EGYPES ٢٠٢٤.

وعرض Mr.Erland Ebbersten رئيس الشركة والوفد المرافق له، الإمكانيات والخدمات التى تقدمها الشركة وعدد من أعمالها فى دول بأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

كما عرض الوفد إمكانية الاعتماد على خبرة شركات قطاع البترول فى مجال تموين السفن لخدمة خطوطها، وكذلك الاستفادة من البنية التحتية المتميزة لقطاع البترول، مشمنين ما تشهده مصر من تطور فيما يخص صناعة البترول والغاز وقطاع الطاقة بوجه عام.

- الملا يبحث مع رئيس شركة كابريكورن إنرجى أنشطة الشركة فى مناطق امتيازها فى مصر

كما استقبل المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية راندى نيبلى رئيس شركة كابريكورن إنرجى والوفد المرافق، حيث تم بحث أنشطة الشركة فى مناطق امتيازها فى مصر وبرامج عملها فى مجال البحث والاستكشاف والإنتاج واستعراض نتائج برامج المسح السيزمى التى انتهت منها الشركة، وكذلك عمليات الحفر الاستكشافى التى تجريها الشركة، بهدف زيادة الإنتاج من مناطق عملها جنوب شرق حورس وغرب الفيوم وجنوب أبو سنان بالصحراء الغربية.

- الملا يلتقي رئيس شركة جتكو انترناشيونال لبحث فرص التعاون فى تنفيذ المشروعات خارج مصر عقد المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، جلسة مباحثات، مع دكتور ناصر الهاجري رئيس شركة جتكو انترناشيونال للتجارة العامة والمقاولات الكويتية، بحضور المهندس وليد لطفى رئيس شركة بتروجت والمهندس وائل لطفي رئيس شركة إنبى.

ومن جانبه أشاد رئيس شركة جتكو بخبرات شركة البترول المصرية ومشروعاتها المتميزة فى عدد من الدول العربية، مبديا رغبته فى الاستفادة من تلك الخبرات والتعاون معا فى تنفيذ المشروعات البترولية بعدد من الدول المختلفة خلال الفترة المقبلة، موجها التحية للمهندس طارق الملا على نجاح مؤتمر ايجبس ٢٠٢٤ والذي يعد ملتقى للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في صناعة البترول والغاز.

داليا احمد

المقاولون العرب توقع مذكرة تفاهم لإقامة كوبري بين جزيرتين في المالديف

وقعت شركة المقاولون العرب مذكرة تفاهم لإقامة مشروع كوبري يربط بين جزيرتي Hithadhoo و-Hulhudhoo Meedhoo بمدينة أدو في جزر المالديف، وذلك في حضور الدكتور محمد معز رئيس جزر المالديف وعدد من الوزراء، وعمدة المدينة.

وأعرب رئيس جزر المالديف عن شكره على دعم الرئيس عبد الفتاح السيسي والحكومة المصرية لتوطيد العلاقات وأواصر التعاون المشترك بين البلدين، بحسب بيان للشركة، اليوم الإثنين.

وأكد أن هذا المشروع من المشروعات المهمة التي تعهدت بها إدارته، مشيرا إلى أن نفقات تصميم ودراسة جدوى الكوبرى ستمول عبر منح.

وأشار الدكتور محمد معز إلى البدء بالمشروع خلال العام الحالي، والانتهاء منه خلال ٤ سنوات، معربا عن أمله في أن يساهم المشروع في تعزيز الآفاق الاقتصادية لمدينة أدو.

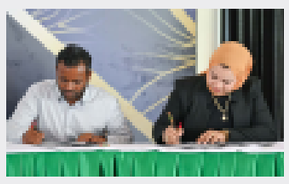

وبدورها، أكدت المهندسة هبة أبو العلا، عضو مجلس إدارة شركة المقاولون العرب، حرص الشركة على مساعدة الحكومة المالديفية على الوفاء بهذا الالتزام بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة والمسئولية الاجتماعية والاستدامة البيئية.

وأشار إلى أن كوبري مدينة أدو سيكون الأكبر في جزر المالديف حيث يربط جزيرتي Hithadhoo-Hulhumeedhoo.

الرقابة المالية: السماح لشركات التأمين بترويج وثائقهم عبر المتاجر الإلكترونية وشركات الاتصالات

أكد الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، أن الهيئة تعمل بشكل متوازن على تحقيق مستهدفات دورها في القطاع المالي غير المصرفي، والتي تتضمن التأكد من استقرار وسلامة القطاع وكذلك المؤسسات المالية غير المصرفية فضلا عن تحسين بيئة ممارسة الأعمال وسهولة وكفاءة وشفافية وصول وحصول المتعاملين على الخدمات المالية غير المصرفية ومنها خدمات سوق رأس المال والتأمين والتمويل غير المصرفي، وذلك جنبا إلى جنب مع جهود التطور والتنمية للأسواق والأنشطة عبر إصدار اللوائح والضوابط الرقابية والتنظيمية التي تسهم في تعزيز السيولة والتداول وعدد المستفيدين بالإضافة إلى حماية حقوق كافة المتعاملين بالتوازي مع جهود التطوير والرقابة والإشراف عبر تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية والفرص المتكافئة بما يعزز دور النظام المالي غير المصرفي في الاقتصاد القومي.

واستعرض الدكتور فريد، خلال كلمته الافتتاحية، في فعاليات مؤتمر الرؤساء التنفيذيين التاسع تحت عنوان ٢٠٢٤ عام استكشاف التعافي، أخر مستجدات عملية الإصلاح والتطوير في القطاع المالي غير المصرفي وجهود تعزيز دور القطاع في نمو الاقتصاد القومي.

وأشار الدكتور فريد إلى تحسن مؤشرات سوق الأوراق المالية على مختلف الأصعدة مضيفًا أن الهيئة العامة للرقابة المالية تعمل دوما على التأكد من سلامة وصحة التعاملات في سوق رأس المال وإصدار القواعد التيسيرية التي تعمل على تعزيز السيولة والتداول مع ضرورة حماية حقوق المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية وهي عناصر أساسية لنجاح الطروحات الحكومية والخاصة.

ولفت رئيس الهيئة إلى تعديلات معايير المحاسبة المصرية التي صدت بقرار الدكتور رئيس مجلس الوزراء بناء على توصية لجنة مراجعة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى برئاسته والتي وافقت على إدخال نموذج إعادة التقييم على الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة ونموذج القيمة العادلة على الاستثمار العقاري، والذي يمكن للشركات معه إعادة تقييم أصولها بما تعكس القيمة العادلة والحقيقية بما يتوافق مع معايير المحاسبة المصرية وحرص الدولة على تسهيل الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الشركات العالمية على الاستثمار في مصر.

وأكد الدكتور محمد فريد أن الهيئة العامة للرقابة المالية تتحرك بسرعة استجابة لكافة المتغيرات الاقتصادية وتعزيز قدرات المؤسسات المالية غير المصرفية على المرونة والصلابة، كما استعرض أبرز القرارات التي اتخذتها الهيئة العامة للرقابة المالية والتي ساهمت في تطوير وتنمية الأنشطة والمؤسسات المالية غير المصرفية.

وأشار الدكتور محمد فريد إلى قرار الهيئة الخاص بإصدار المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت، وذلك بتطوير بعض المنهجيات والنماذج التي تلائم طبيعة عمل الشركات الناشئة وتراعي طبيعة ونماذج عمل هذه الشركات التي تتمتع بفرص نمو كبيرة وبحاجة إلى طرق مختلفة للتقييم للحصول على التمويل اللازم للتوسع ودخول أسواق جديدة وإضافة أنشطة ومنتجات وحلول جديدة، لما لقطاع الشركات الناشئة من أهمية وتأثير متزايد على الاقتصادات الدولية بشكل عام والاقتصاد المصري بشكل خاص فيما يرتبط بدعمها للقدرات الإنتاجية ودفع النمو الاقتصادي وتوفير مزيد من الوظائف.

«سكاتك» النرويجية تقتنص عقد إنشاء محطة طاقة شمسية لـ«مصر للألومنيوم»

شهد الدكتور محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام، توقيع اتفاقية تعاون بين شركة مصر للألومنيوم وشركة "سكاتك إيه إس إيه" النرويجية لإقامة محطة طاقة شمسية بقدرة ١ جيجاوات لإنتاج الكهرباء للمجمع الصناعي بنجع حمادي، وذلك بحضور "هيلدا كليمتسدال" سفيرة مملكة النرويج بالقاهرة، وفق بيان.

ووفقا للاتفاقية، يتم إنشاء المحطة على مرحلتين بقدرة ٥٠٠ ميجاوات لكل مرحلة على أن يتم الانتهاء من المرحلة الأولى خلال ١٨ شهرا من تاريخ التوقيع، والمرحلة الثانية خلال ٢٤ شهرا، وذلك بالتنسيق مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

من المقرر أن تقام المحطة الشمسية في موقع قريب من مصنع الألومنيوم بنجع حمادي، وتتولى شركة سكاتك "مطور متكامل لمشروعات الطاقة والوقود الأخضر" تطوير وتمويل المشروع وتركيب المعدات وإجراءات الدراسات.

وقال عصمت، إن المشروع يأتي في إطار تنفيذ خطة تطوير شركة مصر للألومنيوم لزيادة الإنتاج وإدخال صناعات جديدة، وحرص الوزارة على توافق الشركات التابعة مع معايير التصنيع العالمية وأشتراطات الاستدامة والبيئة النظيفة والالتزام بالقواعد الجديدة للحد من الكربون، لاسيما تلبية شركة مصر للألومنيوم لمتطلبات المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.

مدينة مصر للإسكان تصدر توضيحاً بشأن أرض «عزبة الهجانة»

أصدرت شركة مدينة مصر للإسكان والتعمير بيانا توضيحيا بشأن الموافقة على إعادة ملكية أرض عزة الهجانة إلى محافظة القاهرة كمساهمة مجتمعية.

وأكدت الشركة، في بيان للبورصة ، أن الأرض البالغ مساحتها ٦٣٤ فدانا والتي سبق تخصيصها للشركة لست من مشاريع الشركة الجديدة "تاج سيتي وسراي".

وأشارت إلى أن الجمعية وافقت في ديسمبر على إعادة ملكية أرض عزبة الهجانة كمساهمة مجتمعية من الشركة لإعادة تأهيل المنطقة بما يحقق مصالح الشركة وساكني المنطقة.

وأكدت أن القرار الجمهوري ٣٨ لعام ٢٠٢٤ الخاص بالأرض لن يؤثر على مساحة أراضي الشركة بالتوسعات الجديدة "تاج سيتي وسراي".

مذكرة تفاهم «مصرية - سعودية» لتوريد احتياجات مشروعات التطوير العقاري بالمملكة

عقد رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، اليوم اجتماعا، مع مسؤولي تحالف عدد من الشركات المصرية السعودية، وذلك بحضور الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، واللواء مختار عبداللطيف، رئيس الهيئة العربية للتصنيع، والدكتور خالد معتوق، الرئيس التنفيذي لشركة "أوكتا إنترناشيونال" ومجموعة ديونز للاستثمار، والدكتور عبداللطيف المبارك، رئيس مجلس إدارة شركة منتجات الألومنيوم "الوبكو" العليان، والمهندس خالد عبدالمنعم، الرئيس التنفيذي لشركة منتجات الألومنيوم "الوبكو" العليان، وعدد من المسؤولين.

وأكد مدبولي ما تتمتع به العلاقات المصرية السعودية على مختلف المستويات من تميز؛ وهو ما ينعكس على أوجه التعاون والتنسيق، ويسهم في دعم وتعزيز تلك العلاقات على كافة الأصعدة، وخاصة ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاستثمارية والتجارية.

السكة الحديد: تعديل تركيب بعض القطارات إلى إسباني مطور وVIP بداية مارس المقبل

أعلنت الهيئة القومية لسكك حديد مصر عن تعديل تركيب بعض القطارات إلى عربات أسباني مطور و VIP اعتبارا من أول مارس، وذلك لتقديم أفضل خدمة للركاب بالوجهين البحري والقبلي، وفي ظل التحديث المستمر بكافة قطاعات الهيئة بخاصة قطاع الوحدات المتحركة.

وقالت الهيئة، في بيان ، إنه اعتبارا من يوم الجمعة ١ مارس القادم سيتم تعديل تركيب قطار ٩١٧ مكيف تالقاهرة / الإسكندرية) بعربات أسباني مطور (٤ عربات أولى مكيفة أسباني مطور + ٧ عربات ثانية مكيفة أسباني مطور) وبنفس جدوله الحالي، وتعديل تركيب قطار ٢٠٠٨ مكيف (الإسكندرية / أسوان) بعربات أسباني مطورة (٤ عربات أولى مكيفة أسباني مطور + ٧ عربات ثانية مكيفة أسباني مطور) وبنفس جدوله الحالي.

4 مارس .. المصرية للاتصالات تعلن النتائج المالية السنوية

أعلنت المصرية للاتصالات موعد إعلان النتائج المالية السنوية على أن يكون يوم ٤ مارس ٢٠٢٤ قبل بدء جلسة التداول بكل من البورصة المصرية وبورصة لندن.

يشار إلى أن المصرية للاتصالات، سجلت صافي ربح بلغ ٩,١ مليار جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٣، على الرغم من زيادة تكاليف التمويل ٣,٧ مرة؛ وذلك بفضل الأداء التشغيلي المتميز وارتفاع إيرادات الاستثمار بنسبة ٦٧٪ والتي بلغت ٣,٤ مليار جنيه.

وبلغ إجمالي الإيرادات المجمعة ٤٢ مليار جنيه محققًا نموا قدره ٣٠٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، مدفوعا بالزيادة في كل من إيرادات المكالمات الدولية الواردة البالغ ٤,٣ مليار جنيه والتي تضاعفت مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق؛ نتيجة لزيادة المكالمات الواردة بنسبة ١٢٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

نهر الخير للتنمية: التقدم بمستندات قيد شركة تابعة بالبورصة خلال شهر مارس المقبل

قالت شركة نهر الخير للتنمية والاستثمار الزراعي والخدمات البيئية، إنها تعتزم تقديم مستندات لقيد الشركة التابعة لها مجموعة الأهلي للزراعات الحديثة في البورصة المصرية خلال شهر مارس المقبل.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة ، أن الجمعية العامة العادية لمجموعة الأهلي للزراعات الحديثة قررت في أبريل الماضي قيد وطرح الشركة في البورصة المصرية.

يشار إلى أن نهر الخير للتنمية والاستثمار الزراعي والخدمات البيئية، قالت إن شركة الأهلي للزراعات الحديثة -تابعة بنسبة ٥٧,٢٨٪- حصلت على ترخيص بإدارة وتشغيل مزرعة سمكية بطاقة إنتاجية متوقعة تصل إلى ٤ آلاف طن من الأسماك.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • الاحد ٢٥ فبراير ٢٠٢٤ • العدد ٧٣٣

وزارة التموين تحظر على التجار تخزين السكر أكثر من ٣ أشهر والأرز شهرين

أصدر الدكتور علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، قرارا حمل ٦ لسنة ٢٠٢٤ بتشكيل لجنة عليا بالوزارة والمديريات التموينية، لمتابعة إلزام الموزعون وتجار الجملة والتجزئة عند تخزين السلع الغذائية، بأن تكون مصحوبة بفواتير ضريبية، أيضا فترات التخزين لبعض السلع الغذائية.

وتضمن قرار الوزير، إنه بعد الاطلاع على على عدد من القرارت التى صدرت من وزير التموين بشأن التسعير الجبرى، وتحديد الأرباح وتعديلاته، بشأن المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وبشأن حماية المستهلك، بشأن الإعلان عن الأسعار وحظر تداول السلع مجهولة المصدر وتحديد بعض المنتجات الاستراتيجية وضوابط وإجراءات تداول السلع، تشكل لجنة عليا بالوزارة والمديريات التموينية لمتابعة القرار، وإلازم الموزعون وتجار الجملة والتجزئة عند تخزين السلع الغذائية بأن تكون مصحوبة بفواتير ضريبية".

بالأرقام.. قفزات للأمام للصادرات المصرية

الصادرات السلعية تسجل ٣ مليار و١٢ مليون دولار خلال شهر يناير ٢٠٢٤ وتتجاوز صادرات يناير ٢٠٢٣ .. ووزير التجارة والصناعة : تراجع الواردات بنسبة ٤٠% في يناير من العام الجاري

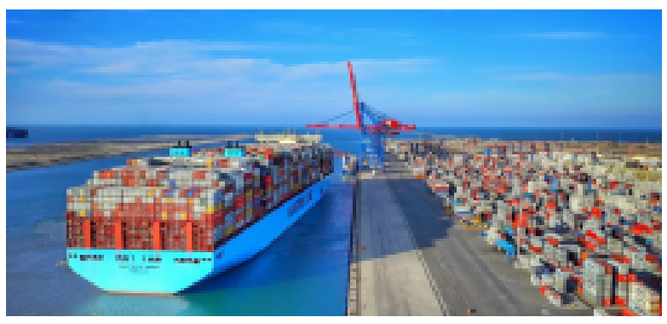

واصلت الصادرات المصرية تحقيق أرقام إيجابية جديدة ، وأعلن المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة أن الصادرات السلعية المصرية حققت معدل نمو ملموس خلال شهر يناير ٢٠٢٤ حيث بلغت ٣ مليار و١٢ مليون دولار مقابل ٢ مليار و٨٨٧ مليون دولار خلال نفس الشهر من عام ٢٠٢٣، مشيرا إلى أن الواردات السلعية المصرية شهدت تراجعا بنسبة ٤٠٪ حيث بلغت ٤ مليار و٤٧٦ مليون دولار مقابل ٧ مليار و٥٢٠ مليون دولار خلال نفس الشهر من عام ٢٠٢٣.

وقال الوزير إن هذه المؤشرات الإيجابية ساهمت في انخفاض عجز الميزان التجاري بنسبة ٦٨٪ خلال شهر يناير الماضي حيث بلغ مليار و٤٦٤ مليون دولار مقابل ٤ مليار و٦٣٤ مليون دولار خلال نفس الشهر من العام الماضي.

جاء ذلك في سياق أحدث تقرير تلقاه الوزير من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات حول حركة التجارة الخارجية لمصر خلال شهر يناير ٢٠٢٤.

وتضمن التقرير أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية خلال شهر يناير الماضي والتي شملت تركيا بقيمة ٢٩٢ مليون دولار، والمملكة العربية السعودية بقيمة ٢٦٣ مليون دولار، وإيطاليا بقيمة ١٧٣ مليون دولار، والامارات العربية المتحدة بقيمة ١٦٩ مليون دولار، والولايات المتحدة الامريكية بقيمة ١٦٨ مليون دولار، وليبيا بقيمة ١٦٢ مليون دولار.

كما استعرض التقرير القطاعات التصديرية التي شكلت هيكل الصادرات المصرية خلال شهر يناير الماضي التي تضمنت مواد البناء بقيمة ٦٢٤ مليون دولار، والحاصلات الزراعية بقيمة ٤٦٧ مليون دولار، والمنتجات الكيماوية والأسمدة بقيمة ٤٢١ مليون دولار، والصناعات الغذائية بقيمة ٤٠٨ مليون دولار، والسلع الهندسية والإلكترونية بقيمة ٣٥٦ مليون دولار، والملابس الجاهزة بقيمة ٢٥٨ مليون دولار، والغزل والمنسوجات بقيمة ٩١ مليون دولار، ومنتجات الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصنفات الفنية بقيمة ٦٨ مليون دولار، والمفروشات بقيمة ٤٧ مليون دولار، والصناعات الطبية بقيمة ٤٢ مليون دولار، والأثاث بقيمة ٢١ مليون دولار، والصناعات اليدوية بقيمة ١٩ مليون دولار، والجلود والأحذية والمنتجات الجلدية بقيمة ١٥ مليون دولار.

وفي تصريحات سابقة ، كشف المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، أن هناك استراتيجية وطنية تعمل عليها جميع الوزارات بالحكومة لدعم قطاع الصناعة، مشيرا إلى أن هناك تحد كبير، قائلا:" على الرغم من التحديات، إلا أن هناك بارقة أمل متمثلة في ٥٩٥ مشروع صناعي جديد».

جاء ذلك خلال كلمته بالجلسة العامة لمجلس الشيوخ، برئاسة المستشار عبد الوهاب عبد الرازق، رئيس المجلس، لمناقشة طلب المناقشة المقدم من النائب تيسير مطر بشأن سياسة الحكومة حول التحديات التي تواجه الصناعة.

وأشار سمير، إلى ارتفاع حجم الصادرات العام الحالي إلى ٣٥,٦٣١ مليار دولار، على الرغم من التحديات الاقتصادية المحلية والعالمية، قائلا: وهو الشهر الأعلى في حجم الصادرات المصرية، مؤكدا أن أزمة توفير العملة والتمويل أثرت على قطاع الصناعة، مشيرا إلى أن ٥٤٪ من واردات مصر مستلزمات إنتاج.

تركيا والسعودية وإيطاليا والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية وليبيا أهم الأسواق المستقبلة للصادرات السلعية المصرية .. والمجلس التصديرى للصناعات الهندسية: 15شركة بالقطاع تبحث زيادة الصادرات إلي ليبيا .. وصادرات مواد البناء تحقق زيادة 26% لتسجل 8,8 مليار دولار

أسواق مستهدفة

وخلال الأسبوع الماضي ، ترأست مي حلمي المدير التنفيذي للمجلس التصديري للصناعات الهندسية، وفدا من رجال الأعمال المصريين وعدد ١٥ شركة مصرية في قطاعات الأجهزة المنزلية وأدوات المائدة والمطبخ والأدوات الكهربائية وقطع غيار السيارات والآلات الزراعية والصناعات الكهربائية من الكابلات والمولدات الكهربائية لزيارة دولة ليبيا لمناقشة عدد من الملفات المرتبطة بتسهيل عمليات التعاون التجاري بين رجال أعمال البلدين في مختلف المجالات، وتم التأكيد على ضرورة تعزيز وتعميق هذا التعاون وفتح آفاق استثمارية مشتركة.

وقال بيان المجلس التصديري للصناعات الهندسية، إن اللقاءات شهدت حضور رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة "محمد الرعيض"، ووكيل وزارة الاقتصاد والتجارة للشؤون الاقتصادية السيد "سعد الحنيش" والقائم بأعمال السفارة المصرية السفير"مصطفى تامر" ورئيس غرفة تجارة طرابلس أنور أبوستة وعدد كبير من رؤساء الشركات والمؤسسات الليبية.

وأشار البيان إلي أن الزيارة شملت لقاءات بين الوفد المصري وعدد من أعضاء وقيادات غرف التجارة الليبية وممثلين لعدد من المؤسسات الاقتصادية في مختلف المدن الليبية، وتُعد هذه الزيارة هي الأولى من نوعها منذ أكثر من عشر سنوات، حيث تجرى برعاية مباشرة من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا.

وقالت مي حلمي المدير التنفيذي للمجلس التصديري للصناعات الهندسية، إن أجواء اللقاءات إيجابية للغاية من الجانبين وهناك تفاهمات في ملفات التعاون التجاري والاستثماري بين الشركات المصرية ونظيرتها الليبية في القطاعات المندرجة تحت مظلة المجلس التصديري للصناعات الهندسية.

وفي وقت سابق ، سلم المهندس شريف الصياد رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية وأعضاء مجلس إدارة المجلس التصديري EXXA جوائز التميز في التصدير الهندسي في نسختها الثالثة خلال احتفالية كبيرة في قصر عابدين، وذلك بمشاركة كبيرة لشركات القطاع الهندسي وعدد من رموز وزارة الصناعة والتجارة.

وقال الصياد إن هناك ٢٠ جائزة من المجلس التصديري منها ١٨ جائزة طبقًا للبيانات الواردة من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات فيما يتعلق بحجم وأرقام الصادرات المحققة للصادرات عن عام ٢٠٢٣ وجائزة لأفضل منتج مبتكر وتم تشكيل لجنة للبت في المتقدمين للجوائز بكل حيادية.

وأشار إلى زيادة عدد الشركات المشاركة في الجوائز ليصل إلى ١٠٠ شركة تتنافس على الـ ٢٠ جائزة، في مقابل ٨٥ شركة في النسختين السابقتين كانوا يتنافسون على ١٨ جائزة، كما تم استحداث ٣ فئات في كل جائزة.

وقالت مي حلمي المدير التنفيذي للمجلس التصديري، خلال الاحتفالية، إن جوائز التميز في التصدير الهندسي «EXXA» تسعى لرفع اتجاه الدولة لخلق مجتمع تصديري يجمع المصدرين في كافة المجالات الهندسية وشركات من أحجام مختلفة، وخلق منافسة بين الشركات هدفها التنافس على زيادة الصادرات والتوسع في الأسواق الجديدة.

قطاعات تقفز

بحسب الإحصاءات الرسمية ، سجلت صادرات القطاعات المندرجة تحت مظلة المجلس التصديري لمواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية والتشييد والبناء للفترة من يناير الى ديسمبر ٢٠٢٣ زيادة بنسبة ٢٦٪ لتحقق الصادرات ٨ مليارات و٨٠٧ مليون دولار مقارن بنفس الفترة لعام ٢٠٢٢ بقيمة قدرها ٦ مليار و٩٩٠مليون دولار بزيادة بنسبة ٢٠٪ .

وكشف المجلس أن صادرات الحديد والصلب سجلت ٢,٣ مليار دولار خلال ٢٠٢٣ مقابل ١,٤ مليار دولار في سنة ٢٠٢٢ بنسبة ارتفاع ٦٥٪، وسجلت صادرات الأسمنت ارتفاع بنسبة ١٤٪ لتبلغ ٧٧٠ مليون دولار مقابل ٦٧٨ مليون دولار في ٢٠٢٢، كما سجلت صادرات السيراميك تراجع ٣٠٪ لتبلغ ١٣١ مليون دولار مقابل ١٨٨ مليون دولار عام ٢٠٢٢.

محمد محيي الدين

شعبة الملابس الجاهزة: ١٠ مستثمرين أتراك قرروا الدخول للاستثمار في مصر

كشف خالد سليمان نائب رئيس شعبة الملابس الجاهزة في الغرف التجارية، عن دخول استثمارات تركية جديدة في قطاع الملابس الجاهزة، وأن ١٠ مستثمرين أتراك في قطاع الغزل والنسيج والملابس قرروا الدخول للسوق المصري لما يمتلكه من إمكانيات قوية.

وأضاف سليمان، في بيان ، أن عام ٢٠٢٤ سيشهد دخول المزيد من الاستثمارات في قطاعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وسط توافر الأيدي العاملة بتكلفة أقل من الأسواق المنافسة إضافة إلى توافر الأراضي الصناعية المرفقة في كل المحافظات وبأسعار تلائم التكلفة الاستثمارية للمستثمرين الأجانب.

وأوضح نائب رئيس شعبة الملابس الجاهزة في الغرف التجارية، أن السوق المصري يرتبط بعدد كبير من الاتفاقيات التجارية التي تجعل المستثمرين الأجانب منفتحين على الأسواق العالمية وإدخال منتجاتهم بجمارك أقل خاصة للأسواق العربية والأمريكية.

ومن جانب آخر وعن تطورات السوق المحلي، كشف "سليمان" تراجع مبيعات الملابس الجاهزة بنسبة تراوحت بين ٢٠ إلى ٣٠٪، موضحا أن تحرك الأسعار في الخامات انعكس على سعر المنتج النهائي وهو ما حاولت المصانع استيعابه وعدم تحميل المستهلكين كامل التحركات السعرية.

وزارة الإنتاج الحربي تشارك بمعرض القاهرة الدولي الـ٥٧ بأجهزة منزلية

قالت وزارة الإنتاج الحربي، إنها ستشارك خلال الفترة المقبلة بعدد من منتجاتها المدنية بمعرض القاهرة الدولي السابع والخمسون، والمقرر إقامته بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات بمدنية نصر خلال الفترة من ٢٩ فبراير الجاري حتى ٩ مارس ٢٠٢٤.

وأوضحت الوزارة في بيان لها، أن شركات الإنتاج تستعد للمشاركة في معرض القاهرة الدولي بالعديد من المنتجات المدنية التي تخدم قطاع الأسرة ومنها (المراوح الكهربائية بأنواعها المختلفة- أدوات المائدة والمطبخ المصنعة من الإستانلس ستيل- أثاث خشبي- أجهزة الإطفاء- غسالات وتكييفات- بوتاجازات- سخانات- ثلاجات).

«تصديري الصناعات الهندسية»: ١٥ شركة بالقطاع تبحث زيادة الصادرات إلى ليبيا

ترأست مي حلمي، المدير التنفيذي للمجلس التصديري للصناعات الهندسية، وفد رجال الأعمال المصريين، يضم ممثلي ١٥ شركة مصرية في قطاعات الأجهزة المنزلية وأدوات المائدة والمطبخ والأدوات الكهربائية وقطع غيار السيارات والآلات الزراعية والصناعات الكهربائية من الكابلات والمولدات الكهربائية، لزيارة دولة ليبيا لمناقشة عدد من الملفات المرتبطة بتسهيل عمليات التعاون التجاري والتكامل بين رجال أعمال البلدين في مختلف المجالات، وتم التأكيد على ضرورة تعزيز وتعميق هذا التعاون وفتح آفاق استثمارية مشتركة.

ويحسب بيان للمجلس التصديري للصناعات الهندسية، فإن اللقاءات شهدت حضور رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة، محمد الرعيض، ووكيل وزارة الاقتصاد والتجارة للشؤون الاقتصادية، سعد الحنيش، والقائم بأعمال السفارة المصرية، السفير مصطفى تامر، ورئيس غرفة تجارة طرابلس، أنور أبوستة، وعدد كبير من رؤساء الشركات والمؤسسات الليبية.

داليا احمد

إطلاق أول أكاديمية للتصدير في الشرق الأوسط تحت مظلة الأفتياس ٢,٠

شهدت هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وهاني سالم سنبل الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، الإعلان عن إطلاق أكاديمية التصدير والتي تعد أول أكاديمية تصدير فى الشرق الأوسط تحت مظلة برنامج المساعدة من أجل التجارة العربية "الأفتياس ٢,٠" التابع للمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة وبجهد مشترك بين جمعية المصدرين المصريين "أكسبولينك" ومركز تدريب التجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة.

جاء ذلك خلال حفل توقيع برنامج العمل السنوي بين المؤسسة ومصر لعام ٢٠٢٤، وذلك ضمن الاتفاقية الإطارية الموقعة بين الجانبين لمدة ٥ سنوات.

وستعمل هذه الأكاديمية على بناء القدرة التصديرية للمئات من رواد الاعمال خاصة السيدات عن طريق برامج تدريبية مصممة لرفع قدراتهم ومهارتهم لكي يصبحوا قادرين على تصدير منتجات ذات قيمة مضافة تتماشى مع متطلبات الاسواق العالمية.

وأوضحت السعيد، أن حفل التوقيع يشهد الإطلاق الرسمي لأنشطة أول أكاديمية للتصدير في مصر، تم تأسيسها في ضوء التعاون القائم بين كل من وزارة التجارة والصناعة، مُمثلة في مركز تدريب التجارة الخارجية، وجمعية المصدرين المصريين اكسبولينك، بدعم من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، في إطار مساهمة مصر في المرحلة الثانية من برنامج "مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الافتياس ٢).

وأشارت إلى أن برامج وأنشطة الأكاديمية سوف تسهم بدورها في دعم توجّه الدولة المصرية لمضاعفة حجم الصادرات المصرية، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، وزيادة التجارة البينية، الأمر الذي يساعد في دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

سيد الجارحي

رئيس الوزراء يتابع جهود توطين صناعة الطلمبات لتلبية احتياجات المشروعات التنموية والخدمية

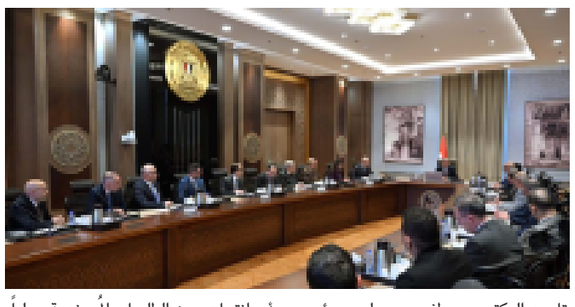

تابع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، جهود توطين صناعة الطلمبات لتلبية احتياجات المشروعات التنموية والخدمية، وذلك في اجتماع عقده الأسبوع الماضي، بحضور الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ومسئولي قطاع المرافق بالوزارة، واللواء مختار عبداللطيف، رئيس مجلس إدارة الهيئة العربية للتصنيع، ومسئولي الهيئة والمصانع التابعة لها.

كما حضر الاجتماع الدكتور محمد حسن، مدير عام الشركة المصرية الألمانية للمضخات، والمهندس أحمد ياسين، المدير الإقليمي لشركة "زايلم"، والمهندس حسانين المملوك، المدير العام لشركة تكنولوجيا البيئة المتكاملة والخدمات البترولية "إيتوس"، والمهندس أحمد عبدالحكيم، المدير العام لمصنع "زايلم" مصر، والمهندس حسام فريد، رئيس مجلس إدارة مصنع "الوايلر" فريد حسنين للطلمبات، والمهندس ماجد محروس، ممثل شركة أولاد فهيم رجب لصناعة الطلمبات "آل فهيم".

وأكد رئيس الوزراء، الأهمية البالغة لهذا الاجتماع، مشيرا إلى أن الحكومة تدعم بصورة قوية صناعة الطلمبات في مصر، سواء من خلال الجهات الحكومية أو شركات القطاع الخاص، حيث إن لدينا احتياجاً فعلياً مُستمرا لهذه الطلمبات، لذا يتم دعم أية خطوات لتصنيع الطلمبات في مصر، خاصة التي تستخدم في مشروعات المياه والصرف الصحي.

وأضاف مدبولي، أن هناك حجم عمل كبير تشهده المرحلتين الثانية والثالثة من المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، وكذا المشروعات الأخرى بالمدن القائمة والجديدة، وبالتالي فإننا جاهزون لاستقبال أي إنتاج من الطلمبات المُصنعة محلياً، لسد الفجوة الاستيرادية في هذا القطاع.

ولفت رئيس الوزراء إلى أنه تم حصر الاحتياجات السنوية من الطلمبات، ولدينا احتياج لنحو ٥ - ٦ آلاف طلمبة سنويا، لذا تمثل هذه الصناعة أهمية كبيرة والدولة مُستعدة لدعمها.

من جانبه، أشار الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، إلى أن التعاون مُستمر ومتواصل بين الوزارة والشركات الوطنية لتوفير احتياجات مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي من الطلمبات، وقطع غيارها، لافتاً إلى أن الصناعة الوطنية أمامها فرصة مهمة للمُنافسة بقوة في هذا المجال بالشراكة مع شركات عالمية متخصصة.

وخلال الاجتماع، عرض اللواء مختار عبد اللطيف، تقريرا حول أنشطة الهيئة العربية للتصنيع في مجال التصنيع المحلي لطلمبات المياه، موضحًا في هذا الصدد، موقف التصنيع المحلي لطلمبات المياه بأنواعها: الرأسية، والمُنشطرة، والغاطسة، وكذا موقف تصنيع قطع الغيار وإعادة تأهيل الطلمبات رقمياً.

كما استعرض رئيس الهيئة مراحل الوصول لمنتج مُعتمد للطلمبة الرأسية كليوباترا.

موضحًا أنه تم تصنيع العينات الأولية واختبارها بحضور إدارة الاختبار بالهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، واعتماد الطلمبات بتصرفات من ٥٠ لتر/ ثانية إلى ٥٠٠ لتر/ ثانية ورافع حتى ٦٥ متراً.

وبخصوص الطلمبات المنشطرة، أوضح أنه تم توقيع بروتوكول تعاون مع إحدى الشركات الأوروبية، لنقل المعرفة الخاصة بتصميمات أجزاء ومكونات الطلمبات المنشطرة وقوالب الصب الخاصة بها.

التنمية الصناعية: ١٣٠٠ جنيها إيجار الوحدة الصناعية الشهري بمجمع حوش عيسى

نظمت الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بالتعاون مع جامعة دمنهور، ندوة ترويجية عن المجمع الصناعي حوش عيسى بمحافظة البحيرة فور طرحه للمستثمرين، تحت عنوان «محور تنموى جديد بالبحيرة»، دعمًا لفكر ريادة الأعمال لدى طلاب الجامعات، وتماشيًا مع استراتيجية وزارة التجارة والصناعة، الرامية إلى تعزيز الفكر الصناعي.

واستعرض فريق عمل الهيئة، خلال الندوة، أهمية المجمعات الصناعية فى دعم ريادة الأعمال، ودورها فى تحقيق التنمية الصناعية المستهدفة بجمهورية مصر العربية، والقطاعات والأنشطة المستهدف تخصيص الوحدات الإنتاجية لها، للمساهمة فى توطينها وتعميقها بنطاق بمحافظة البحيرة، بالإضافة إلى الرد على مجموعة من الاستفسارات المتنوعة من قبل الحضور فيما يخص الشأن الصناعي، وكذا المجمع الصناعي الجديد بحوش عيسى.

كما تم استعراض أهم الحوافز والتيسيرات المخصصة للسادة المستثمرين الراغبين فى الانضمام لهذا الصرح الصناعي الجديد، ومن أهمها طرح الوحدات بنظامى التمليك أو الإيجار، وتأجيل تحصيل إيجار الوحدات لما بعد ٩ أشهر من تاريخ استلام الوحدة، الاستفادة من الحصول على تمويل منخفض الفائدة (٥٪ متناقصة) لتملك الوحدة، وبتسهيلات تصل إلى ١٠٠٪ من قيمة الوحدة، ومن خلال عدة بنوك تم توقيع بروتوكولات تعاون معها فى هذا الشأن.

كما أشارت إلى أن القيمة الإيجارية للوحدة الصناعية بالمجمع ١٣٠٠ جنيه شهريًا شاملة مصاريف صيانة المرافق والخدمات العامة للمجمع، مع إلغاء التكاليف المعيارية لدراسة الطلبات وتكاليف تقديم العروض، مع تخفيض سعر كراسة الشروط.

جهاز إدارة والتصرف فى الأموال المستردة والمتحفظ عليها.. خطوة نحو الاستفادة من موارد الدولة

وزير المالية : يرفع كفاءة الإدارة الاقتصادية وتعظيم عوائد الأصول تحت إدارته ..

لجنة برئاسة وزير المالية وعضوية ممثلين عن بعض الوزارات وجهات الدولة المختلفة وخبراء اقتصاديين وماليين لإدارة الجهاز الجديد

تأثيرات إيجابية عديدة تتوقعها وزارة المالية لإنشاء "جهاز إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها»، وهو ما ظهر في تصريحات لوزير المالية الدكتور محمد معيط أكد فيها موأصلة الوزارة تنفيذ التكليفات الرئاسية باتخاذ كل ما من شأنه تعزيز حوكمة المنظومة المالية للدولة، وتحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها؛ بما يتسق مع جهود بناء القدرات الشاملة لمصر في «الجمهورية الجديدة»، التى يرسى دعائمها الرئيس عبد الفتاح السيسى، على نحو يمكننا من امتلاك القدرة بشكل أكبر على التعامل الإيجابى المرن مع الصدمات الداخلية والخارجية، المرتبطة بالتحديات الاقتصادية العالمية وما تفرضه من ضغوط بالغة الشدة على الموازنة؛ تأثرًا بموجة تضخمية غير مسبوقة، انعكست فى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وتكاليف الشحن، وتكاليف التمويل.

وقال الوزير، عقب تصديق الرئيس عبد الفتاح السيسى على قانون «إنشاء جهاز إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها»، إن هذا القانون ينص على استحداث جهاز بوزارة المالية يحل محل كل من الإدارة العامة للأموال المستردة بالهيئة العامة للخدمات الحكومية، والإدارة المركزية لموارد وتعويضات الإصلاح الزراعي، وجهاز تصفية الحراسات، وذلك فى إطار الإصلاحات الهيكلية الهادفة لتعزيز الحوكمة والشفافية والتنمية المستدامة فى الأصول المملوكة للدولة، من أجل الإسهام الفعال فى دعم جهود الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على المسار الآمن، تحقيقًا للمستهدفات الاقتصادية، وتلبية الاحتياجات التنموية.

وأضاف الوزير، أن جهاز «إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها» يعد كيانًا تنظيميًا موحدًا تؤول إليه حقوق والتزامات الإدارة العامة للأموال المستردة، والإدارة المركزية لموارد وتعويضات الإصلاح الزراعي وجهاز تصفية الحراسات، بما يضمن الاستغلال الأمثل للأصول المملوكة للدولة ومواردها، وتعظيم العائد عليها، وإدارتها والتصرف فيها بشكل مؤسسي وفقًا لأحدث الممارسات العالمية، على نحو يسهم فى رفع كفاءة الإدارة الاقتصادية وتعظيم عوائد إدارة هذه الأصول تحت إدارته، من خلال العمل على تنمية الأموال المستردة والمتحفظ عليها، بما يتناغم مع جهود تعظيم الإيرادات العامة للدولة، موضحًا أن الجهاز الجديد يدير الأموال المستردة والمصادرة، والأموال الصادر بشأنها أحكام قضائية لصالح الخزانة العامة للدولة وفقًا لأحدث الممارسات العالمية.

وأشار الوزير، إلى أن القانون يتيح التعاقد مع شركات أو جهات متخصصة فى إدارة بعض الأصول التى تتطلب خبرة فنية غير متوفرة بالجهاز الجديد، موضحًا أن هذا الجهاز يعتمد فى إدارته على خطط وقواعد وأساليب متطورة لإدارة والتصرف فى الأموال بما يتفق مع طبيعتها ويعزز مسار تنميتها.

وأوضح الوزير، أنه سيتم تشكيل لجنة برئاسة وزير المالية وعضوية ممثلين عن بعض الوزارات وجهات الدولة المختلفة وخبراء اقتصاديين وماليين لتتولى إدارة هذا الجهاز الجديد.

وذكر بيان لوزارة المالية، أنه سيتم تعيين مدير تنفيذي لجهاز «إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها» يتولى، ضمن اختصاصاته، اتخاذ إجراءات تقنين وضع اليد على الأراضي والممتلكات التى تدخل فى ولاية الجهاز، واتخاذ إجراءات إزالة أي تعديات على الأموال من الأصول والممتلكات المنصوص عليها فى هذا القانون بالتنسيق مع الجهات والأجهزة المعنية، وإنشاء قاعدة بيانات محدثة بشكل دورى، مؤكدًا أن هذا الجهاز يدير أموالًا عامة ويجوز له الحجز الإداري للحصول على حقوقه.

اختصاصات

وكان مجلس النواب أقر مشروع القانون المقدم من الحكومة بإنشاء جهاز الإدارة والتصرف فى الأموال المستردة والمتحفظ عليها ، حيث أشار تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الخطة والموازنة ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية، إلى أن مشروع القانون يهدف إلى إنشاء جهاز إدارة والتصرف فى الأموال المستردة والمتحفظ عليها، ويلتزم الجهاز بالمحافظة على هذه الأموال وحسن إدارتها وتنميتها للاستفادة منها على أفضل وجه، وكذلك التصرف في هذه الأموال في الحالات التي يجوز فيها ذلك قانونًا.

وأكدت اللجنة فى تقريرها أن مشروع القانون يهدف إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وتشجيع الاستثمار عن طريق إنشاء جهاز له شخصية اعتبارية عامة لإدارة الأموال التي آلت ملكيتها للدولة ويلتزم بمعايير الشفافية والحوكمة، وتشجيع الاستثمار.

وأشارت اللجنة الى أن الأحكام الخاصة بإدارة والتصرف في الأموال التي آلت ملكيتها إلى الدولة والتي تقوم على تطبيقها وزارة المالية من خلال (جهاز تصفية الحراسات - الإدارة المركزية للموارد وتعويضات الإصلاح الزراعي بقطاع التمويل بوزارة المالية - إدارة الأموال المستردة التابعة للهيئة العامة للخدمات الحكومية) تتناولها بالتنظيم حاليًا عدة قوانين وقرارات، ولا يضمها كيان تنظيمي واحد مسئول عنها يتولى إدارتها بشكل مؤسسي يحقق الغاية المنشودة منها لذلك يأتى مشروع قانون بإصدار قانون إنشاء جهاز إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها، تحقيقا للأهداف المتقدمة و تجانس وتكامل الاختصاصات التي تباشرها الكيانات الثلاثة المشار إليها.

وتضمن مشروع القانون ٦ مواد إصدار مواد الإصدار نصت على أن يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن إنشاء جهاز إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها و أن يحل جهاز إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها المنشأ وفقا لأحكام القانون المرافق محل كل من الإدارة العامة للأموال المستردة بالهيئة العامة للخدمات الحكومية في الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتخويل وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الأموال المصادرة وإضافة حصيلتها للإيرادات العامة والإدارة المركزية للموارد وتعويضات الإصلاح الزراعي في الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧١ في شأن نقل اختصاصات صندوق الإصلاح الزراعي المنشأ بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ إلى وزارة الخزانة، و جهاز تصفية الحراسات في الاختصاصات المنصوص عليها في قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤، والقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وكذلك في جميع الاختصاصات المنصوص عليها في قوانين أو قرارات إنشائها. وأن يستبدل بعبارات " جهاز تصفية الحراسات"، " الإدارة العامة للأموال المستردة"، "الإدارة المركزية للموارد وتعويضات الإصلاح الزراعي" أينما وردت في القوانين والقرارات واللوائح المعمول بها عبارة "جهاز إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها" كما نصت على أن تئول إلى الجهاز جميع الأموال الثابتة والمنقولة والحقوق والالتزامات الخاصة للكيانات الثلاثة المشار إليها. كما أوجبت نقل الموظفين بتلك الكيانات الثلاثة إلى الجهاز بذات مستوياتهم، وأوضاعهم الوظيفية، ومزاياهم المالية التي كانوا يتقاضونها كحد أدنى في تاريخ النقل، ويسرى ذلك على شاغلي الوظائف القيادية بالإدارة المشار إليهما و أناطت بوزير المالية إصدار القرارات المنفذة لهذا القانون والقانون المرافق خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به، وإلى أن تصدر هذه القرارات يستمر العمل باللوائح والقرارات السارية في هذا الشأن بما لا يتعارض وأحكام هذا المشروع والمشروع المرافق.

وتضمنت مواد مشروع قانون إنشاء الجهاز عددا من الأحكام حيث بينت المادة (١) تعريفات للكلمات والعبارات الواردة بأحكامه لتوضيح المقصود منها إحكاما للصياغة، ومنها كلمة " الأموال"، وهي جميع الأصول أو الممتلكات أيا كان نوعها، سواء أكانت مادية أو معنوية، ثابتة أو منقولة بما في ذلك المستندات والعملات المحلية أو الأجنبية أو الأوراق المالية أو التجارية والصكوك والحررات المبينة لكل ما تقدم ، وأيا كان نوعها أو شكلها، بما في ذلك الشكل الرقمي أو الإلكتروني، وجميع الحقوق المتعلقة بكل منها، وكذلك كلمة " اللجنة" بأنها لجنة إدارة جهاز إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها وتضمنت المادة (٢) إنشاء جهاز بوزارة المالية بمسمى جهاز إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها"، ويكون مقره مدينة القاهرة مع جواز إنشاء فروع أو مكاتب أخرى له داخل جمهورية مصر العربية بقرار من وزير المالية باعتباره الوزير المختص بعد موافقة اللجنة المشار إليها.

وحددت المادة (٣) الاختصاصات التي يباشرها الجهاز، والتي تتمثل في الأموال التي سبق مصادرتها بموجب أحكام نهائية من محكمة القيم والمحكمة العليا للقيم. والأموال المصادرة المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه.

رضوى عبدالله

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

مصر تفضح «جرائم الصهاينة» بالقانون

مرافعة تاريخية لممثلة مصر أمام محكمة العدل الدولية توصف بأنها واحدة من اكثر المرافعات كشفا للجرائم ومنهجية السعي لإبادة الفلسطينيين على مدى عقود

جاء موقف الدولة المصرية فى دعم القضية الفلسطينية وأشقائنا الفلسطينيين ، ثابتا وراسخا ، خاصة منذ اندلاع الحرب الغاشمة التى شنها الاحتلال الصهيوني على أهل غزة فى تداعيات أحداث السابع من أكتوبر الماضى، ليذكرها التاريخ لعصور مقبلة ، ويوثق أن الرئيس عبد الفتاح السيسي أفشل المخطط الصهيوني فى التهجير القسري للفلسطينيين، وتصفية القضية الفلسطينية، وهو المخطط الذى كان مكشوفا منذ الوهلة الأولى للقيادة السياسية، وظهر من خلال كلمة الرئيس السيسي برفضه للتهجير القسري، وتأكيده لحقوق أهل غزة فى أرضهم ومطالبته بحل الدولتين حقنا للدماء.

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل أن القيادة المصرية بذلت كل الجهود ، من أجل دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة وسط محاولات منع دخولها على مرأى ومسمع العالم والتى كان يتخطى ٨٠٪ منها مساعدات مصرية، كما طرقت كل الأبواب لوقف هذه الحرب والحفاظ على حقوق أهل فلسطين الشقيقة فى حياة آدمية على أرضهم ووقف إطلاق النار الذى راح ضحيته مئات الآلاف من الفلسطينيين أغلبهم من الأطفال والنساء وكبار السن، إلى أن وصلت إلى الباب القانوني لتطرقه بقوة فى مرافعة تاريخية ألقتها ياسمين موسى، مندوبة مصر الدائمة لدى محكمة العدل الدولية، كلمة قوية أمام المحكمة تناولت فيها الحرب فى غزة والتطورات الخطيرة فى القدس والضفة الغربية، لتكتب سطر جديد فى تاريخ مصر لدعم القضية الفلسطينية.

وعلى الرغم من ذلك يظهر البعض يحاول التشكيك فى تضامن مصر مع القضية الفلسطينية، ولكن التاريخ لا ينسى والمواقف لم تحدث فى غرفة مغلقة بعيدا عن أعين الناس فالعالم أجمع يرى ما تقدمه مصر ومازالت وهو الموقف التاريخي الذى يدعو للفخر ، والذي شهدنا حلقة مهمة منه خلال الأسبوع الماضي ، بمذكرة مصر أمام محكمة العدل الدولية في وجه «جرائم الاحتلال الصهيوني « .

فضح الجرائم

يمثل وقوف الاحتلال الإسرائيلي أمام محكمة العدل الدولية سابقة تفتح الباب لعرض وشرح وفضح جرائم الاحتلال الحالية وحرب الإبادة التي تشنها قوات الاحتلال، مع إصرار وتربص لإنهاء حياة الفلسطينيين وحصارهم وتجويعهم وطردهم من أراضيهم، وهى ليست مجرد حرب عابرة، لكنها سياسة وسلوك إجرامي متواصل وممنهج على مدى عقود، وهذه المحاكمة فرصة لعرض وتوثيق جرائم الاحتلال ضد الفلسطينيين ومخالفة القوانين الدولية والإنسانية، وأيضا كشف الانحياز الأمريكي المتواصل لحرب الإبادة، بما يجعل الولايات المتحدة شريكا في الجرائم.

المرافعة التاريخية المصرية أمام المحكمة الدولية واحدة من اكثر المرافعات كشفا للجرائم ومنهجية السعي لإبادة الفلسطينيين على مدى عقود ، حيث أكدت اختصاص المحكمة الدولية للنظر في المسألة، وإثبات الآثار القانونية الناشئة عن الممارسات الإسرائيلية باعتبارها قوة الاحتلال، و تناولت الآثار القانونية للممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

جاءت المرافعة التي قدمتها الدكتورة ياسمين موسى، المستشارة القانونية بمكتب وزير الخارجية لتؤكد عدم شرعية ممارسات الاحتلال الإسرائيلي المنهجة ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة على مدى ٧٥ عاما - وهو أطول احتلال في التاريخ الحديث - حيث تواصلت الممارسات الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين وسلب أراضيهم ومنازلهم، واستخدام ممنهج وعشوائي للعنف ضد المدنيين، في ظل صمت وعجز المجتمع الدولي عن إنهاء الاحتلال.

وأكدت مرافعة الدكتورة ياسمين موسى استحالة تجاهل مسئولية الأطراف الدولية عن تغيير الوضع الراهن، بعد أن تجاوز ضحايا العدوان على غزة ٢٩ ألفا ، ونقل وتهجير ما يقرب من مليوني فلسطيني قسراً، في انتهاك صارخ لأحكام القانون الدولي، وفي ظل عجز مجلس الأمن عن وقف إطلاق النار ، وان الوضع الكارثي الى الضفة الغربية، من خلال التهجير والقتل وتوسيع الاستيطان وأجرام المستوطنين، وهدم المنازل، في انتهاك لأسس الشرعية الدولية بحل الدولتين.

المرافعة المصرية أكدت اختصاص محكمة العدل الدولية بمنح الرأي الاستشاري في الممارسات الإسرائيلية، واستعرضت الآثار القانونية المترتبة عن الاحتلال الذي طال أمده بالمخالفة لقانون الحرب و مشروعية استخدام القوة، و الآثار القانونية الخاصة بحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ومبدأ حق تقرير مصير الشعوب، وحظر العنصرية والفصل العنصري، ، كما فندت مزاعم التبرير الإبادة باستخدام مبدأ الدفاع عن النفس.

كذلك فإن المرافعة المصرية كما أشار المتحدث باسم الخارجية السفير أحمد أبو زيد استندت لسوابق أحكام وآراء المحكمة الدولية، التي تؤكد انطباق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على ما يجرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومبدأ عدم شرعية ضم الأراضي بالقوة، ورفض تهويد القدس، و انتهاك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وسبق تأكيد انطباق المبادئ القانونية بميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، و معها قواعد لاهاي الخاصة بقانون وأعراف الحرب، ومعاهدات حقوق الإنسان، خاصة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وأيضا مبادئ القانون الدولي العرفي، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأكدت مصر على أن اختصاص محكمة العدل الدولية في منح الرأي الاستشاري لدعم هدف حل الدولتين لإرساء ركائز الأمن والاستقرار في المنطقة، والتوصل لحل عادل وشامل ودائم للصراع العربي – الإسرائيلي و أن السبيل الأوحد لتحقيق الغاية هو إقامة الدولة الفلسطينية، متصلة الأراضي والقابلة للحياة، على خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وشددت مصر على ضرورة التزام المجتمع الدولي وفقاً لمبادئ المسئولية الجماعية، بوقف الانتهاكات الإسرائيلية المنهجة لأحكام القانون الدولي، وعدم الاعتراف بأية آثار تنشأ عن ممارسات الاحتلال غير القانونية في الأراضي المحتلة، سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وطالبت الأطراف الدولية بالضغط على إسرائيل للامتثال لمقررات الشرعية الدولية ذات الصلة، واحترام أحكام القانون الدَولي والقانون الدولي الإنساني، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ياسمين موسى

مرافعة مصر أمام محكمة العدل الدولية، مهمة للغاية، وتكشف بالتفصيل جرائم الاحتلال على مدى عقود، من خلال استخدام القوة وطرد الفلسطينيين من أراضيهم ومنع الغذاء والمساعدات عنهم. وأن الجرائم الأخيرة في غزة بقتل الأطفال والنساء وسط عجز مجلس الأمن الدولي وإدانة الانحياز والشراكة الامريكية في الجرائم. واعتبار واشنطن متهمة معنويا مع الاحتلال الإسرائيلي، بالسلاح والفيتو.

توثيق للجرائم

وبالرغم من ضخامة آلة الحرب الصهيونية على غزة والتي تصل الى الإبادة، ومع انعقاد محكمة العدل الدولية اصابت حكومة الاحتلال حالة من الهيستريا دفعتها لمهاجمة كل من ينتقد العدوان، كما تردد حكومة الاحتلال الأكاذيب في مواجهة الاتهامات الموثقة، والتي تثبت شن حرب إبادة ضد الفلسطينيين في غزة والأراضي الفلسطينية، بل أن محكمة العدل الدولية نفسها تعرضت للهجوم وضغوط أمريكية لعدم نظر الدعوى، في محاولة لوقف عرض الجرائم الدامغة التي يرتكبها جيش الاحتلال.

محكمة العدل الدولية استمعت إلى إحاطات من ٥٢ دولة – وهو رقم غير مسبوق في تاريخ المحكمة – بالإضافة إلى الاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، وهناك دول مختلفة تنضم الى المواجهة مع الاحتلال بشكل يجعل من الصعب تجاوز هذه الجرائم ضد الإنسانية. حيث لم تعد جنوب افريقيا وحدها التي تطالب بمحاكمة إسرائيل. وبالتالي فإن هجمات دولة الاحتلال تتشتت وتستهدف كل من يهاجم هذه الجرائم.

وآخر هذه الهجمات والهيستريا الصهيونية مع البرازيل، فقد اتهم الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا إسرائيل بارتكاب «إبادة» بحق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وقام بتشبيه ما تقوم به الدولة العبرية بمحرقة اليهود إبان الحرب العالمية الثانية ، وقال إن ما يحدث في قطاع غزة مع الشعب الفلسطيني لم يحدث في أي مرحلة أخرى في التاريخ ، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هاجم الرئيس البرازيلي، واستدعت الخارجية الإسرائيلية سفير البرازيل لدى تل أبيب وذلك لتوبيخه على تصريحات الرئيس البرازيلي وردت البرازيل بطرد السفير الإسرائيلي من البرازيل.

وعلى مدى الشهور التي تتواصل فيها حرب الإبادة ضد الفلسطينيين لم يسلم أي طرف مكن هجمات الاحتلال، وحتى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش، لم يسلم من هجمات إسرائيل، عندما قال أمام مجلس الامن في أكتوبر الماضي إن تظلمات الشعب الفلسطيني لا تبرر الهجوم الذى قامت به الفصائل الفلسطينية، ولا تبرر أيضا العقاب الجماعي الذى لحق بالشعب الفلسطيني كافة، وطالب جميع الأطراف بـ«ضرورة احترام القانون الإنساني الدولي، واحترام المدنيين والمستشفيات ومرافق الأمم المتحدة وطالب بمعيار واحد لإدانة - أو تبرئة - طرف دون آخر. فقد تعرض جوتيرش لتهجمات وتهديدات من قبل الاحتلال، وآلاته الإعلامية، مع توقعات بالسعي لمنع جوتيرش من التجديد للمنصب، مثلما حدث مع الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالى ، عندما اعترضت الولايات المتحدة على التجديد له، بسبب تقرير أدان إسرائيل بارتكاب مذبحة قانا .

وكل يوم يتصاعد الاتهام لإسرائيل، ويتسع أمام محكمة العدل الدولية، وتتسع بشكل يصعب على إسرائيل مواجهته، خاصة وانه موثق بالأدلة والصور والفيديوهات وصور الأقمار الصناعية، بمرافعات مصرية ودول عربية، وتنضم دول العالم كل يوم.

دعم قانوني

جاءت مرافعة الدكتورة ياسمين موسى، ممثلة مصر أمام محكمة العدل الدولية، تاريخية حيث سردت من خلالها جرائم الكيان الصهيوني في فلسطين وخاصة منذ تداعيات أحداث السابع من أكتوبر، واتهمت إسرائيل بمنع وصول المساعدات الإنسانية الى قطاع غزة، والتخطيط لاقتحام رفح التي يسكنها أكثر من مليون و٣٠٠ ألف فلسطيني، وقالت إن أوامر إسرائيل بإخلاء سكان غزة بالقوة بمثابة تطهير عرقي، مؤكدة أن المادة ٤٩ باتفاقية جنيف الرابعة لا تمنح ترحيل السكان فقط، بل تؤكد بأن أى إجراءات لقوات الاحتلال بترحيل جزء أو كل من السكان هو أمر مرفوض.

وفى هذا الإطار أشاد الدكتور محمد محمود مهران، أستاذ القانون الدولي، بالمرافعة الشفهية التي قدمتها مصر اليوم أمام محكمة العدل الدولية بشأن تبعات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

وقال مهران : «لقد نجح وفد مصر في تسليط الضوء بالتفصيل على الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني تحت نير هذا الاحتلال غير المشروع، إلى جانب إبراز الانتهاكات الصارخة من قبل إسرائيل للقانون الدولي « ، مشيرا إلي أن المرافعة المصرية تطرقت إلى جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل بحق المدنيين في غزة، وكذلك سياسات التهجير القسري والتطهير العرقي بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وأكد الخبير الدولي أن مصر ركزت بشكل كبير في مرافعتها أمام محكمة العدل الدولية على الحصار الإسرائيلي الجائر على قطاع غزة وتداعياته الإنسانية الكارثية.

وأردف «لقد أبرزت مصر بالأدلة والوثائق كيف تسبب هذا الحصار في إلحاق الدمار بالبنى التحتية بالقطاع، وانتشار الفقر والبطالة والأمراض، في ظل منع دخول المساعدات واللوازم الإنسانية».

كما اشار الي ان مصر سلطت الضوء على تكرار العدوان الإسرائيلي واستخدام القوة المفرطة بحق المدنيين من نساء وأطفال، ما خلف الآلاف من الضحايا.

وشدد مهران علي ان موقف مصر الداعم للشعب الفلسطيني أمام محكمة العدل الدولية يعكس صدق التزامها التاريخي والأخلاقي تجاه القضية الفلسطينية العادلة، ومشيرا الي أن توثيق هذه الحقائق المأساوية سيساهم بلا شك في كشف حجم الجرائم التي ترتكبها إسرائيل بحق إخواننا في غزة، وضرورة محاسبتها وفق القانون الدولي.

كما علق أحمد عادل عضو لجنة فلسطين بنقابة المحامين، على مرافعة مصر أمام محكمة العدل الدولية بقوله إنها مرافعة شارحة وافية رصدت فيها جرائم الكيان الصهيوني في حق أشقائنا الفلسطينيين على مدار التاريخ وما تشهده حاليا من جرائم تنتهك القانون الدولي والقانون الإنساني... وأضاف «عادل» أن جرائم الإبادة الجماعية والاستيطان والتلاعب بالقانون الدولي والفصل العنصري وعدم تطبيق قرارات الأمم المتحدة تستلزم عقوبات جنائية وهو ما أكدت عليه المرافعة المصرية اليوم أمام محكمة العدل الدولية التي جاءت شارحة وفاضحة لكل هذه التفاصيل.

الرئيس السيسي قاد ملحمة دعم متواصلة لأشقائنا الفلسطينيين بمختلف الأدوات والوسائل .. والواقع يرد علي كل المشككين والمتربصين

المرافعة المصرية « وثيقة إدانة « رصدت ووثقت جرائم الحرب وسياسات التهجير القسري والتطهير العرقي بحق الفلسطينيين .. وهيستيريا إسرائيلية في مواجهة كل من ينتقد تل أبيب

ريادة سوق التكنولوجيا المالية
نحو مستقبل أخضر

الشراكة مع الحكومة المصرية في رحلة التحول الرقمي المالي لتقليل التعامل الورقي من خلال رقمنة العمليات الداخلية والخدمات المقدمة للعملاء.

دمج التحول الرقمي في برامج الشمول المالي وتطبيق سياسة الشمول الرقمي لكافة فئات المجتمع عبر منصات تستهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التحول الرقمي للعديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك؛ القطاع المالي وقطاع الرعاية الصحية والزراعة والسياحة والبترول والصناعة لدعم وتحفيز فرص نمو تلك القطاعات